

حوار الحضارات وتحدى العولمة



د. وليد محمود عبد الناصر

حوار الحضارات وتحدّى العولمة

◆ مطبوعات ◆
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

رئيس التحرير
نبيل عبد الفتاح

مدير التحرير
ضياء رشوان

المدير الفنى
السيد عزمى

خطوط
حامد العويضى

سكرتارية التحرير الفنية
حسنى ابراهيم

شارع الجلاء – ت : ٥٧٨٦٠٣٧

القاهرة ٢٠٠٥



حوار الحضارات وتحدّى العولمة

د. وليد محمود عبد الناصر

المحتويات

مقدمة :

حوار الحضارات والحالة الراهنة للعولمة

يجمع موضوع حوار الحضارات بين أبعاد متعددة ومستويات مختلفة، فهو يتصف بالبعد الأكاديمي من جهة ولكنه يعكس الترابط بين مجالات السياسة والثقافة والفنون والسياحة والدبلوماسية وغيرها في كل متكامل، كما أنه موضوع على رأس أولويات تناول المجتمع الدولي في الوقت الراهن.

وإذا شئنا الدقة في التأريخ لنشأة مفهوم حوار الحضارات، نرى أنه جاء كرد فعل على دعوات ارتبطت بنهاية الحرب الباردة بين الغرب الرأسمالي والشرق الشيوعي، والتي لاحت بواكيرها منذ منتصف الثمانينات. فبانهيار ثم تفكك الاتحاد السوفيتي السابق ومن ورائه المنظومة الاشتراكية في شرق ووسط أوروبا ، تولد لدى الغرب إحساس قوي بالانتصار مما أدى إلى بلورة اتجاهات متعددة ، كان من أهمها ما عبر عنه المفكر الأمريكي الجنسية الياباني الأصل "فوكوياما" عن نهاية تاريخ الإنسانية بانتصار النموذج الليبرالي الرأسمالي الغربي باعتباره انتصارا نهائيا وترسيخا لسيادة هذا النموذج على العالم بأسره، شرقه وغربه، شماله وجنوبه. وقد عكس هذا الطرح إحساسا متعاظما بالذات لدى تيار من المثقفين الغربيين وتمحورا حول الغرب باعتباره المركز والنموذج وأمل بقية شعوب العالم في الوصول إلى ما حققه الغرب من تقدم وازدهار.

ولم يكن اتجاه "فوكوياما" هو الوحيد، بل ربما يكون هو أسرع اتجاه تلقى النقد والاتهام بتبسيط الأمور بشكل مخل لطبيعتها المعقدة والمركبة، خاصة أنه لم يطرح بديلا للمواجهة بين الرأسمالية والشيوعية. ولذا، كان طرح "صمويل هانتنجتون" أكثر جاذبية لدوائر عديدة في الغرب، فقد رأى هانتنجتون أن الصراع الأيديولوجي بين الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي قد انتهى فقط ليحل محله صراعا حضاريا بين الغرب والحضارات الأخرى في العالم، وفي مقدمتها الحضارات الشرقية، خاصة الإسلامية والكونفوشية . وكانت عوامل الجذب في طرح هانتنجتون كثيرة، فالبعض في الغرب تخوف من أن يؤدي غياب "العدو" إلى تفكيك تماسك التحالف الغربي بامتداداته عبر العالم والذي كان معبأ ضد الشيوعية لعقود طويلة وبالتالي سعى إلى اكتشاف أو تحديد أو حتى اختراع - لو لزم الأمر - عدوا جديدا

لضمان استمرارية هذا التماسك الغربي سياسيا واستراتيجيا وثقافيا واقتصاديا. والبعض الآخر كان يرى أن الفرصة مواتية، بل وذهبية لتعبئة مشاعر فى دوائر مختلفة فى الغرب ضد الشعوب والأمم التى تتبع نظما قيمية وأنساقا أخلاقية متباينة فى مصادرها ومشروعيتها عن مثيلتها فى سياق الحضارة الغربية، ويوجد بينها وبين الغرب هواجس لها جذور تاريخية حقيقية فى شكل مواجهات عسكرية وأزمات سياسية وعداءات ثقافية عبر أزمنة مختلفة. والبعض الثالث كان له مصالحه الذاتية أو الفئوية التى تحتم عليه افتعال مواجهات وصراعات بين الغرب ومناطق أو أقاليم أخرى فى العالم، بهدف الترويج لمفاهيم جديدة مثل "حق التدخل"، "الدبلوماسية الوقائية"، وتقييد مفهوم السيادة وتوسيع تعريف ونطاق العمليات الدولية الخاصة بحفظ السلام، أو الترويج لما ينتجه هؤلاء من سلاح وتوفير ساحة تجريبية له، أو ضمان حماية فاعلة ونشطة من حكومات الدول الغربية للمصالح الاقتصادية لهؤلاء ومؤسساتهم.

وقد أدى طرح هانتنجتون إلى إثارة ردود فعل حادة وغاضبة وعنيفة ليس فقط فى بلدان الشرق، خاصة العالم الإسلامى، بل أيضا فى داخل المجتمعات الغربية ودوائر المثقفين بها. فالبعض رأى فى هذا الطرح تزييفا للوعى وليا للحقائق بحيث يتم إظهار ما يسمى بالصراع بين الحضارات باعتباره الموضوع الرئيسى، والنزاع الأساسى على الساحة الدولية، بما يحجب الضوء عن الصراعات الأكثر عمقا وتجذرا فى عالمنا، خاصة فيما بين الدول المتقدمة ومؤسساتها الاقتصادية العملاقة ومنظماتها غير الحكومية المتشعبة عبر العالم والدول النامية والفقيرة بإمكانياتها القليلة أو غير المستغلة وشعوبها التى تعانى من مصادر تخلف كثيرة يرجع العديد من أسبابها إلى الظاهرة الاستعمارية وما تلاها من أشكال أكثر تطورا للاستغلال وإن كانت أقل ظهورا للعيان.

كما جاء نقد ثانى لطرح هانتنجتون من منطلق أن تعريف الحضارة غير متفق عليه ويتغير بمقدار ما تتغير انتماءات ومصالح المتحدث عنها، كما تتداخل الحضارة مع مفاهيم أخرى لا تقل غموضا ولا تزيد تحديدا عنها مثل الثقافة والفن والأخلاق والقيم.

ويكمن النقد الثالث فى غياب الوحدانية والإنسجام عن أى حضارة من الحضارات الموجودة فى عالم اليوم، فكل حضارة تحتوى بداخلها على ما يمكن تسميته بحضارات فرعية أو ثقافات تتشابه فيما بينها فى بعض المعالم والخصائص ولكنها تختلف فى جوانب أخرى، بحيث أنه فى المحصلة النهائية يمكن القول أنها قد تتماثل أو تتشابه مع حضارات أخرى أو

ثقافات فى إطار حضارات أخرى أكثر مما يجمعها مع ثقافات فى داخل النسق الحضارى الذى تنتمى إليه وتحسب عليه.

وإذا ترجمنا ما سبق إلى الواقع العملى، نرى أن طرح صراع الحضارات يتحرك فى اتجاه مضاد لجوهر مفاهيم أساسية تعارفت عليها أجيال وأجيال من البشر عبر عقود بل وقرون من التاريخ الإنسانى ، وفى مقدمتها مفاهيم التبادل الثقافى والسياحى. فالسائح فى حركته من موطنه الأصلى إلى بلد آخر يسعى بالأساس إلى التعرف على نتاج حضارات وثقافات أخرى، ولا أقصد هنا مجرد الاقتصار على ظواهر مادية تدل على وجود مثل هذه الحضارات والثقافات فى السابق كما هو الحال بالنسبة للمعابد والتماثيل الأثرية مثلا أو الرسوم والنقوش على الحوائط أو غير ذلك . بل المقصود فى المقام الأول التعرف على ما أفرزته تلك الحضارات والثقافات من قيم تعيش فى حياة الناس وتنعكس على سلوكياتهم ومعاملاتهم وتظهر فى إنتاجهم من الفنون والآداب وأوجه الإبداع المختلفة.

أما إذا طبقنا مقولة هانتنجتون فسينتهى بنا الأمر إلى اقتناع كل من ينتمى إلى حضارة بعينها أن ثقافته هى وحدها التى تحتكر الحقيقة، وتملك الحلول السحرية لكل المشكلات، وأنها هى التى أسهمت فى تطور مسيرة الحضارة الإنسانية وأدت إلى تحقيق كل تقدم أنجزته البشرية ولم تتصف بأية مآخذ أو عيوب ، وبالمقابل سيقتنع كل إنسان بأن الحضارات الأخرى وما أنتجته ما هى إلا شرا محضا، وأنها السبب فى كل ما أحاط بالبشرية من مآس وكوارث وحروب ودمار وتخريب، وأن مواجهة - بل ومحاربة - تلك الحضارات الأخرى يدخل فى إطار "المهام المقدسة" التى يعتبر القيام بها فرضا على أتباع الحضارة التى ينتمى إليها هذا الشخص، باعتبار ذلك هو الملاذ الوحيد لإنقاذ البشرية. وبالتالى تنتفى أى فرصة للتبادل السلمى فيما بين أبناء الشعوب والأمم المختلفة، ولا يوجد داع للتزاور بغرض السياحة والتعرف على الشعوب الأخرى وحضاراتها وثقافاتها والتعايش مع أبنائها.

وكان من الطبيعى أن يجئ رد الفعل على دعاوى هانتنجتون أساسا من البلدان الإسلامية، وذلك لأسباب عديدة. فالمنطقة التى نعيش فيها - أى غرب آسيا وشمال أفريقيا - كانت مهبط الأديان السماوية ومنبع غالبية الحضارات الإنسانية العريقة، وفى مقدمتها حضارة مصر القديمة وحضارة بلاد الرافدين والحضارة الفارسية، مما يعنى أن الكثير من شعوب هذه المنطقة عاشت قرونا من التواصل الحضارى بلا انقطاع وانتقلت من مظلة حضارة إلى أخرى دون إحساس بالتناقض، وأسهمت فى إثراء كل تلك الحضارات بالإضافة

إلى الحضارة الإسلامية الجديدة التى جاءت إليها لتستفيد وتحافظ وتطور الإرث الثقافى الذى خلفته الحضارات السابقة بدون أى إحساس بالعداء أو التعالى على إنجازات تلك الحضارات. كما أن كافة تلك الحضارات أسهمت بدورها فى إثراء المسار العام للحضارة الإنسانية عبر قرون طويلة.

والسبب الثانى هو أن منطقتنا لم تعرف فى أى مرحلة من المراحل مشاعرا عنصرية أو عدائية تجاه الشعوب والأمم المنتمية إلى حضارات وثقافات أخرى، بل تفاعلت معها بإيجابية وانفتاح واستعداد للتعلم والاستفادة مما لدى الآخرين من قيم تعلى من شأن الإنسان وتحقق تقدم مجتمعه، ونتج ذلك عن أن القيم التى جسدتها الحضارات التى نشأت وازدهرت فى المنطقة كانت قائمة على المساواة والاحترام والفهم المتبادلين وتقدير الآخر وما لديه من دوافع ومخزون ثقافى وأخلاقى دون الإقلال من شأنه أو ازدرائه أو معاملته كإنسان من الدرجة الثانية مثلما كان يتم -ومازال فى بعض الحالات - فى مناطق أخرى من العالم.

والسبب الثالث هو أن الحضارة الإسلامية تكاد تكون هى الحضارة الإنسانية المثالية التى نجحت فى حماية الإنتاج الثقافى للحضارات السابقة ليس فقط فى المنطقة العربية الإسلامية التقليدية بل أيضا فى المناطق الأخرى التى دخل إليها المسلمون سواء كفاتحين أو كتجار أو كدارسين. وكثيرة هى المراجع الغربية لأعلام من الفكر الغربى والتى تقر بفضل العرب والمسلمين فى حماية التراث الثقافى الرومانى والإغريقى الذى كان معرضا للإندثار تحت هجمة العصور الوسيطة فى الغرب، والتى كانت عصور ظلام هناك بينما كانت عصور نهضة فى العالم الإسلامى ، وما حدث خلال الوجود الإسلامى فى الأندلس هو خير شاهد على ذلك. ولم يكتف المسلمون بحماية التراث السابق عليهم -ليس فقط فى منطقتهم ولكن فى العالم بأسره - بل أضافوا إليه الكثير والكثير وطوروا منه ومنحوه أبعادا روحية زادته عمقا ورسوخا، ثم قدموه عن طيب خاطر ودون أى مشروطيات إلى العالم غير الإسلامى

وفى ضوء الأسباب السابقة وغيرها، جاء رد الفعل من العالم الإسلامى حاسما فى مواجهة طرح صراع الحضارات. وبينما تعددت ردود الفعل، فإن الطرح الأشمل فى منهاجيته والأبلغ فى أثره كان وما يزال هو طرح حوار الحضارات والثقافات. وللحق نقول أن هذا الطرح لم يكن مقتصرا على العالم الإسلامى وقطاعات هامة من مثقفيه وفنانيه ودبلوماسييه، بل شمل بعض دوائر السياسيين والمثقفين فى العالم الغربى، وخاصة فى أوروبا، حيث حاول هؤلاء لدوافع متعددة الدفع بفكرة حوار الحضارات كبديل عن الصراع

والتصادم، ربما لإدراكهم بأن درجة التطور الذى وصل إليه التشابك والترابط فيما بين شعوب العالم غنية وفقيرة على حد سواء ، ودرجة التعقيد والخطورة التى وصلت إليها التحديات التى تواجهها البشرية مثل التلوث البيئى والفقر المدقع والكوارث الطبيعية، وتلك التى من صنع الإنسان والصراعات العرقية والقومية والدينية وشح الموارد الطبيعية، كل ذلك أدى إلى أنه لم يصبح هناك بديلا عن التعايش والتعاون والتفاهم فيما بين البشر أيا كانت انتماءاتهم الحضارية والثقافية، والحاجة لتبادل الاستفادة من المعارف المتراكمة والتجارب المتميزة لأبناء مختلف الثقافات، للنجاح فى مواجهة هذه التحديات والاستفادة الإيجابية مما تطرحه ثورة المعلومات والاتصالات من فرص غير مسبوقة للتعارف والاقتراب من الآخر وفهم دوافعه والغور فى أعماقه للمساعدة على تعزيز الاحترام المتبادل القائم على أساس الأخوه الإنسانية بالرغم مما هو موجود من مشكلات وصراعات وعوائق.

وكانت منظمة المؤتمر الإسلامى هى أول منظمة إقليمية تسعى لبلورة برنامج عمل محدد للحوار بين الحضارات يتصف بالشمولية بحيث يتضمن التوظيف الجيد لوسائل الإعلام ونظم التعليم والمحافل الدولية – سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، حكومية أو غير حكومية – والتبادل الأكاديمى والثقافى – وهى كلها أمور تندرج ضمن ما جرى العرف على تسميته فى السنوات الماضية بالسياحة الثقافية أحيانا والشبابية أحيانا أخرى وسياحة المؤتمرات أحيانا ثالثة.

ولم تقف جهود الدول الإسلامية عند مستوى منظمتهم الإقليمية، بل امتدت لتشمل الدعوة منذ عام ١٩٩٧ لكى تتبنى الجمعية العامة للأمم المتحدة عاما باعتباره عام الحوار بين الحضارات، وقد تحقق ذلك خلال الدورة الـ ٥٣ للجمعية العامة فى سبتمبر ١٩٩٨ حيث تبنت قرارا باعتبار عام ٢٠٠١ عاما للحوار بين الحضارات، وتضمن القرار برنامج عمل تفصيلى تم النص فيه على العديد من الأنشطة التى يمكن القيام بها للتحضير لهذا العام والتى تسهم جميعها فى تعريف أبناء كل حضارة بالحضارات الأخرى، وحث كافة الوكالات الدولية المتخصصة والمنظمات الإقليمية على القيام بأنشطة لهذا الغرض، وفى مقدمة تلك الوكالات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، والتى وصلت أنشطتها فى هذا المجال إلى الذروة عندما نظمت مائدة مستديرة فى ٥ سبتمبر ٢٠٠٠ فى نيويورك وقبيل افتتاح القمة الألفية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وشارك فيها عدد مختار من الدول الفاعلة فى

مجال حوار الحضارات على الصعيد الدولى كان من بينها مصر، وكانت هذه المائدة المستديرة قد عقدت على مستوى القمة.

بل ان الاهتمام الدولى بحوار الحضارات انتقل من الحكومات ودوائر المثقفين والمنظمات الدولية والإقليمية إلى منتديات رجال الأعمال نظرا لما رأوه من أهمية قصوى للدفع فى هذا الاتجاه تخوفا من مخاطر مقولة صراع الحضارات على حالة الأمن والاستقرار فى العالم وبالتالى على أمان أحوال التجارة والاستثمار والتبادل الاقتصادى بما يهدد مصالحهم المباشرة القائمة على أساس دعوة التجارة الحرة والسوق الحر والتى يعتبر حوار الحضارات هو ترجمتها الثقافية. فنجد أن منتدى دافوس الاقتصادى العالمى كرس دورته التى عقدت فى يناير ٢٠٠٠ لموضوع حوار الحضارات بمشاركة عدد من رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية، وبالطبع كانت مصر فى مقدمة الحاضرين والمشاركين بفاعلية وإيجابية كعادتها دائما.

ويهمنى فى هذه المقدمة أن أشر إلى الدور المصرى فى مختلف المبادرات الخاصة بحوار الحضارات.

فعلى الصعيد الوطنى، تبنت وزارة الخارجية المصرية منذ أكثر من عامين شعار "دبلوماسية الثقافة"، استكمالا لكل من الدبلوماسية السياسية ثم دبلوماسية التنمية، وبحيث تكتمل حلقات العمل الدبلوماسى ويغطى نطاقه كافة أوجه النشاط الإنسانى ، ولم يكن ذلك مثارا للاستغراب أو الدهشة، بل على العكس فإنه سعى إلى توظيف رصيد مصر وثروتها وذخائرها فى المجال الثقافى إلى أداة للترويج لمصر فى الخارج، والترويج هنا ليس قاصرا على تحقيق أهداف سياسية أو الحصول على استثمارات أجنبية فقط بل يشمل بكل تأكيد وفى المقدمة تأمين تدفقات سياحية ضخمة تهدف للتعرف على مضمون هذه الحضارة والثقافة التى نطرح بإيجاز بعض رموزها فى الخارج أو نعرض بعض انتاجاتها القديمة والحديثة بهدف ترك انطباع إيجابى وبلورة صورة حقيقية لدى الآخرين، وجذبهم للتعرف على المزيد من معالمها عبر زيارة مصر مباشرة.

ولم يقتصر الأمر على استراتيجية وطنية تطرح دبلوماسية الثقافة وفى سياقها تدفع نظريا وعمليا بمفهوم حوار الحضارات، بل امتد ليشمل تبنى مصر ورعايتها ومشاركتها الفعالة فى عدد من المبادرات الخاصة بحوار الحضارات، ومن بينها ما يسمى بمشروع حوار حضارات العالم القديم الذى يضم مصر وإيران واليونان وإيطاليا والذى تكمن أهميته

فـى جمعه بـين دول تنتمـى إلى أكثر مـن دائـرة حـضارية: الأولى قديمـة (فـرعونية/ فارسـية/ إغـريقية/ رومانـية)، والثانية أكثر حداثة ومازالت مـستمرة (الإسلامية/ الغربية)، كما يتميز بجمعه دولـتين تنتميان للشرق وأخرتين تنتميان للغرب بمفهومهما المعاصر . ولم يقتصر هذا المشروع علـى مشاركة الحكومات منذ نشأته عام ١٩٩٨، بل اتسع فى نوفمبر ١٩٩٩ ليشمل مـشاركة بـرلمانية مـن الدول الأربعـة بالإضـافة إلى مـشاركة أكاديمـيين وباحـثين مستقلين، وقد شـهدت القاهـرة فى مطلع العام الجارى آخر اجتماعات برلمانيى الدول الأربعة.

كمـا كانـت مـصر فـى طليعة الدول المتبنية للمبادرة الألمانية التى طرحت عام ١٩٩٩ بغرض الحـوار بـين الحـضارتين الإسـلامية والغربية والتى كانت مقصورة فى بدايتها على أربعة دول مـن كل جانب كان مـن بينها مصر واتسعت رويدا رويدا حتى صارت تشمل حوالى ١٢ دولة الآن، وهـى أكثر تحديـدا وخـصوصية مـن المبادرة السابقة دون أن تنـتقص أى منها من قيمة الأخرى.

كمـا تـشارك مصر فى عشرات المبادرات للحوار فيما بين الثقافات والحـضارات المطروحة علـى السـاحة حاليـا سـواء بمـبادرات من دول بعينها أو مجموعة من الدول أو منظمات إقليمية أو دولية أو غير حكومـية، ممـا يجسد إقـرارا دولـيا بمكانـة مصر ليس فقط كمهد أو معبر أو مقـر لهـذه الحـضارة أو تلك، بل الأهم من ذلك كنقطة انصهار لمختلف الحضارات التى نشأت فيها أو مرت عليها مزجت بين أفضل ما فى تلك الحضارات وصبغتها جميعا بالطابع المعتدل والمتسامح والإنسانى للطبيعة المصرية المحبة للآخرين، والتى كان من نتائجها جذب محبة كل من يزور مصر للسياحة والتعرف على معالمها وآثارها وثقافتها وشعبها.

وسـنتعرض فـيما يلـى فـى هـذا الكـتاب لمـا تقـدم تفـصيلا عـبر مـنهج تحليلـى وتقييمـى، وصـدورا عن موقـف لـه قـناعاته الفكرية ومسلماته الأولية ونظامه القيمى، وفى ضـوء المصـالح الوطنية المصرية والأهداف القومية العربية والغايات الإسلامية والاعتبارات الإنسانية.

الفصل الأول

طبيعة الحضارات وخصائصها

يرى الكثير من المحللين والمؤرخين أن التاريخ الإنسانى ما هو إلا تاريخا للحضارات، وينفون إمكانية فهم أو تفسير تطور البشرية دون الإقرار بهذه الفرضية. وتصدق هذه الفرضية من وجهة نظر أصحابها على أجيال متعاقبة من الحضارات منذ الحضارات الفرعونية والسومرية والصينية، ومرورا بحضارات بلاد الرافدين والحضارتين الإغريقية والرومانية ثم الحضارة الإسلامية والهندية وصولا إلى الحضارة الغربية الحديثة. ويرى أصحاب هذه الرؤية أنه عبر التاريخ مثلت الحضارات مرجعيات الهوية التى يعرف بها البشر أنفسهم، أى انهم رأوا فى الانتماء الحضارى مستوى يفوق الانتماء الوطنى أو القومى أو اللغوى أو العرقى أو غير ذلك. ونتيجة لذلك، فإن أسباب نشأة وصعود وإنجازات وتفاعلات الحضارات ثم انحدارها وسقوطها كانت محل دراسة المعنيين بها من تخصصات مختلفة تراوحت بين المؤرخين كما هو متوقع، ولكنها شملت أيضا علماء اجتماع وآخرين متخصصين فى علم أصول الإنسان وعلوم الأجناس وفلاسفة ومنظرين سياسيين، وضمت هذه القائمة الكبيرة أسماء لها وزنها فى تاريخ البشرية وعلومها، مثل أوزوالد سبنجلر، أرنولد توينى، ماكس ويبر، ايميل دركايم، امانويل والرشتاين، فيليب فرناندين، وغيرهم كثيرين، مما أوجد ثروة هائلة كما وكيفا من الأدبيات الرفيعة المستوى التى كرست لدراسة خصائص الحضارات وطبيعتها وإجراء المقارنات التحليلية فيما بينها. ولاشك أن هذه الأدبيات اتسمت بالتنوع والتعدد من جهة منهج المعالجة، ونطاق الاهتمام، ولغة الخطاب المستخدم، والمفاهيم المستخدمة والتعريفات الميدانية لها وغير ذلك. وبالرغم من هذا الاختلاف، فلاشك أنه يتوفر قدر من الاتفاق العريض على بعض الأفكار المحورية التى تتصل بطبيعة الحضارات وهويتها والعوامل التى تحكم دينامية هذه الحضارات وعناصر الثبات والتغير بها.

وكان أول من استخدم تعبير "حضارة" هم المفكرون الفرنسيون فى القرن الثامن عشر، وذلك على سبيل المفارقة مع مفهوم آخر هو "البربرية". وتعددت معايير التمييز بين المجتمعات التى تنتمى إلى كل من المفهومين: فالمجتمعات المتحضرة هى تلك التى تتصف بأنها حضرية مستقرة وتتكون من أغلبية من المتعلمين. وكانت المفارقة هى أنه ما هو "متحضر" هو حسن

ومطلوب وجيد، وما هو غير ذلك فهو سيئ ومرفوض ويجب إنجاز مهمة "تحضيره CIVILIZING". وبالتالى اصبح معيار التحضر هو الذى يتم الرجوع إليه كمعيار ذاتى محمل بمجموعة من القيم للحكم على المجتمعات. وخلال القرن الميلادى التاسع عشر، كرست أوروبا الكثير من طاقتها الفكرية والسياسية والدبلوماسية للتوصل إلى اتفاق على المعايير التى يمكن على أساسها تعريف المجتمعات غير الأوروبية التى يمكن أن يعتبرها الغرب "متحضرة" بما يكفى لقبولها كأعضاء فى النظام الدولى الذى كانت أوروبا تصوغه بشكل تدريجى منذ اتفاقية "وستفاليا" وكان يخضع للهيمنة الأوروبية، إلا أن نفس القرن التاسع عشر شهد تحركا فى اتجاه مختلف، فقد بدأ البعض يتحدث عن "حضارات" وليس مجرد "حضارة"، وعنى هذا إدراكا متزايدا ووعيا متفتحا لدى هذا البعض بضرورة التخلى عن فكرة أن حضارة واحدة هى المثال والنموذج الذى يجب أن يحتذى به الجميع، وتحرك هؤلاء بعيدا عن فرضية أن هناك نسق واحد من المعايير ونمط حياة مجموعة من البشر فى شكل مجتمع أو أكثر تفترض فى نفسها التميز الأفضل وتعتبر نفسها نخبة البشرية، وهو مفهوم لا يختلف كثيرا عن مفهوم "شعب الله المختار" فى التراث التوراتى فى العهد القديم. وعند التخلى عن هذه النظرية المتمركزة حول الذات ETHNO CENTRIC يتم اعتناق قناعة تعدد وتنوع الحضارات وكل منها تعرف وتطرح ما هو "حضارى" طبقا لطريقتها الخاصة ونظرتها للحياة والإنسان والمجتمع والطبيعة.

وبالرغم من التطور المشار إليه فى الفقرة السابقة، فقد بقى عبر الزمن وفى صفوف اتباع كل حضارة من استمر يعتقد بأن حضارته التى ينتمى إليها تمثل "الحضارة العالمية" التى يجب على كافة البشر فى كل زمان ومكان أن يتبعوها.

ويمنحنا التاريخ نموذجا لتعريف القدامى للحضارة وما تتضمنه من عناصر ثقافية أساسية وهو ما جاء على لسان أهل أثينا عندما تعهدوا لاهل إسبرطة بعدم الوشاية بهم أو خيانتهم لدى الفرس، بسبب عناصر مشتركة من صور الآلهة ومعابدهم وأثار الجهود السابقة المشتركة، وكذلك العرق اليونانى المشترك دما ولغة والتقاليد المشتركة وطريقة الحياة. وربما دفع هذا التعريف العريض البعض حتى زماننا هذا إلى القول بأن الدين هو أهم العناصر الموضوعية للحضارة، وكان دليلهم على ذلك أن أهم حضارات العالم ارتبطت بأديان بعينها وادعى هؤلاء أن أصحاب اللغة أو العرق المشترك حاربوا بعضهم البعض وهو ما لم يحدث فى حالة أصحاب الأديان المشتركة. وهنا بالطبع مغالطة واضحة تتجاهل

رصيدا ضخما ومتراكما من الحروب بين أبناء الديانة الواحدة منذ الحروب بين المسيحيين القائلين بالطبيعة الواحدة للسيد المسيح وأولئك القائلين بطبيعته الثنائية فى مطلع التاريخ المسيحى والحروب فيما بين الإمبراطوريات والفرق الإسلامية المختلفة منذ الفتنة الكبرى فى عهد الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان وصولا إلى الحرب بين الكاثوليك والبروتستانت فى ايرلندا الشمالية وبين العراق وإيران فى القرن العشرين. ومما يؤكد أن الحضارات لا ترتبط بالضرورة بالأديان هو أن الديانة البوذية مثلا -وبخلاف الديانات الإسلامية والمسيحية والهندوكية والكونفوشية - لم تنجب حضارة خاصة بها، وإن ظلت تشكل أحد المكونات الرئيسية لعدد من الحضارات، خاصة الحضارتين الصينية والهندية، وأثرت فى ثقافات عدد غير قليل من الشعوب فى آسيا. ويصدق نفس الأمر على الديانة اليهودية التى لم تنجب أبدا حضارة خاصة بها -بالرغم من ادعاءات بعض مؤرخى اليهود بعكس ذلك - بل شارك أبناء الديانة اليهودية فى مراحل تاريخية مختلفة فى إثراء حضارات قائمة عاش اليهود فى كنفها مثل الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية وغيرهما. كذلك، وفى نفس السياق، فمن الهام إبراز أن كل ديانة قد انقسمت إلى مذاهب وفرق عقائدية متعددة، فالمسيحية انقسمت ما بين أرثوذكسية وكاثوليكية وبروتستانتية مع تفرع كل من هذه الفرق إلى فرق فرعية، والإسلام بدوره انقسم إلى سنة وشيعة وخوارج وفى مرحلة لاحقة تضاعفت التقسيمات، وانقسمت اليهودية إلى فرق عديدة، وكان لهذا الانقسام داخل كل ديانة دائما دلالاته الثقافية من جهة التأثير على عادات وتقاليد وممارسات الشعوب. وينطبق نفس المنطق على حالات دخول نفس الدين إلى عدة دول أو إمبراطوريات، فهو بنفس القدر الذى يؤثر به على ثقافة شعب هذه الدولة أو الإمبراطورية يتأثر بما كان موجودا قبله ويتفاعل معه، ونستطيع القول بقدر كبير من الثقة واليقين أن كل دين عند دخوله أى دولة تعرض لنوع من المواءمة والتكيف، ونذكر على سبيل المثال العديد من العادات التى مارسها المسلمون فى مصر بالرغم من انتمائها تاريخيا إلى المرحلتين الفرعونية أو القبطية السابقتين على الفتح الإسلامى لمصر، بل إنه فى سياق تطور الفقه الإسلامى نجد أن الإمام الشافعى طور مذهبه فى العراق، ثم عندما ارتحل إلى مصر واستقر بها راجع العديد من مقولات هذا المذهب وكانت له أفكار ثانية مما دفعه إلى تعديل بعض أطروحاته وكان تفسير ذلك اختلاف البيئة الثقافية والشعبية فى مصر عن مثيلتها فى العراق رغم تماثل الدين ووحدته وتقارب مصادره.

ويوجد تباين حول تعريف الحضارة فى علاقتها بالثقافة، فهناك من العلماء والمفكرين من اعتبر كل حضارة تحتوى على مكون ثقافى أو حتى عدد من الثقافات الفرعية، إلا أن هناك آخرين فرقوا بين الحضارة والثقافة – وبصفة خاصة نذكر هنا المدرسة الألمانية فى تاريخ الحضارات فى القرن التاسع عشر – حيث صنفوا الإنجازات المادية فى داخل حدود مفهوم "الحضارة" بما تشمله تلك الإنجازات من التكنولوجيا والعلوم الطبيعية والتطبيقية والرياضية، بينما صنفوا تحت عنوان الثقافة كل ما هو أدبى ومعنوى من قيم ومثل عليا وإنجازات فنية وفكرية وثقافية وأخلاقية وغير ذلك، بل إن بعض المحللين أوجدوا تفرقة مختلفة بين مفهومى "الثقافة" و "الحضارة"، فأطلقوا مفهوم "ثقافة" على ما يسود المجتمعات "البدائية" من سمات غير حضرية وحالة ستياتيكية راكدة، بينما أطلقوا تعبير "حضارية" على ما يسود المجتمعات المتقدمة من تعقد فى العلاقات وأنماطها وتطور وديناميكية وسمات حضرية. إلا أن هذه التفرقة بين "الحضارة والثقافة" بقيت تحظى بقبول أقلية فى صفوف المؤرخين والعلماء والباحثين المعنيين بالحضارات، وبالتالى فإن أغلب هؤلاء يعرفون "الحضارة" باعتبارها تشمل القيم والمؤسسات وأنماط الحياة والتفكير والسلوك التى يلتزم بها الأفراد عبر الأجيال المتعاقبة فى مجتمع ما أو يحرصون على الالتزام بها أو – على اقل تقدير – يتخذونها مرجعية لهم. فالحضارة إذن هى مجموعة متناسقة من الخصائص والظواهر الثقافية. وقد عرف ايمانون والرشتاين الحضارة بأنها تجميع لرؤية للعالم وعدد من التقاليد والبنى والهياكل والثقافة (بما يشمل هنا المادية وتلك الروحية)، وتشكل كل هذه العناصر درجة ما من التواصل التاريخى الذى يتعايش أيضا مع ظواهر أخرى مختلفة. ومن جهة أخرى رأى اميل دركهايم فى الحضارة نوعا من البيئة المعنوية التى تحتوى على عدد معين من الأمم بحيث تعتبر الثقافة الوطنية لكل منها هى بمثابة ثقافة فرعية منبثقة عن الحضارة الأم. وبينما يرى البعض فى الحضارة نتاجا لعملية أصيلة من الإبداع الثقافى التى تمثل عمل شعب بعينه، فإن آخرين يرون فى الحضارة الهدف النهائى للثقافة بحيث أنه بدرجة تقدم البشر يستطيعون الاقتراب بالثقافة إلى مرتبة الحضارة، وبعد كل مرحلة من الإنجاز تتطلع الإنسانية إلى مرحلة اكثر تقدما. وتعتبر الثقافة فى كل الأحوال عاملا مشتركا فى أى تعريف للحضارة – إذا ما استثنينا المدرسة الألمانية فى القرن التاسع عشر التى أشرنا إليها آنفا.

ونشير هنا إلى مفهوم الثقافات الفرعية ونعيد التأكيد عليه حتى لا يثور خلط فى ذهن القارئ بين الثقافة بمعناها الفرعى أو الجزئى والحضارة بمعناها الكلى والشامل. ونود هنا أن نلفت النظر إلى حقيقة واقعة نعايشها ونراها فى حياتنا اليومية ألا وهى وجود اختلافات ثقافية، بل وأحيانا تباينات وربما تناقضات فى الثقافات بين أبناء قرية أو مدينة ما وأبناء قرية أو مدينة أخرى سواء فى نفس الدولة أو فى دولتين جارتين تنتميان لنفس الحضارة، إلا أن هذا لا ينفى وجود خصائص ثقافية مشتركة تجمع بين هاتين القريتين أو المدينتين والتى تميز ابناءهما بالتالى عن أبناء قرى أو مدن أخرى تنتمى إلى حضارة وثقافة عامة مختلفة. إذن هنا يتضح الاختلاف بين الثقافة العامة والحضارة من جانب وبين الثقافة الفرعية من جانب آخر. وبالتالى نستنتج أن الحضارة هى أعلى مراتب الثقافة الجامعة لمجموعة من البشر – أيا كان حجمها – وأعرض مستوى من الهوية الثقافية التى يمكن للبشر تعريف انفسهم من خلالها وتمييز أنفسهم عن غيرهم. إلا أن هذا بدوره لا ينفى وجود هويات أخرى ومرجعيات مختلفة يعرف البشر أنفسهم من خلالها مثل الجنسية (القطر الذى ينتمون إليه)، العرق، القومية، اللغة، الدين وغيرها. ويعرف البعض الحضارة فى هذا السياق بأنها تجمع بين عدد من الهويات الأخرى فى طياتها، سواء كان هذا الجمع يتم بشكل منسجم أو قد يوحى احيانا بالتناقض، والتى تتضمن عناصر موضوعية عامة ومتفق عليها مثل اللغة والدين والتاريخ والجغرافيا والعادات والتقاليد والبنى الاجتماعية وعناصر ذاتية يأتى فى مقدمتها تفضيل الافراد اعلان الانتماء لحضارة بعينها وشعورهم الخاص بهذا الانتماء. ومن هنا جاء حديث البعض عن مستويات ومراتب متتالية من الهويات، فالمقيم فى مدينة القاهرة يمكن أن ينظر إلى نفسه – وفى ذات الوقت – باعتباره قاهريا ومصريا وعربيا ومسلما وافريقيا ومتوسطيا ومنتميا إلى العالم الثالث وإلى الحضارة العربية الإسلامية. فالحضارة التى ينتمى إليها هذا المرء هى بالتالى المستوى الاعرض والاوسع من الانتماء، فهى أعلى مرحلة من الـ "نحن" فى مواجهة الـ "هم"، وقد يكون هذا التمايز بمعنى ايجابى أى اقرار بالاختلاف مع رغبة فى التعايش واستعداد للتعاون وقدرة على التفاهم مع الاحساس بالراحة لدى ثقافة المرء وحضارته، أو قد يكون عنصرا سلبيا يتراوح بين رفض "الآخر" والانعزال عنه، أو التخوف منه والنظر إليه باعتباره الخطر والتهديد والعدو، أو التربص به وأخذ زمام المبادرة بالمواجهة معه والهجوم عليه أو النظر إليه باستعلاء ومن منطلق الاحساس بالتفوق واعتبار هذا "الآخر" دونيا.

ومن جهة أخرى، يوجد تداخل واضح بين تقسيم البشر على أساس الخصائص الثقافية إلى حضارات مختلفة وتقسيمهم على أساس الخصائص الطبيعية والشكلية إلى أعراق متباينة. ولكن هنا أيضا نقول أن الحضارة والعرق ليسا متماثلين، فقد رأينا عبر التاريخ حالات عديدة لأبناء عرق واحد فرقهم الانتماء إلى حضارات مختلفة، كذلك رأينا حالات أكثر لأبناء أعراق مختلفة جمعتهم حضارة واحدة، ويكفى هنا الإشارة إلى الحضارة الإسلامية التى جمعت العرب مع الفرس مع الباكستانيين مع التتار فى آسيا الوسطى، بل والأوروبيين من وسط القارة البيضاء وغربها بل وشمالها بالإضافة إلى غير ذلك من الأعراق. وفى هذه الحالات نجد أن المعايير الأهم وربما الأكثر حسما فى تحديد التماثل والتباين ونقاط التماس هى تلك المرتبطة بالمنظومة القيمية والعادات والتقاليد والممارسات الاجتماعية والمؤسسات والبنى القائمة فى المجتمع وحياته الثقافية، وربما القناعات العقيدية والفكرية، بحيث تتفوق هذه المعايير على لون الجلد أو ملامح الشكل أو تدويرة الرأس أو غير ذلك من الخصائص الطبيعية. ويصدق نفس الأمر على أبناء اللغة الواحدة أيضا حيث نجد شعوبا تتكلم نفس اللغة ولكنها تنتمى إلى حضارات أو ثقافات متنوعة، وبالمقابل نجد أيضا شعوبا تنتمى إلى نفس الحضارة ولكنها تتحدث لغات متعددة مثل الحالة بالنسبة للسلاف والروس والصرب واليونانيين الذين ينتمون للحضارة السلافية الارثوذكسية الأوروبية ولكنهم يتحدثون لغات متنوعة.

ونود أن نذكر هنا أن الحضارات عادة ما تتسم بالشمول، بمعنى أن أيا من مكون كل حضارة لا يمكن فهمه دون الرجوع إلى مجمل الاطار المرجعى للحضارة ككل والركائز الأساسية التى يبنى عليها هيكلها وبنيتها. فالحضارة إذن كل لا يتجزأ فى عرف الكثيرين تحمل بداخلها عناصر التكامل فيما بين مكوناتها المختلفة، فالدول التى تنتمى إلى نفس الحضارة عادة ما يربط فيما بينها علاقات مختلفة فى طبيعتها وأكثر عمقا وكثافة ودفئا فى حميميتها من الدول التى تنتمى إلى حضارات مختلفة. ولا ينفى هذا أن حروبا يمكن أن تنشأ بين الدول المنتمية إلى نفس الحضارة كما ذكرنا آنفا، كما لا ينفى وجود صراعات اقتصادية أو تجارية أو غير ذلك، ولكن تبقى اعتبارات ثقافية ومعنوية وروحية تمثل صلات وروابط لا تنقطع بين هذه الدول، حتى ولو كانت خفية أو غير مرئية فى بعض الأحيان، وربما فى حالة العالم الاسلامى نجد إشارة معبرة، وإن لم تكن بالضرورة الأوضح، عن هذه الصلات فى كتاب "فلسفة الثورة" للرئيس المصرى الراحل جمال عبد الناصر حين تحدث عما أسماه

بالدائرة الإسلامية وراح يشير إلى عناصر روحية أقر هو نفسه بأنه احيانا لا يفهم طبيعتها ولكنها تجمع أبناء هذه الأمة معا وتمنح حركتهم زخما معنويا وقوة وطاقة تفوق حجم ما يتمتعون به من عناصر القوة المادية، ودعا أبناء هذه الحضارة إلى توظيف هذه القوة والطاقة باتجاه تضامنهم ونهضتهم واحياء مجدهم التليد.

وننبه هنا من جديد إلى التفرقة بين الحضارة والدولة، فالحضارة كائن يتجمع معنويا حول مجموعة من الافكار والبنى والهياكل الاساسية، فهو كائن ثقافى، بينما الدولة كائن سياسى، فالحضارة إذن ليست مسئولة عن الحفاظ على النظام العام أو تطبيق العدالة أو جمع الضرائب أو الدخول فى حروب أو التفاوض حول معاهدات واتفاقيات، فهذه الامور من اختصاص الدول وحكوماتها. كما ان المكون السياسى يتراوح ما بين الحضارات وربما داخل كل حضارة من فترة إلى أخرى. والحضارة قد تشمل اشكالا مختلفة من التنظيم السياسى للمكونات الداخلة فى إطارها ما بين مدن ودول وامبراطوريات واتحادات وكيانات كونفيدرالية، ودول قومية، ودول متعددة القوميات، ولكل منها شكل الحكومة الخاص بها، ويرتبط تطور الحضارات بتغير فى طبيعة الوحدات السياسية المكونة لتلك الحضارة. ولا ينغى ما تقدم ان الحضارة والدولة يمكن فى مرحلة ما ان تتماثلا من حيث الحدود النطاق، وهذا هو ما حدث فى الحالة الصينية فى أكثر من فترة، وكذلك الامر فى الحالة اليابانية. وبالمقابل، فإن التاريخ يعلمنا ان معظم الحضارات شملت اكثر من دولة واحدة.

كما نشير إلى أن أى حضارة قد تشمل عددا ضخما من البشر مثل الحضارتين الإسلامية والصينية، أو قد تتضمن عددا محدودا مثل الحضارة الهندية القديمة أو حضارة السكان الاصليين فى أمريكا، فالحجم والعدد لا يحدان من القدرة على امتلاك ثقافة متميزة ومنفصلة أو انتماء حضارى مختلف عن الاخرين، دون أن ينفى ذلك وجود تباين فيما بين الحضارت يتصل بأهمية ووزن وتأثير كل حضارة على مسيرة الانسانية سواء من منظور تاريخى أو فى المرحلة الانية. كما أنه ليس للحضارات بدايات ونهايات واضحة المعالم، ويصدق الامر نفسه على عدم وجود حدود قاطعة للحضارات لانها مختلفة عن الدول بمعناها الحديث. وبما أن البشر من الذين يتولون تعريف – واعادة تعريف – هوياتهم عبر الزمن الممتد، فإن مكونات ومحددات الحضارة قد تتغير عبر هذا الزمن دون تغير ثوابتها الاساسية وجوهرها الاصيل. وكما ذكرنا أنفا فالحضارات تتفاعل وتتداخل فى أحيان كثيرة، وبالتالى فإن المدى الذى تنشأ فيه الحضارات أو تختلف عن بعضها البعض يتغير بشكل مستمر، إلا

أنه رغم ذلك فإن كل حضارة هى كيان قائم بذاته، والخطوط القائمة فيما بين الحضارت حقيقية بالرغم من أنها ليست دائما قاطعة.

وكما ان الحضارات تتصف بالديناميكية، تنمو وتسقط، فانها أيضا تتوحد وتتقسم، وهنا نذكر أن "كويجلى" صنف سبع مراحل تمر بها كل حضارة: الاختلاط، الهضم، التوسع، الصراع، العالمية، التآكل، والتعرض للغزو، بينما تحدث "ميلكو" عن اربع مراحل هى شبه الاقطاعية ثم الاقطاعية ثم شبه نظام الدولة ثم نظام الدولة ثم الطور الامبراطورى. ومن جانبه تحدث "توينبى" عن نمط مختلف يعتبر نشأة الحضارة رد فعل لتحديات ثم المرور بفترة نمو تتضمن تعزيز السيطرة على البيئة المحيطة وهو ما ينتج عن فعل أقلية نشيطة وفعالة ومؤثرة، ثم يعقب ذلك زمن اضطرابات وقلاقل، يتلوه صعود دولة ذات صفة عالمية، ثم الوصول إلى حالة التفكك. وتقترب فكرة الاقلية النشيطة عند "توينبى" من فكرة "الطليعة الثورية" لدى لينين ومفهوم "النخبة المؤمنة" لدى سيد قطب مع الاخذ فى الاعتبار بالطبع الفارق بين الحضارى والسياسى والايديولوجى.

ونقطة أخرى يتعين الاشارة إليها هنا هو أن الحضارات تولد وتنمو وتشيب وتشيخ وتموت، مثلها فى دورتها مثل حياة البشر، إلا أن الفارق هو أن الحضارة عادة ما تكون طويلة ألعمر مقارنة بالبشر، كما أنها قد تكون أكثر قدرة على التأقلم والتكيف مع الظروف المحيطة، ولهذا اكتسبت صفة التنظيم الانسانى الاكثر استمرارية منذ فجر التاريخ البشرى، وهى تتجاوز النظم السياسية واشكال الدولة المختلفة والتحولات الايديولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعاقب الاجيال. ونتعلم من التاريخ أيضا وجود حضارات جاءت كنبت من حضارات أخرى، والمثال الابرز هنا هو ما يسميه البعض حضارة امريكا اللاتينية والتى يرونها نتاجا من واستمرارا للحضارة اللاتينية الغربية، وكذلك ما يسمونه بحضارة امريكا الشمالية التى يرونها فرعا لحضارة انجلوساكسونية، علما بأن ما يسمى بحضارتى امريكا الشمالية واللاتينية هما حضارتان قصيرتان جدا من جهة العمر مقارنة بحضارات العالم الاخرى.

كذلك فان الحضارات تعانى من فترات توهج واشعاع وفترات تراجع وانكسار، وابرز مثال على ذلك الحضارة العربية الإسلامية وهى حضارة بدأت طور نموها وتطورها بالنقل المكثف عن حضارات قائمة سابقة عليها أو معاصرة لها مثل الحضارات الفارسية والاغريقية

والبيزنطية أو الرومانية الشرقية ثم الرومانية والهندية والصينية، ولكنه نقل واع وانتقائى ويخضع للمراجعة والاضافة والاثراء والتطوير الكمى والنوعى، ثم اسهمت لقرون طويلة فى مسيرة تقدم الحضارة الانسانية واستقت من ينابيعها حضارات أخرى لاحقة لها فى مقدمتها الحضارة الغربية، ثم اصيبت بحالة ركود استمر عدة قرون قبل أن تحاول منذ القرن الثامن عشر جهودا متصلة للاحياء والانتعاش والتجديد.

ويكاد يوجد شبه اتفاق بين الاكاديميين من التخصصات ذات الصلة حول ما يمكن تسميته بالحضارات الكبرى فى التاريخ وتلك الموجودة فى عالمنا المعاصر، بالرغم من خلافهم حول اجمالى الحضارات التى وجدت عبر التاريخ الانسانى. ونرى ان توينبى على سبيل المثال قد تحدث بداية عن ٢١ حضارة ثم رفع العدد فى مراجعة تالية و "افكار ثانية" له إلى ٢٣ حضارة، بينما عدد سبنجلر ثمانى حضارات كبرى، بالاضافة إلى اسهامات أخرى تراوحت بين سبع و٢٤ حضارة بحسب كل تصنيف والتعريف الذى تبناه، ويتوقف فارق العدد على الحديث عن اصول واحدة لحضارات مختلفة وبالتالى ردها إلى اصل حضارى واحد، مثلما هو الحال بالنسبة للحضارتين الصينية واليابانية، وينطبق الشئ نفسه على الحضارتين الغربية والارثوذكسية. ونخلص من قراءات كثيرة إلى ان هناك ١٣ حضارة منها خمسة مندثرة هى حضارات مصر القديمة، وبلاد ما بين النهرين، والاغريق، وبيزنطة، والهندية القديمة فى امريكا، بجانب حضارات مازالت قائمة وهى الصينية واليابانية والهندية والاسلامية والغربية والارثوذكسية والافريقية وامريكا اللاتينية، وسنعرض هنا بايجاز لكل من الحضارت الكبرى التالية الموجودة على الساحة العالمية حتى الان، وذلك بحسب التدرج التاريخى لنشأة هذه الحضارات:

أولا: الحضارة الصينية، بالرغم من ادعاء عدد من المؤرخين والمحللين الغربيين المتحيزين بأن للحضارة الصينية رافدين أحدهما كونفوشى والاخر مسيحى، فإن الثابت تاريخيا أن الحضارة الصينية هى نتاج اساسى للاسهام الكونفوشى، وبالتالى نميل إلى القول بوجود حضارة صينية متميزة واحدة ترجع إما إلى ١٥٠٠ سنة أو ٢٥٠٠ سنة قبل الميلاد بدلا من القول بوجود حضارتين احداهما كونفوشية التأثير وأخرى مسيحية التأثير تلت كل منهما الاخرى. وتجدر الاشارة إلى ان الحضارة الصينية تتجاوز حدود الصين بحدودها الحالية، حتى لو ضممنا إليها جزيرة تايوان، فهى تشمل دولا بها غالبية صينية مثل سنغافورة، وكذلك اقليات ومجتمعات صينية هامة فى بقية دول جنوب شرق آسيا وكذلك فى مناطق

أخرى من العالم، كذلك استخدم بعض المؤرخين تعبير الحضارة الصينية لوصف الثقافات ذات الصلة، خاصة فى فيتنام وكمبوديا ولاوس، بل وذهب البعض إلى ربطها بالثقافة الكورية.

ثانيا: الحضارة اليابانية، يجمع بعض المؤرخين الحضارتين الصينية واليابانية فى إطار حضارة واحدة، بينما يميل اغلبهم إلى القول بأن الحضارة اليابانية تمثل حضارة منفصلة ومتميزة وقائمة بذاتها وإن نسبوها إلى الحضارة الصينية باعتبارها احد فروعها. وبينما يرجع اليابانيون وعلماؤهم حضارتهم تلك إلى ما قبل الميلاد، فإن المؤرخين الغربيين تراوحت تقديراتهم فى ارجاع تلك الحضارة إلى ما بين عام ١٠٠ وعام ٤٠٠ بعد ميلاد السيد المسيح.

ثالثا: الحضارة الهندية، وكما هو الحال بالنسبة للحضارة الصينية فتوجد هنا نظريتان، الاولى تقول بوجود حضارة هندية واحدة، والاخرى تقول بوجود حضارات متتالية وتأثيرات متعددة، وفى كل الاحوال تعود نشأة حضارة فى شبه الجزيرة الهندية إلى حوالى عام ١٥٠٠ قبل الميلاد. وتتجاوز الحضارة الهندية كونها ديانة أو نظام اجتماعى، ولذا نميل هنا إلى القول بوجود موجات حضارية متتالية فى شبه الجزيرة الهندية ذات تأثيرات مختلفة، ويدعم هذا الرأى التأثير الهام الذى لعبته الحضارة الإسلامية خلال قرون طويلة على الحضارة الهندية وتفاعلهما معا والاختلاط الذى قام بينهما ووجود وبقاء نسبة مرتفعة من المسلمين ضمن سكان شبه الجزيرة الهندية إلى يومنا هذا. وكما هو الحال مع الحضارة الصينية، فإن اتباع الحضارة الهندية وعلماءها يرفضون قصرها على دولة بعينها هى الهند ويرون امتدادها لتشمل المجتمعات الهندية المقيمة بالخارج خاصة على طول الساحل الشرقى لافريقيا وفى منطقة الخليج.

رابعا: الحضارة الإسلامية، وهى تلك الحضارة التى نشأت فى شبه الجزيرة العربية فى القرن السابع الميلادى وامتدت فى كل الاتجاهات بامتداد الدين الاسلامى واللغة العربية فى شمال افريقيا وشبه جزيرة ايبيريا غربا، وغطت اليمن وعمان وحتى اواسط افريقيا جنوبا، وضمت بلاد الشام وما بين النهرين وتركيا والبلقان وآسيا الوسطى شمالا، ووصلت إلى حدود الصين والهند وشملت جزء هاما من جنوب شرق آسيا شرقا. وقد اختلف المؤرخون فى وصفها حيث وصفها البعض بالحضارة العربية أو الحضارة العربية الإسلامية بالنظر إلى نشأتها العربية وفضل العرب فى نشرها وقيادتهم لها لزمن طويل ولكون منجزات تلك الحضارة كانت لقرون باللغة العربية اساسا. إلا أن الاغلبية من المحللين والعلماء اجتمعت

على وصفها بالحضارة الإسلامية نظرا لانها ارتكزت على رابطة دينية وليس عرقية أو لغوية أو قومية، كما فعلوا ذلك أيضا فى ضوء اسهام غير العرب الضخم والمتراكم عبر الازمنة والمتزايد فى منجزات هذه الحضارة، خاصة الفرس والبربر وغيرهما، وكذلك الاستخدام اللاحق للغات غير العربية فى التعبير عن منجزات هذه الحضارة مثل الفارسية والاوردية والحسنية والسواحيلية وغيرها. ومن المهم أيضا ان نشير إلى أن الحديث عن الحضارة الإسلامية يشمل عادة اسهامات غير المسلمين ممن عاشوا فى كنف هذه الحضارة وتشبعوا بثقافتها وشعروا بالانتماء اليها سواء كانوا من "أهل الكتاب" بمعناه التقليدى وهم اليهود والمسيحيين أم شمل ذلك الهندوس والزرادشت وغيرهم من اتباع ديانات شملهم تعريف "أهل الكتاب" فى المراحل التاريخية التى ساد فيها التسامح الامبراطوريات الإسلامية وهى القاعدة فى التاريخ الطويل لهذه الحضارة دون انكار وجود استثناءات زمانية أو مكانية، كذلك نشير إلى ان العديد من المتخصصين فى الحضارات يشيرون إلى وجود حضارات فرعية أو حتى يذهب بعضهم إلى القول بوجود ثقافات منفصلة فى داخل حدود الحضارة الإسلامية، سواء كانت معايير التقسيم مذهبية ما بين سنية وشيعية واباضية وغير ذلك، أو كانت المعايير قومية أو عرقية أو لغوية مثل ما بين عرب وفرس واتراك وسند ومالاى وبربر وما إلى ذلك.

خامسا: الحضارة الارثوذكسية، والمقصود هنا الارثوذكسية الأوروبية، وخاصة الروسية، وليس الارثوذكسية الشرقية، سواء المصرية أو الاثيوبية أو غيرهما. ويفصل البعض بين تلك الحضارة الارثوذكسية وبين مجمل الحضارة الغربية بالرغم من عامل الارث اليهودى/ المسيحى المشترك فى ضوء ليس فقط التباين المذهبى، وانما أيضا النسب البيزنطى المختلف ثقافيا وقيميا، بالاضافة إلى خصوصية الخضوع للحكم التترى لاكثر من قرنين من الزمان، وطول فترة حكم سياسى جمعت صيغته بين الاستبداد والبيروقراطية، واخيرا لمحدودية تعرض وتأثر الارثوذكسية الاوروبية للنهضة والاصلاح الدينى والتنوير وغيرها من التجارب المركزية فى تاريخ تطور الحضارة الغربية، وايضا تأخر هذا التعرض والتأثر فى بعض الاحوال. ويجب ان نأخذ فى الاعتبار ان الحضارة الارثوذكسية المقصودة هنا تشمل أيضا الشعوب السلافية فى شرق ووسط أوروبا والبلقان وجنوب أوروبا، وقد تشمل أيضا ارمينيا وانطاكية وغيرهما.

سادسا: الحضارة الغربية، ويختلف النظر إلى موعد بدئها، وبينما ادعى صمويل هنتجتون مثلا فى كتابه "صدام الحضارات وصياغة نظام عالمى جديد" أنها ترجع إلى القرنين السابع والثامن الميلادى، فنرى أن فى هذا التاريخ مبالغة كبيرة. فبالنظر إلى هذا التاريخ كان العالم الغربى مازال يعيش فى ظلمات العصور المسيحية الوسطى، والدليل على ذلك ان أول بوادر النهضة وتباشير البعث فى الحضارة الغربية كانت على يد الراهب "توما الاكوينى" بعد التاريخ الذى يذكره "هنتنجتون" بقرون، حيث استفاد الاكوينى بشكل مكثف من اسهامات ومدخلات فلاسفة مسلمين مثل ابن رشد والفارابى وابن سينا، كذلك فإن دليلنا الثانى هو ان مقدم الصليبيين إلى المشرق العربى فى حملاتهم الاولى جاء فى القرن العاشر الميلادى، فى وقت كان الغرب فيه يحاول جاهدا –وبنجاح محدود – الامساك باسباب التقدم فى التنظيم والتدريب والتسليح العسكرى وكانت النهضة بعيدة المنال وابعد منها الاصلاح الدينى والتحول العلمانى اللاحقين حيث كان مازال رجال الكنيسة يلعبون دورا هاما فى مجال التوجيه والتحريض وسبغ الشرعية على الحكام.

والثابت تاريخيا كذلك أن الحضارة الغربية قد استعارت –وبكثافة – من الحضارة الإسلامية سواء عبر الاندلس بعد سبعة قرون من الوجود الإسلامى هناك، أو بما حملته الحملات الصليبية العائدة من المشرق العربى من انجازات الحضارة الإسلامية. ويصدق هذا على الانجازات المادية والعلمية بنفس القدر الذى يصدق به على الاجتهادات الفكرية والأدبية والفلسفية والفنية وغيرها.

ويوجد اتفاق على أن الحضارة الغربية تشمل ثلاثة مكونات هى أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وإن كان عدد من الباحثين والمؤرخين والأكاديميين يفرقون –كما ذكرنا آنفا – بين الحضارة الغربية فى أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا ونيوزيلاندا من جهة وبين الحضارة فى أمريكا الجنوبية من جهة أخرى لأسباب سنتناولها لاحقا عند التعرض للحضارة الموجودة فى أمريكا الجنوبية.

ومن المهم أن نذكر أن العلاقة فيما بين المكونين الرئيسيين للحضارة الغربية –وأعنى هنا أوروبا وأمريكا الشمالية – قد مرت بأكثر من طور وتغيرت من مرحلة إلى أخرى، إلى الحد الذى يصل لبعض المفكرين إلى القول بأنه لعقود طويلة عرف الأمريكيون مجتمعهم ونموذجهم الثقافى والحضارى عبر وضعه فى موقع النقيض للمجتمع والنموذج الأوروبى، حيث صوروا

أمريكا بأنها تمثل قيم الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص: أى باختصار تمثل أرض المستقبل ونموذجه. وبالمقابل، صور هؤلاء أوروبا بأنها تمثل أرض التسلسل الهرمى الجامد، والجمود الاجتماعى، والتفاوت –بل والصراع – الطبقى، والقمع، بل والتخلف. ومن هنا ذهب البعض إلى القول بأن أمريكا الشمالية تمثل حضارة مختلفة ومتميزة عن أوروبا. وقد فسر البعض هذه العلاقة العدائية بين أمريكا الشمالية وأوروبا فى جزء منها بأنها كانت نتيجة لحقيقة أنه حتى نهايات القرن التاسع عشر كان لأمريكا الشمالية اتصالات محدودة مع حضارات أخرى غير الحضارة الغربية. إلا أنه بالدخول المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية فى المشهد السياسى العالمى للعلاقات الدولية، وهو ما تبلور بقوة فى الحرب العالمية الأولى، زاد بشكل تدريجى الإحساس بالانتماء إلى هوية عريضة مشتركة بين أمريكا الشمالية وأوروبا. وبالتالى، تحول الأمر سريعا من تعريف الولايات المتحدة نفسها على أساس الاختلاف والتناقض مع أوروبا فى القرن التاسع عشر، إلى تعريفها لذاتها باعتبارها جزءا –بل قائدا – لكيان أكبر، هو الغرب الذى يشمل الولايات المتحدة الأمريكية مع أوروبا. ويمكن القول بأنه من الناحية التاريخية فإن الحضارة الغربية هى حضارة أوروبية، أما من الناحية الحديثة والمعاصرة فهى حضارة أوروبية/أمريكية شمالية، أو حضارة شمال أطلسية.

وتعد الحضارة الغربية من الحضارات التى تعرف على أساس اتجاه جغرافى، دون إنكار بعدها الدينى المسيحى طبقا لبعض التقديرات والوريث للإرث اليهودى/المسيحى طبقا لتقديرات أخرى. إلا أنها فى كل الأحوال لا تعرف طبقا لعرق بعينيه أو جماعة قومية أو عرقية. وللحضارة الغربية مكوناتها المتعلقة بتراكم التجربة التاريخية وتطويرها وتأثير ذلك على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات الغربية. ويتصل بتعبير الحضارة الغربية تعبير أخر له مغزاه وهو تعبير "التغريب"، وهذا التعبير الأخير مثار جدل واسع، خاصة فى المرحلة الحالية وفى ضوء ظاهرة العولمة وتداعياتها على كافة المستويات وفى كل الأصعدة، حيث توالى توجيه أبناء الحضارات الأخرى –خاصة ما يسمى بالحضارات القديمة مثل الإسلامية والصينية والهندية واليابانية – الاتهامات إلى الحضارة الغربية بقيادة حملة تغريب ثقافية تستهدف الغزو الثقافى لبقية أنحاء العالم وصبغ العالم بأسره للصبغة الحضارية الغربية وتوحيد نظمه القيمية ومعاييره الأخلاقية ومرجعيته العقائدية بما يشكل نسخة –قد تكون ممسوخة – من النموذج الغربى. ويثير تعبير "التغريب" أيضا إشكاليات والتباسات نظرية ومنهجية تتصل بالعلاقة بينه وبين مفهوم

"التحديث"، نتيجة الخلط فيما بينهما سواء من جهة اعتبار بعض المفكرين الغربيين نموذج للتطور التاريخي للحضارة الغربية هو النموذج الذى يجب أن تتبعه كافة شعوب العالم – بغض النظر عن ثقافاتها أو حضاراتها الأخرى التى تنتمى إليها – كطريق وحيد للحداثة، أو من جهة تخوف بعض شعوب ومثقفى العالم غير الغربى من أن الحداثة طبقا لمفهوم وتصور النخب السياسية والثقافية فى دولهم ستعنى التغريب وبالتالى العصف بالثوابت الثقافية المستقرة لديهم بكل ما يمثله ذلك من تهديد الاستقرار الاجتماعى وتماسك النسيج الثقافى لهذه الشعوب.

كما لا يفوتنا التنبيه إلى الخلط الذى يثيره وصف تلك الحضارة بالغربية من جهة تعريف الغرب، فتقليديا أطلق تعبير "الغرب" على غرب أوروبا وأجزاء من وسطها، بينما كان يطلق تعبير "الشرق" على الأجزاء الشرقية من "أوراسيا". كما أن تعبير "الوسط" كان يتم فهمه من جانب الصينيين بمعنى الإشارة إلى الهند، بينما كان يفهمه اليابانيون على أنه إشارة إلى الصين، ونظر إليه الأمريكيون باعتباره يعنى الشرق الآسيوى كما نعرفه نحن. ومن المنظور الإيديولوجى، فخلال حقبة الحرب الباردة الممتدة من ١٩٤٥ إلى ١٩٩١، كان الغرب يشمل الإشارة إلى تحالف استراتيجى عسكرى إيديولوجى سياسى اقتصادى يضم الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية أكثر منه بمعنى كيان حضارى أو ثقافى متجانس، وذلك فى وقت كان يقصد فيه بـ "الشرق" المعسكر الاشتراكى فى شرق ووسط أوروبا والدول الحليفة معه والتى تطبق نظامه السياسى والاقتصادى والاجتماعى. وفى ذلك الوقت، كان الوحيدون الذين يطلقون تعبير "الغرب" على مجمل أوروبا وأمريكا الشمالية هم المفكرين ذوى التوجهات الإسلامية فى العالم العربى والإسلامى من الذين اعتبروا أن "الشرق" الشيوعى هو فى نهاية المطاف نبت حضارى للغرب بمعناه الثقافى والحضارى الواسع بقيمه ومبادئه ومثله العليا وبنمط تطوره التاريخى، باعتبار أن الماركسية هى فى نهاية الأمر نتاج للحضارة الغربية، وإن كانت رد فعل على بعض تجاوزات هذه الحضارة فإنها تبقى أسيرة إطارها المرجعى وفلسفتها المادية وتفسيرها الصراعى للأحداث. وقد استدل هؤلاء على صحة وجهة نظرهم تلك بالنظرة الدونية من جانب كارل ماركس إلى الحضارات غير الغربية –حسب ادعائهم – خاصة الحضارتين الهندية والإسلامية. وأدت هذه القناعة إلى اتهام الغرب من جانب هؤلاء بالعنصرية والتمحور حول الذات الثقافية والحضارية.

سابعا: حضارة أمريكا اللاتينية، كما أشرنا فى السابق فإن لأمريكا اللاتينية هوية متميزة فى بعض وجوهها تفصل بينها وبين مجمل الحضارة الغربية، بالرغم من أنها فرع للحضارة الغربية وتجد جذورها التاريخية فى أوروبا، كما أنها ترتبط بالحالة الثقافية فى أمريكا الشمالية، ويتأتى هذا التميز من أكثر من سبب: فهناك أولا الخلفية التاريخية والحضارية للشعوب الأصلية فى أمريكا اللاتينية والتى، وبخلاف حالة أمريكا الشمالية، لم تتعرض للاندثار بل هى باقية بنسب مختلفة وأحجام متباينة فى مختلف دول القارة بل أنها تشكل فى بعض الحالات غالبية السكان، مع ما يمثله ذلك من تعبير عن استمرارية، أو على الأقل تأثير، ثقافات وحضارات تلك الشعوب الأصلية على هويتها الثقافية الراهنة وانتمائها الحضارى الحالى. أما السبب الثانى فيتصل بنمط التطور التاريخى لأمريكا اللاتينية فى القرنين الماضيين، وهو يتسم بأنه نمط أكثر استبدادية من نمط التطور فى أوروبا وأمريكا الشمالية، كما أنه أكثر تعبيرا عن الطبيعة الجماعية والفئوية فى مجتمعات أمريكا اللاتينية، وذلك أيضا بخلاف سيادة الطبيعة الفردية فى حالتى أوروبا وأمريكا الشمالية. ويتصل بذلك التباين أن كل من أوروبا وأمريكا الشمالية قد عاشتا آثار عملية الإصلاح الدينى ومرتا بطوره وجمعتا بين التأثيرات الثقافية لكل من الكاثوليكية والبروتستانتية، بينما بقيت أمريكا اللاتينية كاثوليكية حتى اليوم، دون أن ننفى التحول الثورى الذى أدخله تيار "لاهوت التحرير" الذى مثل يسار الكنيسة الرومانية الكاثوليكية فى أمريكا اللاتينية والوسطى باجتهاداته المختلفة منذ عقد الستينيات فى القرن العشرين فى إثراء وتجديد وإحياء ونهضة التراث الثقافى الكاثوليكى فى أمريكا اللاتينية. كذلك يشير إلى اختلاف مسار تطور النظام السياسى ونهج التنمية الاقتصادية بشكل كبير فى أمريكا اللاتينية عن جارتها الشمالية. والأهم من ما سبق كله أن هناك غياب للتوافق داخل أمريكا اللاتينية حول مدى الانتماء للحضارة الغربية، فمنهم من يرى نفسه جزء لا يتجزأ من تلك الحضارة ومنهم من يعتز بما يعتبره ثقافتهم المتفردة، وهو أمر يعكس التراث الطويل من الأدبيات التاريخانية والسياسية والفكرية والأدبية والفنية لدى مثقفى أمريكا اللاتينية. ومن هنا يكون المعيار هو إما اعتبار حضارة أمريكا اللاتينية حضارة متفرعة من الحضارة الغربية وبما بعض جوانب الاستقلالية والتمايز عن الأخيرة، أو أنها حضارة منفصلة ولكنها على علاقة وثيقة وخلفية انتماء متشابك مع الحضارة الغربية، والخيار الثانى هو الأقرب تحليلا لنمط التطور الذى

شهدته أمريكا اللاتينية فى سياقها الدولى، خاصة فى سياق علاقاتها مع كل من أوروبا وأمريكا الشمالية.

ثامنا: الحضارة الأفريقية، تتعرض الحضارة الأفريقية للكثير من الشعوب بشأن جدية وجودها من عدد لا بأس به من المؤرخين والعلماء الغربيين باعتباره حضارة منفصلة وقائمة بذاتها، وذلك فى ضوء العديد من الاعتبارات. فهناك أولا واقع أن شمال القارة الأفريقية وجزء هام من وسطها وشرقها هى أجزاء تنتمى تاريخيا ومازالت للحضارة الإسلامية، كما أن دولا وكيانات جغرافية داخل القارة تمثل كل منها ادعاء تاريخى له ما يبرره لهوية حضارية قائمة بذاتها، وتبرز هنا الحالة الإثيوبية، كما أن عقود –بل فى بعض الأحيان قرون – من الاستعمار الغربى قد أدت إلى التأثير ثقافيا ودينيا –ولو أحيانا على السطح – ولو على شعوب بعض مناطق أفريقيا، خاصة فى سياق تنصير قطاعات من هذه الشعوب فى غرب ووسط وجنوب القارة، بل وفى شرقها أيضا، وقد لعب المستوطنون الأوروبيون من هولنديين وبرتغاليين وفرنسيين وبريطانيين دورهم فى إيجاد تأثيرات ثقافية فى الأماكن التى استقروا بها فى القارة، كما كان المستوطنين الهنود فى شرق وجنوب شرق وجنوب القارة دور مماثل، وإن كان أقل تأثيرا، وكذلك كان للمستوطنين اللبنانيين فى غرب القارة. إلا أنه بالرغم من كل هذه التأثيرات والاعتبارات، فقد بقيت حقيقة أن الغلبة فى أفريقيا –خاصة غير العربية – هى لانتماءات متداخلة من العرق والقبيلة واللغة، مع وجود شعوب أفريقية لديها قناعة بوجود تراث حضارى لها فى أزمنة بعيدة. بل أن عدد من المفكرين الأفارقة روجوا لنظريات حضارية عامة تشمل الأفارقة عموما أو قطاعات عديدة منهم، ونذكر هنا المفكر والفيلسوف الأفريقى الراحل رئيس جمهورية السنغال الأسبق "ليوبولد سنجور" ونظريته حول الحضارة الزنجية ودورها المحور فى بناء الحضارة الفرعونية المصرية القديمة باعتبار الحضارة الزنجية أصل تلك الحضارة المصرية، وكذلك تأكيد مفكرين أفارقة آخرين على حجم وتميز مساهمة الشعوب الأفريقية فى إثراء وتطور الحضارات الأخرى، خاصة الحضارة الإسلامية كما كان يبرز رئيس غينيا الراحل "أحمد سيكوتورى" وشقيقه إسماعيل، أو فيما يتعلق بالتراث المسيحى. وفى الأزمنة الحديثة نجد من يبشر بهوية أفريقية ثقافية متميزة تستلهم ما هو مشترك من تقاليد قبلية إيجابية وإن كانت بدائية، بما فى ذلك ربطها بإيديولوجيات حديثة أو العقيدتين الإسلامية والمسيحية، وتحضرنا هنا أمثلة رئيس كينيا الراحل "جومو كينياتا" ورئيس تنزانيا الراحل "جوليوس نيريرى". ويتعرض الغرب

للاتهام باستمرار من جانب شمال أفريقيا العربى والمسلم بأنه يتآمر لتحريض أفريقيا جنوب الصحراء وتجميعها وتعبئتها فى إطار هوية وإن كانت مصطنعة تحت قيادة دولة غير إسلامية -مثل جنوب أفريقيا مثلا - لفصل أفريقيا عن شمالها وإقامة حواجز مصطنعة بينهما خدمة لمصلحة الاستفراد الغربى بأفريقيا وثرواتها.

وفيما يتعلق بالعلاقة والتلاقى بين مختلف الحضارات، فإن ذلك يمثل واقع تاريخى ثابت على الأقل منذ الألفية الثانية قبل الميلاد، وكانت هذه العلاقات أحيانا تتصف بالمحدودية أو بالكثافة أو بالحدة، وفى بعض الأحيان كانت غير موجودة. ويميل البعض إلى القول بأن العلاقات فيما بين الحضارات كانت فى مرحلتها الأولى أى الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ١٥٠٠ قبل الميلاد هى أقرب إلى تلاقيات منها إلى علاقات باعتبار أن عاملى الزمن والمكان كانا يحدان من قدرة واستمرارية التفاعل فيما بين هذه الحضارات. فعلى سبيل المثال ندرت التفاعلات والعلاقات بين الحضارات الفرعونية وبلاد ما بين النهرين والحضارة الهندية بالرغم من التواصل الجغرافى فيما بين الأقاليم الثلاثة كما ساهمت محدودية وسائل المواصلات حينذاك فى الإقلال من هذه التفاعلات، إلا أن نتائج أبحاث أثرية وحفريات حديثة الاكتشاف تدل على ما يناقض هذه المقولة، سواء كان هذا التناقض يسرى على المقولة كقاعدة أو يرد عليها كاستثناء، فعلى سبيل المثال كانت العلاقة بين الفراعنة فى مصر وبلاد بونت فى الصومال تتصف بالانتظام والتواصل والاستمرارية وتستند إلى مصالح مشتركة، خاصة فى المجال التجارى ويندرج تحت نفس العنوان العلاقة بين الفينيقيين على ساحل الشام مع مصر القديمة أو مع قرطاج فى تونس، وذلك دون الإشارة إلى بعض التقديرات الغير مؤسسة بعد على أدلة علمية قاطعة بوجود علاقة وطيدة وتبادل خبرات بين الحضارة الفرعونية القديمة وحضارات شعوب أمريكا اللاتينية والوسطى والمكسيك فى نفس المرحلة الزمنية المشار إليها، كما سبق الإشارة إلى مقولات بشان العلاقة بين الحضارة الفرعونية فى مصر وحضارة زنجية أفريقيةً المفترض أنها سابقة عليها ساهمت فى إثرائها.

ولا شك أن الحضارات قد عايشت تجربة تعاقب أجيالها ووراثة إحداها الأخرى كما أنها نقلت عن غيرها أفكارها وعلومها وآدابها وفنونها وتكنولوجيتها. وكان المثال الأول لانطلاق حضارة من موقعها إلى موقع آخر هو تأثير الحضارة الهندية فى الصين وهو تأثير تم بعد ستة قرون من ظهور أصول البوذية فى شمال الهند، كما جاء التفاعل الحميم والمكثف بين الحضارتين الإسلامية والهندية فى شبه الجزيرة الهندية لاحقا وتلى موجات متعاقبة من

العلاقات والتفاعل الذى راوح بين المد والجذر بين الحضارة الإسلامية وحضارات غربية متعددة سواء البيزانطية أو الرومانية أو اللاتينية. ومن جانبهم، لعب التجار وشيوخ الطرق الصوفية من مختلف الديانات دورا بارزا فى الاتصال السلمى غير المقيد بالاعتبارات السياسية وغير المحصور فى العمليات العسكرية بين أتباع الحضارات المختلفة. ومما يدل على استمرار التأثير السلبى لبطء الحركة وصعوبة وسائل المواصلات فى القرون السابقة على العلاقة والتأثير المتبادل بين الحضارات هو أن المطبعة التى تم اختراعها فى الصين فى القرن الثامن الميلادى قد استغرق الأمر سبعة قرون كاملة لتصل إلى أوروبا فى بداية نهضتها الحديثة، بل الأدهى من ذلك أن الورق الذى تم صناعته فى الصين للمرة الأولى فى القرن الثانى الميلادى وصل إلى اليابان المجاورة بعد ذلك بخمسة قرون، ثم إلى آسيا الوسطى فى القرن الثامن وإلى شمال إفريقيا فى القرن العاشر، وإلى بلاد الأندلس فى القرن الثانى عشر، وأخيرا إلى شمال أوروبا فى القرن الثالث عشر.

وغنى عن البيان أن العلاقة العدائية فيما بين الحضارات شكلت عنصرا لا يجب التقليل من أهميته فى العديد من الحالات فى القرون السابقة، وكانت تتصف بالقصر الزمنى نسبيا، مع حدوثها من فترة إلى أخرى، إلا أنها كانت تتسم أيضا بدرجة من العنف والحدة وسعى أبناء حضارة إلى غزو أتباع حضارة أخرى إما للسيطرة عليهم أو لنهب ثرواتهم أو لفرض عقيدتهم عليهم، أو للقضاء عليهم كلية، وتحضرنا هنا حالات المواجهة العسكرية بين الحضارات الإسلامية والغربية وبين الحضارتين الإسلامية والهندية. إلا أن ذلك لا ينكر وجود مثل هذه العلاقات العدائية، حتى بمكونها العسكرى، داخل كل حضارة وفيما بين أتباعها، وهو ما شهدته كافة الحضارات دون استثناء، ويذكر لنا التاريخ أمثلة على ذلك من الحضارتين الإغريقية والفارسية القديمتين وصولا إلى الحضارة الإسلامية ومرورا بالحضارات الصينية والهندية والغربية.

كذلك فإن موقع كل حضارة على الصعيد العالمى يتغير من مرحلة تاريخية إلى أخرى، ففى حين كانت الحضارة الصينية الأبرز والأكثر تقدما فى فجر تاريخ الحضارة البشرية كما هى معروفة لدينا اليوم، فقد انتقلت الصدارة للحضارة الفرعونية القديمة، ثم لحضارات بلاد ما بين النهرين، ثم للحضارة الرومانية، ثم الحضارة الإسلامية، وتزامن ذلك مع بزوغ حضارات الهند واليابان، ثم بدء منحنى الصعود للحضارة الغربية الحديثة، مع اكتساب كل حضارة للعناصر التى تجدها ملائمة لها من حضارات أخرى أكثر تقدما منها فى زمن ما

وتكييف ميراثها مع الظروف والاحتياجات والمصالح الخاصة بتلك الحضارة، ويصدق ذلك على درجة التنظيم الاجتماعى وتطوره، وطبيعة الأنشطة الاقتصادية، واتجاه الانجازات العلمية والتكنولوجية التى توفر الأساس لتقدم كل حضارة.

وإذا كانت كل حضارة لها طابع توسعى من حيث السعى لبسط سيطرتها ونشر نفوذها على أكبر قدر ممكن من الأراضى والشعوب، فإن الخاصية المميزة للحضارة الغربية الحديثة هى حالة التزاوج بين نزعتها الاستكشافية من جهة ومسعاها الاستعمارى من جهة ثانية وارتباطها بالبحث عن مصادر مواد خام وعمالة رخيصة وأسواق واسعة لتصريف منتجاتها من جهة ثالثة، وهو ما دفع بالدول المنتمية لهذه الحضارة منذ مرحلة تاريخية مبكرة، أى منذ نهايات القرن الخامس عشر الميلادى، إلى بسط الهيمنة والاحتلال العسكرى المباشر على معظم أرجاء المعمورة سواء فى العالم الإسلامى أو بقية أفريقيا أو العالم الجديد (الأمريكتين وأستراليا) أو آسيا بحضاراتها المختلفة أو أوراسيا بحضارتها الأرثوذكسية الشرقية. ولهذا لم يكن من المستغرب أن تظهر المقولات المتنبئة بصراع الحضارات، والتى ركزت على أن الغرب وحضارته طرف رئيسى فى هذا الصراع، من داخل الغرب ذاته ومن جانب بعض مفكريه وعلمائه –دون أن يعنى ذلك توجيه الاتهام إلى كافة أو حتى غالبية هؤلاء المفكرين والعلماء بالترويج لمقولة صدام الحضارات – وتأثير هذه المقولة أو ربما تأثرها بمصالح دوائر سياسية واقتصادية فى الغرب تتصل بظاهرة العولمة ونتائجها وتداعياتها، وذلك نظرا لأن الطرف الذى يشعر بزهو الانتصار والقوة هو الحضارة الغربية وبالتالى تسعى –سواء أسميناها حضارة أو نموذج فكرى وسياسى واقتصادى – إلى إعادة تشكيل النظام العالمى والوحدات المكونة له على نمط يخدم مصالح الفئات المسيطرة لهذه الحضارة ومراكزها الأساسية المؤثرة على عملية صنع القرار بها.

وسنتناول فى الفصل التالى الطرح المضاد لمقولة صدام الحضارات التى أطلقها الأمريكى صموئيل هنتنجتون فى مقاله الشهير بدورية الـ foreign affairs الأمريكية الشهيرة فى صيف عام ١٩٩٣، وذلك من خلال عرض نطمح أن يكون تمثيليا وإن لن يكون بالضرورة شاملا ومتكاملا للمبادرات التى طرحت على الصعيد الدولى فى مجال حوار الحضارات والدعوة إليه.

هوامش الفصل الأول:

تم الاستعانة فى كتابة هذا الفصل بالمراجع التالية:

(1) Bagby, Philip. Culture and History. London: Longmans, 1958
Braudel, Fernand. History of Civilizations. New York: Penguin Press, 1994.

(2) Crossing the Divide: Dialogue Among Civilizations, New Jersey: School of Diplomacy and International Relations, Seton Hall University, 2001.

(3) Durkheim, Emile and Marcel Mauss. "Not on the Notion of Civilization," Social Research, 38 (1971).

(4) Huntington, Samuel P. The Clash of Civilizations. New York: Touchstone, 1997.

(5) Kroeber, A. L. Style and Civilizations. Westport: Greenwood Press, 1973.

(6) Melko, Matthew. The Nature of Civilization. Boston: Porter Sargent, 1969.

(7) Quigly, Carroll. The Evolution of Civilizations. New York: Macmillan, 1961.

(8) Spengler, Oswald. Decline of the West. New York: A. A. Knopf, 1926-1928.

(9) Toynbee, Arnold. A Study of History. The Abridged Version. London: Oxford University Press, 2 vols., 1970.

(10) Weber, Max. The Sociology of Religion. Boston: Beacon Press, 1968.

الفصل الثانى

حوار الحضارات ..المبادرات المطروحة

منذ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ٢٢ فى دورتها رقم ٥٣ فى ٤ نوفمبر ١٩٩٨ بإعلان عام ٢٠٠١ عاما للحوار بين الحضارات، اعتبرت القوى المحبة للسلام والتعايش عبر العالم أن هذا الإعلان بمثابة الرد العملى من جانب المجتمع الدولى على كل دعاة الصراع والصدام بين الحضارات والادعاء بتفوق حضارة على أخرى أو القول بنهاية التاريخ وبانتصار حضارة على الأخريات وما إلى ذلك. وكان الملفت للنظر هو أن الدول الإسلامية –خاصة إيران ومصر – كان لها السبق فى الدفع بفكرة حوار الحضارات، كما يبرز دور دول غير غربية بالمعنى الحضارى مثل اليابان وكوريا، بالإضافة إلى دول غربية ذات إسهامات حضارية عريقة مثل اليونان وإيطاليا.

أولا: الأمم المتحدة [1]

ومنذ تبنى القرار ٢٢ عام ١٩٩٨ بواسطة الجمعية العامة، عمد السكرتير العام للأمم المتحدة إلى تقديم تقارير سنوية للجمعية العامة كان أخرها تقريره للدورة الـ ٥٦ للجمعية العامة، كما عمدت الجمعية العامة سنويا لتبنى مشروع قرار بشأن عام حوار الحضارات والإعداد له والأنشطة المتصلة به، كما طالب بإسهامات الدول والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية فى هذا الشأن، ومن ناحية ثالثة، شكل السكرتير العام للأمم المتحدة فريق خبراء به ١٩ خبيرا من مختلف الخلفيات الحضارية والثقافية – من بينهم الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد من مصر – لإعداد تقرير السكرتير العام للجلسة الخاصة للجمعية العامة بشأن حوار الحضارات والتى عقدت يومى ٩ و ١٠ نوفمبر ٢٠٠١ لمناقشة ما حدث فى إطار فعاليات هذا العام عاما للحوار بين الحضارات طبقا لما قررته الجمعية العامة عام ١٩٩٨.

وإذا استعرضنا تقارير السكرتير العام للأمم المتحدة للجمعية العامة سنويا منذ عام ١٩٩٨ نجد أنه يربط بين مفاهيم التعددية والتنوع بشكل عضوى مع حوار الحضارات، ويعتبر أى رفض لتلك المفاهيم سببا للعديد من الصراعات والحروب فى عالمنا، بما فى ذلك ما سببته الأحقاد العنصرية والعرقية والتعصب الدينى. كما سعت هذه التقارير إلى عدم عزل مفهوم حوار الحضارات فى أدراج المثقفين وأروقتهم إنما ربطه بما يدور من نقاش حول

العولمة والبحث عن أنساق جديد للعلاقات الدولية، وذلك من خلال أفكار ضرورة وجود "عدو" فى العلاقات الدولية ممثلا فى الآخر واعتبار العدو المشترك للجميع هو التعصب وعدم التسامح.

وعلى مستوى أخر، فإذا استعرضنا قرارات الجمعية العامة السنوية منذ عام ١٩٩٨ حول حوار الحضارات نجد تزايدا مطردا فى عدد الدول التى تبنت مشروعات القرارات، بما فيها دخول دول حرصت فى البداية على الابتعاد عن هذه القرارات ربما توجسا من "أجندة" خفية كامنة ورائه، مثل الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تم إدماج موضوعات مثل حقوق الإنسان، بما فى ذلك حق تقرير المصير، فى تلك القرارات، وكذلك اعتبار حوار الحضارات مدخلا لتعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الدول وإنهاء التهديدات للسلم والأمن الدوليين.

وبينما أقرت هذه القرارات بالتباين الحضارى وبوجوب تعددية داخل كل حضارة وثقافة، فإنها اعتبرت إنجازات الحضارات ارثا مشتركا للإنسانية مع الأخذ فى الاعتبار خصوصية كل حضارة وثقافة، وربطت بين حوار الحضارات وثقافة السلام ودعت لاحترام التباين الثقافى والعقائدى واللغوى. ورأت قرارات الجمعية العامة فى العولمة ليس مجرد ظاهرة اقتصادية ومالية وتكنولوجية بل تحديا يدعو لتبنى الاعتماد المتبادل بين البشر. وقد ركزت القرارات بالذات على دعوة الحكومات لتدرج فى المناهج الدراسية ببلادها ما من شأنه احترام التعدد الحضارى والثقافى واللغوى وتدريس إنجازات الحضارات الأخرى بما يدعم جهود الفهم والاعتراف المتبادل فيما بين الحضارات والثقافات.

وقد اتسق التكليف الصادر لفريق الخبراء الذى أعد تقرير السكرتير العام للجلسة الخاصة للجمعية العامة فى ديسمبر ٢٠٠١ بشأن حوار الحضارات مع ما ذكرناه عن مضمون التقارير السنوية للسكرتير العام للجمعية العامة ومع مضمون القرارات السنوية للجمعية العامة منذ عام ١٩٩٨ مع التركيز على اعتبار التنوع سمة أصيلة لعالمية الفلسفة التى أنشأت الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ وكونه مجسدا فى قيم حواها ميثاق الأمم المتحدة ومواثيق أخرى للمنظمة الدولية، كما حمل هذا التكليف مفاهيم يمكن وصفها بالغموض مثل المسئولية الفردية فى إطار الانساق الجديدة للعلاقات الدولية ومدى إمكانية محاسبة الأفراد فى العلاقات الدولية، وهو الأمر الذى أثار بعض المخاوف بشأن محاولة الربط بين حوار الحضارات من جهة ومفاهيم جديدة يحاول البعض تمريرها وتقنينها والترويج لها داخل

الأمم المتحدة ثم "الدبلوماسية الوقائية" و"حق التدخل" وتقييد مفهوم السيادة وغير ذلك من جهة أخرى، مما دفع دولا من العالم الثالث إلى السعى لإجلاء هذا الغموض واستجلاء الأمور تحسبا لأى مفاجآت غير سارة.

إلا أن الثابت هو أن دعوة الجمعية العامة للقيام بأنشطة عبر العالم فى مجال تشجيع الحوار بين الحضارات لاقت صدى إيجابيا سواء من الحكومات أو المنظمات الإقليمية أو غير الحكومية أو المؤسسات الأكاديمية، دون إنكار الدور الهام لمنظمات دولية خاصة منظمة المؤتمر الإسلامى ووكالات دولية متخصصة مثل اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة)، سواء فى شكل موائد مستديرة أو ندوات أو مناظرات أو ورش عمل أو فريق بحثية. كذلك تلقى الصندوق الاستثمارى الذى أنشأه السكرتير العام للأمم المتحدة عام ١٩٩٩ للحصول على موارد خارج الميزانية العادية للأمم المتحدة لتمويل أنشطة الحوار بين الحضارات مساهمات مالية وعينية من حكومات ومؤسسات أكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

وتبقى مسألة إيجاد آلية لمتابعة تشجيع الحوار بين الحضارات وهى مازالت محل خلاف فيما بين الدول المختلفة، خاصة أن هناك دعوة من عدد من الدول والمنظمات لضمان وجود لجنة دائمة سواء داخل الأمم المتحدة أو اليونسكو لتعميق حوار الحضارات مفهوما وممارسة عبر الترويج له فكريا وفنيا وأدبيا، خاصة أن إنشاء مثل هذه الآلية سيضمن عدم تحول عام ٢٠٠١ إلى مجرد "ذكرى" لحوار الحضارات اقتصرت على مجرد إلقاء كلمات وتسجيل مواقف وعرض لأنشطة تمت وانتهت دون استمرارية فى النتائج ومتابعتها.

ويبقى أخيرا فى هذا الجزء ضرورة ذكر المائدة المستديرة التى نظمها اليونسكو على هامش القمة الألفية للأمم المتحدة فى ٥ سبتمبر ٢٠٠٠ وضمت عددا مختارا من رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية والمفكرين كان من بينهم وزير خارجية مصر السابق عمرو موسى وما شكلته من إسهام فى حوار الحضارات على الأقل من جهة التعريف به والترويج والدعاية له.

كما نشير إلى ما ذكره السكرتير العام للأمم المتحدة فى كلمة له فى ٥ فبراير ٢٠٠١ من أن هدف حوار الحضارات يجب أن يكون البحث عن المعايير والقيم المشتركة وتعزيزها، وليس السعى لمضاعفة أوجه الخلاف والصراع، والسعى للتعايش السلمى. وضرب كوفى

عنان مثلا بمنطقة الشرق الأوسط موضحا أن حوار الحضارات يمكن أن يساعد أطراف الصراع على التوصل للسلام، بدون أن يذكر تفاصيل ما يعنيه وكيفية تنفيذه.

وإذا ما انتقلنا من مستوى الاتجاهات العامة التي جسدتها قرارات الجمعية العامة وتقارير السكرتير العام إلى مستوى التعرف على التباينات فيما بين الدول من قراءة بياناتها العلنية والرسمية عند مناقشة بند حوار الحضارات في الجمعية العامة يمكن لنا رصد ما يلي من تباينات: فإيران تسعى إلى إبراز أن رئيسها السابق خاتمي كان وراء إطلاق مبادرة إقامة عام لحوار الحضارات عام ١٩٩٧ وتوظيف ذلك في إطار سياستها الخارجية للانفتاح على العالم وكسر محاولات عزلها أو فرض المقاطعة عليها وإعادة الاندماج في النظام الدولي من موقع الند والشريك المساوي ودون تقديم تنازلات.

ومن جانبها، تبرز دول الاتحاد الأوروبي أهمية احترام التعددية الثقافية داخل المجتمعات وليس فقط بينها، وربطها بحقوق الإنسان وكرامته وبالمساواة بين الرجل والمرأة وتؤكد على إيجابية ما تتيحه ثورة المعلومات والاتصالات من فرص للتفاعل الحضاري، مع الإقرار بالمساواة بين أطراف الحوار. كما يتضح موقف دول ذات حضارات عريقة ترفض مساواة حول الحضارات بحوار الأديان، خاصة في حالة معاناة بعض هذه الدول من حساسيات أو صراعات دينية داخلها. وأجمعت عدة دول على التحذير من مخاطر التطرف القومي والديني والعرقي على حوار الحضارات. وتحاول بعض الدول الغربية انتهاز فرصة حوار الحضارات كمدخل لتمرير قبول عالمي لعالمية قيم التعددية والديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان. كما أن بعض الدول تستغل الموضوع كعملية للهجوم على الإسلام كدين وحضارة وممارسات بما لا يعكس الحساسية اللازمة تجاه مشاعر المسلمين خاصة أن الموضوع الأصلي هو السعي للحوار وليس للصدام، كما يعكس مثل هذا الهجوم أحيانا كثيرة جهلا بحقيقة الإسلام وجوهر العالمية.

وخلال مناقشة بند حوار الحضارات بالجمعية العامة للأمم المتحدة تظهر أيضا آراء تتحدث عن العولمة الثقافية ووجود حضارة إنسانية عالمية واحدة، سواء تحدثت هذه الآراء عن هذه المسألة باعتبارها واقع يجب التعامل معه أو باعتبارها أمرا مرغوبا فيه لكونه يضمن التفاهم بديلا عن الاختلاف والمواجهة. والمقصود بالحضارة الواحدة نظام حياة شامل ونمط تفكير وسلوك. إلا أن البعض وعى لخطورة الترويج لهذا المفهوم كأمر مسلم به نظرا لما يعنيه

هذا من فرض تلك الحضارة الواحدة على المتلقين فهما للثقافات والحضارات الأخرى قد يتصف بالسلبية وعدم الدقة أو حتى عدم الصحة على الإطلاق مثل نقل صورة المسلمين كإرهابيين وإنكار الإسهام التاريخى الذى قدمته الحضارة الإسلامية لتطور الحضارة الإنسانية فى العصور الوسطى وحفظها وتطويرها لإنجازات الحضارات الرومانية واليونانية وما طرحته من أفكار جديدة تدعو للتسامح واحترام مقدسات الآخرين، ويوجد شبه إجماع –مع استثناءات قليلة – على ضرورة "أنسنة العولمة" حتى تتحقق الاستفادة المتبادلة فيما بين مختلف الحضارات. وكذلك إجماع تام على أن فشل مسعى الحوار بين الحضارات سيؤدى بالبشرية إلى العودة إلى زمن البربرية وحكم الغاب ولو فى ثوب عصرى.

هذا، وقد اتسم النقاش العام حول موضوع الحوار بين الحضارات فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل عام خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١ بالإجماع على إيجابية التنوع الثقافى كعامل إثراء لتقدم البشرية، وضرورة تفعيل الحوار بين الحضارات، خاصة فى ضوء الهجمات ضد الولايات المتحدة الأمريكية فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والتأكيد على إدانة الإرهاب ومواجهته عبر تدعيم الحوار ونبذ الصراع أو إلصاق تهمة الإرهاب بحضارة بعينها مثل الحضارة الإسلامية، وإبراز أهمية الدور المحورى للأمم المتحدة فى حوار الحضارات وربط الحوار بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان، والأخذ فى الاعتبار التعددية الحضارية والثقافية وتجنب ادعاء حضارة واحدة بالتفوق أو الرغبة فى الهيمنة على بقية الحضارات، والإعراب عن التقدير لدور اليونسكو فى حوار الحضارات وربطه بصياغة منظومة جديدة للعلاقات الدولية، ودعت الوفود إلى احترام المعتقدات الدينية للشعوب واحترام الكرامة الإنسانية ومبادئ العدالة، ورفض أن يعنى الإيمان بمبدأ وحدة الحضارة العالمية فى ضوء العولمة ذوبان الفوارق بين الحضارات بل اعتبار خصوصية كل حضارة مصدر ثراء لمسيرة الإنسانية. وتحدثت عدة وفود –بما فيها وفود غير إسلامية – دفاعا عن الإسلام كدين سلام وتسامح وأمان وداعية للحوار بين الحضارات والتفاعل والتقارب بين الشعوب فى ضوء عالمية الإسلام ورفضه للتطرف والانغلاق على الذات أو العداء تجاه الحضارات للأخرى.

ثانيا: جامعة الدول العربية (٢)

كان للمجموعة العربية مداخلة جماعية فى أول دورة للجمعية العامة للأمم المتحدة تناقش موضوع حوار الحضارات، وهى الدورة ٥٤ للجمعية العامة، وتحديدا فى ١٠ ديسمبر ١٩٩٩ حيث ألقى وفد قطر بيانا باسم المجموعة العربية عرض فيه الموقف العربى من الحوار بين الحضارات الذى يستند على إيمان الدول العربية بحوار الحضارات ونبذها للصراع بين الحضارات، والدور الرائد للحضارة العربية الإسلامية فى إثراء الحضارة الإنسانية، حيث شكلت إنجازاتها فى مجالات العلوم والفنون جسرا من الإبداع ربط الحضارة القديمة بالعصر الحديث والذى أوصل إلى الإنجازات الحالية التى هى تراث مشترك للإنسانية، والتحديات التى تطرحها ظاهرة العولمة فى ضوء طغيان القوة وعدم الاعتراف بالآخر ومحاولة الهيمنة عليه، وبالتالى تهديد الهوية القومية والخصوصية الثقافية للشعوب والأمم الأخرى. وأكد البيان ضرورة تفادى تلك التحديات وما تحمله من مخاطر عبر حوار للحضارات يقوم على المساواة والعدل والتنوع والسلام وعلى أساس ثقافة السلام القائم على العدل والتسامح. وأوضح البيان أن تحقيق الحوار يجب أن يستند إلى وإزالة أشكال الاحتلال الأجنبى والهيمنة واحترام سيادة الدول ووحدتها الإقليمية واستقلالها السياسى وعدم التدخل فى شئونها الداخلية، فلا تسامح مع بقاء الاحتلال والعدوان. كما يجب أن يستند إلى إزالة العقبات التى تعيق إعمال حق الشعوب فى تقرير المصير، وعدم جواز استخدام القوة أو التهديد بها وعدم جواز اكتساب أراضى الغير بواسطة الحرب. وهكذا ربط البيان بين حوار الحضارات وثقافة السلام من جهة ونضال الدول العربية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة للأوضاع فى الشرق الأوسط، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وكذلك التأكيد على محورية دور الأمم المتحدة فى حوار الحضارات.

إلا أن جامعة الدول العربية دخلت متأخرة نسبيا فى مجال حوار الحضارات، ولم يحدث ذلك إلا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتخوف العديد من الدول العربية من تعرضها لضربات من قبل الولايات المتحدة وحلفائها عقب الانتهاء من ضرب أفغانستان. كما أن مجمل الدول العربية بدأت تدرك مخاطر الربط بين العروبة والإسلام من جهة والإرهاب من جهة أخرى وما صاحب ذلك من محاولات سياسية وإعلامية وثقافية فى الغرب للتعريض بالحضارة العربية الإسلامية، بالإضافة إلى المخاطر التى بدأت تواجه الجاليات الإسلامية وذات الأصول العربية المقيمة فى البلدان الغربية وغيرها من الدول غير الإسلامية وتعرضهم

لبوادر معاملات تميزية والدعوة إلى تقنين تلك المعاملات من قبل بعض القطاعات الشوفينية فى الدول الغربية وغير الإسلامية، والانعكاسات المحتملة لذلك كله على المدى المتوسط والبعيد على العلاقات السياسية بين الدول العربية والإسلامية من جهة وبقية المجتمع الدولى من جهة أخرى —وأخيرا، وعت الدول العربية ضرورة القيام بجهد داخل هذه الدول ذاتها لمواجهة مروجى التفسيرات المتطرفة أو المتشددة أو الجامدة للإسلام والترويج بالمقابل للفكر الإسلامى المستنير والمنفتح تجاه الآخر وثقافاته وأفكاره.

وقد جاء التحرك العربى ممثلا فى اجتماع عقده وزراء الخارجية العرب على هامش الاجتماع الاستثنائى لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامى بالدوحة يومى ٨ و ٩ أكتوبر ٢٠٠١، ناقشوا خلاله هذه المسائل، واقروا مبادرة طرحها أمين عام الجامعة للدعوة لتجمع فكرى عربى فى إطار الجامعة يشارك فيه المثقفون والأكاديميون والمفكرون العرب من مختلف الدول والمراكز البحثية العربية داخل وخارج الوطن العربى لبلورة صيغة عملية ومحددة تشمل سبل مواجهة الحملة ضد العرب والمسلمين وتصحيح مصادر الخلل الفكرى والثقافى داخل العالم العربى وصورة العرب والمسلمين فى الخارج.

وبالفعل أعدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ورقة عمل تحضيرا للتجمع الفكرى الذى أقره اجتماع الدوحة والذى عقد بنهاية نوفمبر فى مقر الجامعة بالقاهرة وتناولت مقدمة هذه الورقة النظرة السلبية ومحاولات التشويه فى الغرب للهوية العربية والثقافية الإسلامية، واعتبرت هذه النظرة مستمرة منذ قرون عديدة، وإن فترت هذه النظرة —أو ربما التعبير عنها – خلال المواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية إبان الحرب البادرة، ثم عادت للبروز فى العقد الأخير حيث تم الترويج للصراع والصدام بين الإسلام والغرب، وساعد على ذلك آراء متشددة صدرت من أفراد وجماعات داخل العالم الإسلامى وممارسات اتسمت بالعنف والإرهاب قامت بها جماعات محسوبة على الإسلام وكذلك ممارسات متخلفة تتم داخل مجتمعات المسلمين أو أحيانا بواسطة بعض حكوماتهم. وأدى كل هذا إلى إلقاء تبعة وقوع أعمال إرهابية فى أى مكان فى العالم على عاتق العرب والمسلمين فى مجملهم. وتأكدت هذه النظرة للعروبة والإسلام بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى نيويورك وواشنطن، وانعكس ذلك على العرب والمسلمين المقيمين فى أوروبا وأمريكا وصار له تأثيره على المفكرين والكتاب ووسائل الإعلام ودوائر صنع القرار فى الغرب.

وقد اقترحت ورقة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية صياغة برنامج عمل براجماتى النزعة يقبل التنفيذ العاجل مع إجراءات أخرى قابلة للتحقيق على المدى البعيد بهدف شرح تاريخ وإسهام الحضارة الإسلامية ودورها فى إثراء الحضارة الإنسانية وتقدم مسيرة البشرية وتصحيح المفاهيم المغلوطة عن العروبة والإسلام دينا وثقافة وحضارة فى خارج العالم الإسلامى، خاصة فى الغرب، وكذلك بلورة إجراءات تصحيحية داخل الساحة العربية وعلى الصعيد الثقافى بما يماثل ثورة ثقافية فى تقديم بديل لما يتم الترويج له أحيانا باسم الإسلام وهو من قبيل التشدد والتزيد.

وتضمن برنامج العمل المقترح خطوطا إرشادية تؤخذ فى الاعتبار عند صياغة الخطاب العربى والإسلامى على أساس نظرة الإسلام للبشر جميعا باعتباره متساويين دون تمييز أو عنصرية، ونظرة للآخر على أساس الاحترام المتبادل، والإطار الأخلاقى الذى يحكم المعاملات الدولية من منظور الإسلام أى معاملات الدول الإسلامية مع غيرها من الدول سواء فى زمن الحرب أو السلام، كذلك إبراز دعوة الإسلام للتعاون بما يتجاوز مجرد التعايش وأو ما يجرى الترويج له فى الغرب حاليا من قيمة "التسامح" باعتبارها أقصى ما يمكن الوصول إليه، وأخيرا يقترح برنامج العمل توعية الغرب عبر مخاطبته باللغة الفكرية والسياسية والثقافية والإعلامية التى يفهمها وتعريف الغرب بحقائق ودوافع ومشكلات العالمين العربى والإسلامى.

ويتضمن برنامج العمل الذى تحدثت عنه ورقة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعدا مؤسسيا، حيث تحدث عن ترتيب مؤسسى للقيام بخطة للتحرك والعمل عبر التنسيق فيما بين كل من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى والأمم المتحدة، أو بشكل أكثر تحديدا بين القطاعات المعنية بالثقافة داخل المنظمات الثلاثة، أى اليونسكو والاسيسكو والاليسكو. وعلى صعيد آخر، دعت الورقة لتجميع مثقفى العرب والمسلمين معا بغرض صياغة مشروع شامل للحوار بين الحضارات وإدماج المراكز الأكاديمية والبحثية العربية والإسلامية والمغتربين العرب خارج أوطانهم فى هذا الجهد، مما يمهد فى مرحلة لاحقة لعقد لقاءات مع مثقفين وإعلاميين ورجال سياسة ورجال أعمال ومنظمات غير حكومية ومؤسسات مجتمع مدنى من الغرب، وتوجيه رسالة إعلامية حضارية تتصف بالاستمرارية إلى الغرب بلغاته، وتمويل إقامة كراسى لدراسة الحضارة العربية الإسلامية فى جامعات مختارة وهامة فى مختلف أنحاء العالم، وأخيرا تكليف شركات ومؤسسات إعلامية ومعنية بالعلاقات العامة

للقيام بحملة لصالح العرب فى الغرب. ويتضح هنا تركيز الورقة على الغرب بشكل خاص كهدف بين مختلف الدول غير الإسلامية. ولم تغفل ورقة العمل التى أعدتها أمانة جامعة الدول العربية إبراز الحاجة لشن حملات توعية وتنوير على الساحة الثقافية داخل الدول العربية مطالبة بتطوير مناهج التعليم وأساليب العمل الثقافى فى هذه الدول بما يرسخ قيم حوار الحضارات وتفاعلها ونبذ الجمود والعنف والتعصب.

ثالثا: منظمة المؤتمر الإسلامى (٣)

شكلت منظمة المؤتمر الإسلامى فريق خبراء حكوميين، بدأ عمله منذ فبراير ٢٠٠٠ - حيث صدر فى مايو ١٩٩٩ إعلان طهران للحوار بين الحضارات الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامى ثم ولاية صادرة له عن اجتماع وزراء خارجية الدول أعضاء المنظمة الذى عقد بواجادوجو فى يونيو ويوليو ١٩٩٩ - وأنهى عمله فى سبتمبر ٢٠٠٠ بتقرير تضمن برنامج عمل تنفيذى

وقد أكد برنامج العمل التنفيذى الذى أقره الخبراء الحكوميون وحدة البشر ومسئوليتهم المشتركة عن إعمار الأرض وإشاعة العدل والسلام بها، ودور كافة شعوب والحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية فى نشر روح التفاعل والتواصل والترويج لثقافة الحوار والتسامح باعتبار ذلك البديل الوحيد للمواجهة والصراع وثقافة الانفراد واستعباد الآخرين. كما أن من شأن الحوار تسهيل تبادل المعارف والخبرات فيما بين الحضارات فى التعامل مع مختلف المشكلات وتجنب تكرار الأخطاء. وعكس البرنامج وعيا بالتحولات الناتجة عن ثورة المعلومات والاتصالات وظاهرة العولمة وتأثيرها على العلاقات الدولية وما أدت إليه من سقوط للحواجز فى ميادين التجارة والاقتصاد وتبادل السلع والخدمات وحركتها على النطاق العالمى، بالإضافة إلى تأثيرها على الثقافات والقيم الإنسانية، وإدراك أن هذه الآثار تنقسم إلى ما هو إيجابى يخدم قضايا العدل والسلام والمساواة، وما هو سلبى يحتاج إلى علاج جماعى.

ودعا برنامج العمل التنفيذى للخبراء الحكوميين لعقد لقاءات بين المتخصصين فى الحكومات ومنظمات المجتمعات المدنى من مختلف الثقافات وتشكيل لجان مشتركة فيما بينهم لإشاعة الإيمان الحقيقى بالتعددية بديلا عن الهيمنة فى المجال الدولى بما يترجم التنوع

الإنساني والمساواة في الحقوق بين جميع الشعوب والأمم، وضرورة أن ينعكس ذلك في شكل المشاركة في صنع القرارات داخل الدول وعلى المستوى الدولي لتحقيق المصالح الجماعية والأمن المشترك، وتثبيت مبدأ العدل محليا ودوليا كضمان للاستقرار، بما في ذلك إعادة النظر في الإطار القانوني والسياسي الدولي القائم في إطار الأمم المتحدة ليكون أصدق تمثيلا وفاعلية وأسرع استجابة لمواجهة الأزمات الإنسانية وإقرار معايير متفق عليها لهذه الاستجابة، وتبادل المعلومات والخبرات حول سبل دعم وحماية حقوق الإنسان على المستوى العالمي وحول إرساء مبادئ الشفافية والعلانية والمسئولية والخضوع للقانون في الحكم وأجهزته المختلفة. ولم يغفل برنامج العمل التنفيذي أهمية وضع تصور لنظام أمني عالمي جديد يضمن إزالة أسلحة الدمار الشامل وبناء مؤسسات تزرع الثقة في مجالات الأمن والتسلح.

وعلى الصعيد الاقتصادي، دعا برنامج العمل للتعريف بالتنمية الشاملة والمستدامة بما يتجاوز النشاط الاقتصادي ليحقق نموا إنسانيا شاملا ورفاهية الفرد وتماسك المجتمع واستقراره، وإلى تكثيف جهود جماعية من الحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني لمكافحة مشكلة الفقر، ولإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد تزال فيه الحواجز التي تعوق حركة الأفراد والسلع والخدمات ولكنه يراعي مصالح الشعوب النامية التي تحتاج لمرحلة انتقالية للتكيف مع متطلبات المنافسة المفتوحة، مما يستلزم التعاون مع المنظمات الدولية الاقتصادية والمالية لتقنين الهوة بين الأغنياء والفقراء في العالم والتي تهدد السلم والأمن الدوليين وتحول دون مشاركة فعالة للدول الفقيرة في إدارة نظام اقتصادي عالمي عادل، وكذلك بحث سبل حيازة الدول النامية لوسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيا الرقمية DIGITAL TECHNOLGY لتسهيل إدماجها في الاقتصاد العالمي، وأقلمة مناهج الجامعات والتشريعات مع احتياجات الأوضاع اقتصادية الراهنة بما في ذلك موضوع حماية حقوق الملكية الفكرية، وأخيرا التوصل لمبادرات لتصفية مشكلة مديونية الدول النامية في إطار الأمم المتحدة وبالتعاون مع المنظمات والصناديق الدولية والإقليمية المعنية وبمشاركة القطاع الخاص، ومساعدة هذه الدول على بناء بنيتها الأساسية. وهكذا نرى أن الخبراء لم يعترضوا على اندماج الدول الإسلامية في النظام الرأسمالي العالمي وإنما طالبوا فقط بتحسين شروط وظروف هذا الاندماج، وهو الأمر الذي يعيد إلى الواجهة الجدل القديم المتجدد بشأن مدى

قرب ما يطلق عليه الاقتصاد الإسلامى من الاقتصاد الرأسمالى أو بعده عنه وقربه من الاقتصاد الاشتراكى.

وعلى الصعيد الثقافى، دعا برنامج العمل التنفيذى إلى تشجيع السياحة الثقافية للتعرف المباشر على ثقافة الآخرين وتعريفهم بالثقافة الإسلامية، واكتشاف ما هو مشترك بين الثقافات المختلفة دون المساس بالخصوصية الثقافية لكل شعب، وإدماج ثقافة الحوار فى المناهج الدراسية وتخليصها من مظاهر التعريض أو التحريض على الثقافات الأخرى وتشويهها، وترويج المؤسسات الثقافية الحكومية والخاصة لثقافة الحوار والتسامح والاعتراف بالتعددية الثقافية، مع تبادل الزيارات بين الفرق الفنية وتنظيم مهرجانات ثقافية دورية، وعقد دورات رياضية ومنافسات علمية واستثمار ظاهرة الهجرة الجماعية لأبناء الثقافة الواحدة إلى دول أخرى لإيجاد جسور تواصل ثقافى مع ما يستتبعه ذلك من التعريف بحقوق الإقليات الثقافية وحمايتها بما يضمن لأفرادها الاحتفاظ بهويتهم الثقافية ويحقق التوازن بين اندماجهم بالمجتمعات التى استقروا فيها ومواجهة ذوبانهم فى ثقافة تلك المجتمعات. وشجع البرنامج تبادل الخبرات فى مجال محو الأمية لتحقيق امتداد الثقافة من النخبة إلى الجماهير بما يضمن مشاركتها فى الحياة العامة، مع تيسير تعلم اللغات المختلفة، خاصة تلك التى جرى تهميشها وما يتصل بذلك من تنشيط حركة الترجمة لأهم المؤلفات عن الثقافات المختلفة والحث على التوأمة بين الجامعات فى مختلف البلدان لتوثيق الصلات الإنسانية والعلمية بين العلماء والباحثين.

وعلى الصعيد الإعلامى، دعا برنامج العمل إلى مدونة سلوك إعلامى بما يتضمن توظيف قدرة التأثير لدى وسائل الإعلام لتقديم نماذج حية للحوار بين علماء ينتمون لثقافات مختلفة، ويضمن الالتزام بالموضوعية والحياد عند تناول "الآخر" وعدم تلوين الحقائق بما يشوه صورة الآخرين، وتبادل المواد الإعلامية للتعريف بثقافة الآخرين وأسلوب حياتهم وبما يعين على اكتشاف عناصر الاتفاق، وتبادل الزيارات بين ممارسى النشاط الإعلامى فى المؤسسات الحكومية والخاصة وإقامة مواقع متعددة اللغات على شبكة الإنترنت للحوار بين الحضارات.

وفى المجال البيئى، تحدث برنامج العمل التنفيذى عن توظيف حوار الحضارات لتبادل المعارف والخبرات فى مجال حماية البيئة والتنبيه إلى الأخطار التى تهدد الدول المتقدمة والنامية من جراء تدهور البيئة وتلوثها ومصادر هذا التلوث، وخاصة تبادل الخبرات فى مجال التنبؤ المبكر بالتلوث الإشعاعى، وكيفية التصرف فى النفايات النووية والصناعية،

وحث الحكومات والمؤسسات على التوفيق بين متطلبات التنمية واعتبارات الحفاظ على البيئة وصياغة ميثاق عالمي يحدد واجبات البشر تجاه البيئة.

وأخيرا، في المجال الاجتماعي، دعا البرنامج إلى حوار واسع حول قضايا العدل الاجتماعي ومكافحة الظلم والحرمان، ورعاية مؤسسة الأسرة من التفكك والانهيار في ضوء الأوضاع الاقتصادية الجديدة وتغير أنماط الحياة والسلوك، ودراسة المتغيرات القيمية في المجتمعات المختلفة وصولا إلى الترويج لقيم التواصل بين الأجيال والصدق والأمانة والرفق والوفاء بالوعود والعلم وإتقان العمل والإحساس بالزمن واحترام الوقت والتنظيم في العمل، مع مضاعفة الاهتمام بالأطفال والشباب وتبادل الخبرات في هذا الشأن، ومحاربة العنف وصياغة منظومة عالمية للأخلاق.

وقد نظمت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الاسيسكو) في يوليو ٢٠٠١ ندوة هامة بالرباط عن حوار الحضارات، حيث أكدت إرساء الإسلام لمبدأ الحوار والتفاعل مع الحضارات ضاربا مثالا في حركة التواصل الإنساني لكون الحضارة الإسلامية أساس الحضارة العالمية لقرون طويلة. وأعربت الندوة عن أسفها للتهجم على الإسلام مما نتج عن أعمال مستشرقين ومفكرين غربيين مما ساهم في إيجاد حاجز نفسي وكرس نظريات حتمية الصراع بين الحضارات وترشيح الحضارة الإسلامية للصراع مع الحضارة الغربية أو الحضارة العالمية التي تحاول العولمة إفرازها كنمط حضاري مهيمن، ونبهت الندوة -التي كانت أكثر حدة في تناولها للغرب من تقرير الخبراء الحكوميين للمنظمة - إلى أن مآسي العالم الإسلامي نتجت عن ممارسات الغرب وازدواجية المعايير التي يعامل بها المسلمون سواء بالنسبة لحق الشعب الفلسطيني في الحرية والعدالة وتقرير المصير أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بحق الشعوب الإسلامية عبر العالم إلا أن الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي دعا لإزالة الحاجز النفسي بين العالم الإسلامي والعالم الغربي واجتناب ما من شأنه تأجيج صراع الحضارات، وأقر بممارسات خاطئة من جانب جماعات تنسب نفسها للإسلام مما زاد من توتر علاقة الغرب بالإسلام ودعمت حملة وسائل الإعلام التي رمت الإسلام بالعنف واعتبار الجاليات الإسلامية في الغرب خطرا على هذه البلدان الغربية. وأشار الأمين العام إلى أن الحضارات التي لديها الجرأة على ممارسة النقد الذاتي لتاريخها وتراثها هي وحدها القادرة على صياغة مستقبلها بروح تواكب التغيير دون التخلي عن الأصالة ودون اعتبار الحوار موقفا دفاعيا أو كمحاولة لإخراج الآخر من ثقافته أو الاستهانة

بـه، داعـيا لـلتعاون لـمنع العـدوان وتجـنب شـرور الحـروب ومظالمهـا فـى ظـل وحـدة الأصـل الإنسانى.

وتبدى الموقف الإيجابى لمنظمة المؤتمر الإسلامى من جهة الانخراط فى موضوع حوار الحضارات بشكل فعال مرة أخرى عبر تناول الاجتماع الوزارى لوزراء خارجية الدول أعضاء المنظمة فى دورته الـ ٢٨ التى انعقدت فى باماكو من ٢٥ إلى ٢٧ يونيو ٢٠٠١، حيث أصدر الاجتماع قرارا يؤكد على أن الحضارة الإسلامية تقوم على مبادئ التعايش السلمى والتعاون والتفاهم المتبادل والتحاور البناء مع الحضارات والأديان الأخرى على أسس التسامح والعدل والسلام. واعتبر القرار أن الحضارة ليست حكرا على الدول القوية أو أحدها وأن المعجزات الحضارية تمثل إرثا جماعيا للبشر وأن العولمة تشكل تحديا يستدعى التكافل البشرى والتنوع الثقافى، ورأى فى الحوار وسيلة لتعميق الوعى بالقيم المشتركة بين الشعوب، وعبر القرار عن التقدير لدور إيران فى مجال طرح مبادرة حوار الحضارات. وأبدى وزراء الخارجية لمنظمة المؤتمر الإسلامى حرصهم على مشاركة لجنة خاصة من الدول أعضاء المنظمة (لجنة العشرة) فى التفاوض مع المجموعات الجغرافية الأخرى بالأمم المتحدة. وطالب الوزراء المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الاسيسكو) بإصدار كتاب أبيض وثائقى باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية يضم كافة وثائق حوار الحضارات بالتعاون مع مركز الحَوْار بين الحضارات بطهران. كما حث البيان على بذل الجهد والتعاون من أجل الحفاظ على المقدسات وعدم الاستهانة بالقيم والمقدسات الإسلامية، وأعرب الوزراء عن التقدير لحاكم الشارقة على ما قدمه من دعم للاسيسكو لتمويل أنشطتها الخاصة بحوار الحضارات.

وجاء الاجتماع الوزارى الاستثنائى لمنظمة المؤتمر الإسلامى بالدوحة فى ٨ و ٩ أكتوبر ٢٠٠١ تأكيدا لذلك. وبالرغم من أن جدول أعمال الاجتماع شمل أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة وتداعياتها وتأثيراتها على العالم الإسلامى، وأيضا الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، فإن حيزا هاما من البيان الختامى للاجتماع تصدى لقضايا ذات صلة بحوار الحضارات. وتضمن ذلك التذكير بدور الحضارة الإسلامية فى إثراء مسيرة البشرية وبالقيم الأساسية لتلك الحضارة من قبول بالآخر وانفتاح عليه واستعداد للتعاون معه والإدانة الصريحة للهجمات التى تعرضت الولايات المتحدة لها فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ باعتبارها منافية لقيم الإسلام السامية والمتسامحة، والتحذير فى ذات الوقت بقوة مما ظهر

من حالات اعتداء وتمييز أو تقييد لحريات وحقوق الجاليات الإسلامية المقيمة فى العالم غير الإسلامى، وربط موضوع حوار الحضارات أيضا بضرورة تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم بين إسرائيل والأطراف العربية على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام والانسحاب من الأراضى المحتلة فى يونيو ١٩٦٧ وفى لبنان (فى إشارة إلى مزارع شبعا) وتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقه فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وإنهاء ازدواجية المعايير فى العلاقات الدولية، والتى تمارس بشكل خاص ضد الدول الإسلامية، ورفض التعرض للمدنيين فى الحرب التى كانت الولايات المتحدة قد بدأتها قبل المؤتمر بيومين ضد تنظيم القاعدة وحركة الطالبان فى أفغانستان، وأيضا رفض امتداد الحرب لبلدان إسلامية أخرى. وتزامن ذلك مع حث على الحوار مع الغرب على المستويات السياسية والأكاديمية والإعلامية، خاصة مع القوى المتعاطفة مع الحضارة الإسلامية والمتفهمة لها على أساس احترام الآخر وضرورة ألا تتحول العولمة إلى محاولة حضارة واحدة فرض هيمنتها على بقية الحضارات، مع ضرورة أن يتم الحوار فى إطار الأمم المتحدة كأساس وضرورة التزام وسائل الإعلام فى الغرب الموضوعية عند تناول الإسلام والمسلمين وحضارتهم.

أما المرحلة الأخيرة والأكثر تقدما فى مواقف الدول الإسلامية ومنظمة المؤتمر الإسلامى فكانت تقديم المجموعة الإسلامية لدى الأمم المتحدة فى نيويورك لمشروع قرار خاص بالحوار بين الحضارات للعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخاصة المكرسة لهذا الشأن والتى كان مقررا لها ٣ و ٤ ديسمبر ٢٠٠١، وتم تبكيرها فى ضوء أحداث ١١ سبتمبر لتصبح يومى ٨ و ٩ نوفمبر ٢٠٠١. وسنتوقف بقدر من التفصيل أمام مشروع القرار هذا نظرا لشمولية تناوله ودخوله فى تفصيلات الأمور. وتضمن مشروع القرار هذا ثلاثة أجزاء: الديباجة، الأهداف والمبادئ المشتركة، وبرنامج العمل.

وشملت فقرات الديباجة إعادة تأكيد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة لتطوير علاقات صداقة فيما بين الأمم تقوم على احترام الحقوق المتساوية للشعوب وحقها فى تقرير المصير، وأهداف تعزيز السلم والتعاون الدوليين لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدولية، ولتشجيع احترام حقوق الإنسان بدون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين، وأشارت الديباجة إلى ضرورة التزام كافة دول العالم بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسى لأى دولة

بما لا يتفق مع أهداف الأمم المتحدة، والتزام الدول أيضا بتنفيذ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان باعتباره معيارا مشتركا لكافة الشعوب والأمم وكمصدر للمزيد من تعزيز وحماية حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية والثقافية، بما فيها الحق فى التنمية. وأوضحت فقرات الديباجة أن كافة الحضارات تؤكد وحدة وتنوع البشرية فى آن واحد وأن إثراء هذه الحضارات جاء عبر الحوار مع الحضارات الأخرى، وأنه بالرغم من عوائق التعصب والعدوان فإن التفاعل الإيجابى عبر التاريخ كان السمة المميزة للعلاقة فيما بين الحضارات، مع تأكيد أن الإنسانية الواحدة تجمع كل الحضارات، وبالتالى فإن إنجازات هذه الحضارات هى إرث مشترك للبشرية.

وقد استعانت فقرات الديباجة بمشروع القرار بالإشارة الواردة فى إعلان الدورة الألفية للجمعية العامة والصادر فى ٨ سبتمبر ٢٠٠٠ بأن التسامح هو أحد القيم الأساسية فى العلاقات الدولية فى القرن الحادى والعشرين، بما فى ذلك الاحترام المتبادل لتعدد الثقافات والعقائد واللغات دون قمع للخلافات سواء داخل المجتمعات أو فيما بينها بل اعتبار هذه الخلافات مصدر ثراء، وكذلك ربطت بين حوار الحضارات وثقافة السلام التى كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تبنت إعلان وبرنامج عمل بشأنها عام ١٩٩٩ فى دورتها الـ ٥٤.

وقد لاحظت المجموعة الإسلامية فى ديباجة مشروع القرار المشار إليه -وبشكل إيجابى - أن العولمة تعزز التفاعل بين الحضارات ولا تقتصر على كونها عملية اقتصادية ومالية وتكنولوجية، بل إنها تمثل تحديا للحفاظ على التنوع الثقافى والفكرى للإنسانية، واعتبرت الحوار بين الحضارات قادرا على تحسين الوعى بالقيم المشتركة فيما بين البشر، وأقرت بأن حقوق الإنسان تنبع من الكرامة المتأصلة بالضرورة فى كل إنسان، وبالتالى فهى عالمية ومترابطة وغير قابلة للتجزئة، علما بأن الإنسان يبقى محور موضوع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وبالتالى يجب أن يكون المستفيد الرئيسى منها والمشارك الفعال فى تحقيقها. وأعادت الديباجة التأكيد على أن لكافة الشعوب الحق فى تقرير المصير عبر تحديد وضعهم السياسى ومتابعة مسار التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بالشكل الذى تقرره هذه الشعوب، واعتبار حماية حرية الرأى والتعبير واحترام الإرث الثقافى للآخرين والالتزام بالاستماع لهم والتعلم منهم كلها شروط أساسية للحوار للتقدم الإنسانى، وأبرزت أن التسامح واحترام التنوع وحماية حقوق الإنسان هى أهداف مترابطة، كما أن من شأن تعزيز حقوق المرأة ودورها دعم هذه الأهداف. ودعت فقرات الديباجة كافة الدول لضمان

حماية واحترام أماكن العبادة الدينية –وهو مطلب تاريخى وتقليدى للمسلمين عبر الأزمنة والعصور – وفى نفس الوقت دعت للبحث عن أرضية مشتركة بين الحضارات المختلفة لمواجهة التحديات المشتركة التى تواجه الإنسانية، ورحبت بجهود الحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية وحتى الأفراد لتعزيز التفاهم عبر الحوار البناء بين الحضارات.

أما الجزء الثانى من مشروع القرار الذى قدمته منظمة المؤتمر الإسلامى ممثلة فى المجموعة الإسلامية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فتتعلق بالأهداف والمبادئ والمشاركين، وهو جزء اعتبر فى مقدمته أن حوار الحضارات هو عملية تدور داخل كل حضارة وفيما بين الحضارات على أساس وجود رغبة جماعية للتعلم والمشاركة فى القيم الأساسية وإثراء المفاهيم. ويهدف الحوار لتحقيق أهداف كثيرة من بينها تعزيز العدالة والمساواة والتسامح، وزيادة الفهم والاحترام المتبادل بين الحضارات، وتحديد أرضية مشتركة بين الحضارات لمواجهة التحديات المشتركة التى تواجه القيم الإنسانية وحقوق الإنسان وإنجازات المجتمعات البشرية، وحماية حقوق الإنسان وإثراء الفهم المشترك لها، وتنمية فهم أفضل للمعايير الأخلاقية المشتركة والقيم الإنسانية العالمية، وتعزيز احترام التنوع الثقافى. كما أن إنجاز تلك الأهداف يتطلب الالتزام الجماعى بمبادئ كثيرة من بينها الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، خاصة الحق فى الكرامة والحقوق المتساوية للرجال والنساء والأمم، وتنفيذ الالتزامات فى ظل ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان، واحترام مبادئ العدالة والقانون الدولى، والإقرار بالتنوع الثقافى كخاصية أساسية للمجتمع البشرى ومصدر إثراء للتقدم المادى والروحى للبشرية، والإقرار بحق كافة الحضارات فى الحفاظ على وتطوير إرثها الثقافى، والالتزام بالتعاون والتفاهم على آليات لتعزيز القيم المشتركة، وتعزيز مشاركة الأفراد والشعوب والأمم فى عملية صنع القرار على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. واعتبر مشروع القرار أن الحوار بين الحضارات يمثل إسهاما هاما لتحقيق تقدم فى مجالات تعزيز بناء الثقة على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، وتعزيز المعرفة والفهم المتبادلين فيما بين مختلف المجموعات الاجتماعية والثقافية والحضارات، بما فى ذلك مجالات الدين والتعليم والمعلومات والعلوم، ومواجهة تحديات السلم والأمن الدوليين، وحماية حقوق الإنسان وبلورة معايير أخلاقية مشتركة، ويجب أن تكون المشاركة فى حوار الحضارات مفتوحة لكافة الشعوب، وللعلماء والمفكرين والفنانين والإعلاميين والشباب ومؤسسات المجتمع المدنى وكل المنظمات غير الحكومية، ودعا مشروع

القرار الحكومات والأمم المتحدة وكافة المنظمات الدولية والإقليمية تعزيز وتشجيع وتسهيل الحوار بين الحضارات وثقافة هذا الحوار، ودعا أجهزة الإعلام إلى تعزيز فهم أكبر بين الحضارات والثقافات المختلفة.

أما الجزء الثالث والأخير من مشروع قرار المجموعة الإسلامية فتناول برنامج للعمل اشتمل بدوره على دعوة الدول والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدنى الأخذ فى الاعتبار عناصر عديدة كوسائل لتعزيز حوار الحضارات فى إطار الموارد المتاحة والمساهمات الطوعية، وهذه العناصر هى تشجيع التفاعل بين الأفراد والمثقفين والفنانين من مجتمعات وحضارات مختلفة، وتعزيز الزيارات المتبادلة والاجتماعات بين الخبراء والفنانين المنتمين إلى حضارات متباينة فى مجالات عديدة بحثا عن أرضية مشتركة بين هذه الحضارات وللتعرف على ثقافات الآخرين، وتنظيم مؤتمرات لتعزيز الفهم المتبادل والتسامح والحوار بين الحضارات، وتنظيم مسابقات علمية ورياضية لزيادة التفاعل بين الشباب المنتمين لحضارات مختلفة، وتشجيع ترجمة ونشر الأدبيات الأساسية التى تمثل الحضارات، وتعزيز السياحة الثقافية، وإدخال برامج دراسة الحضارات فى المناهج الدراسية، بما فى ذلك تدريس اللغات والتاريخ والفكر السياسى والاجتماعى للحضارات المختلفة وتبادل المنح فيما بين الأساتذة، وتعزيز البحث لتحقيق فهم موضوعى لخصائص كل ثقافة وحضارة والخلافات فيما بين الحضارات والسعى لبناء فهم إيجابى فيما بينها، وتوظيف تكنولوجيا الاتصالات لنشر الحوار والتفاهم والتعريف بالأحداث التاريخية التى تعكس الحوار البناء بين الحضارات، وتوفير فرص متساوية للمشاركة فى نشر المعلومات لتحقيق فهم موضوعى لكافة الحضارات وتعزيز التعاون فيما بينها، وتنفيذ برامج لتعزيز روح الحوار والتفاهم ورفض التعصب والعنف والعنصرية فيما بين الشعوب، خاصة الشباب، وتوظيف ظاهرة الهجرة فيما بين المجتمعات لتجاوز الفجوة بين الثقافات، والتشاور لإيجاد آليات حماية حقوق كافة الشعوب للحفاظ على هوياتهم الثقافية وتسهيل دمجهم فى البيئة الاجتماعية المحيطة. وحرص مشروع القرار على الدعوة لإيجاد آلية لمتابعة نتائج أنشطة عام الحوار بين الحضارات عام ٢٠٠١ وحث الحكومات والمؤسسات التمويلية ومؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص على تعبئة الموارد اللازمة لتعزيز حوار الحضارات عبر المساهمة فى الصندوق الاستئمانى Trust Fund الذى أنشأه أمين عام الأمم المتحدة لهذا الغرض عام ١٩٩٩، مع إبراز دور الممثل الشخصى للأمين العام للأمم المتحدة

لحوار الحضارات واليونسكو وكافة الأطراف لتطوير الآليات المناسبة على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز الحوار والفهم المتبادل بين الحضارات وترجمة ذلك فى أنشطة الأمم المتحدة.

رابعا : المنظمة الفرانكوفونية الدولية [٤]

فى إطار إعدادها للقمة الفرانكوفونية التى كان من المفترض عقدها فى بيروت فى نهاية أكتوبر ٢٠٠١ ثم تأجلت نتيجة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى أكتوبر ٢٠٠٢ بشكل مبدئى، صاغت الدول أعضاء المنظمة الفرانكوفونية الدولية مشروع إعلان وبرنامج عمل ركز بشكل كامل على حوار الحضارات والثقافات، وجاء الطرح الأصلى للمشروعين من وفد لبنان الدولة المستضيفة للقمة بعد التشاور مع الدول المعنية الأخرى.

وقد أكد مشروع الإعلان وبرنامج العمل على قيم التسامح والمساواة، برغم الخلافات فيما بين الثقافات، والاتفاق على قيم مشتركة، والتعاون عبر عملية إثراء متبادل فيما بين الثقافات، وإبراز أن الحوار بين الثقافات يجب أن يكون يوميا ومنتظما ويشمل النخبة والشعوب على حد سواء، وكشف عن الأهمية التى توليها الفرانكوفونية للتعددية الثقافية عالميا وفى إطار الفرانكوفونية، وارتباط ذلك بعملية العولمة، مع عدم قبول مفهوم "الاستثناء الثقافى" كمعيار للانعزال عن العالمية وإنما للقبول بالتنوع الثقافى، وحذر مشروع البيان من استغلال العولمة لفرض الهيمنة على قواعد الشرعية الدولية أو السعى لتوحيد النظام القيمى العالمى، ودعا لبديل حوار الثقافات لبناء توافق دولى حول المعايير الحاكمة للعلاقات الدولية ولتجنب المنهج الانتقائى فى الحديث عن الحقوق والواجبات، مع إشارة خاصة إلى ما يحدث فى الشرق الأوسط، ولابد أن يهدف حوار الثقافات إلى دمقرطة العولمة بدلا من السماح للعولمة بالانحراف بالديمقراطية.

وأشار مشروع البيان وبرنامج العمل إلى ظاهرة الهجرة الدولية وأثرها على التوتر فيما بين الهوايات المختلفة، ودعا لبناء مجتمعات ذات هوية متعددة لا تستبعد إحداها الأخرى، كما أشار إلى تضاعف الصراعات فيما بين وداخل الدول بعد انتهاء الحرب الباردة، وارتباط ذلك بحروب الهوايات والثقافات، وأوضح مشروع البيان التحديات العالمية التى تواجهها البشرية مثل التوازن البيئى والأوبئة والجريمة المنظمة مما يحتاج لتعاون كافة الدول مما يحد من

مفهوم "السيادة"، وهى فكرة غير واضحة بمشروع الإعلان وتتميز بمخاطر فى ضوء ما يتم الترويج له من "حق التدخل" وتحجيم مفهوم السيادة وغير ذلك على الصعيد العالمى وبما يتعارض مع ما هو ثابت ومستقر من مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى فى هذا الشأن.

وطالب المشروع بالتركيز على التضامن مع القطاعات الأكثر ضعفا فى المجتمع الدولى وذلك فى سياق الإشارة إلى الجوانب الاقتصادية للعولمة، مؤكدا رفض قصر طريق التنمية الثقافية على الرأسمالية الليبرالية، نظرا لأن الثقافات الوطنية والمحلية تزيد من الإنتاجية ومن القدرات الإبداعية للشعوب. كما أبرز أهمية ما أسماه بـ "رأس المال الثقافى" فى عملية النمو الاقتصادى كمصدر للدخل ولتوظيف العمالة، مثل حالة الثقافة السياحية، ورفض تحويل "ثقافات الهامش" إلى "معازل ثقافية" مؤكدا أنه عبر الحوار والتبادل الثقافى يصبح تحقيق تنمية مستدامة وعادلة على المستوى العالمى ممكنا. ورفض كذلك مشروع البيان وبرنامج العمل تحويل الثقافة إلى سلعة تخضع لقوانين العرض والطلب كما يبدو من مفاوضات منظمة التجارة العالمية واجتماعات سياتل (وذلك فى فترة ما قبل مؤتمر الدوحة الوزارى للمنظمة العالمية للتجارة الذى عقد فى نوفمبر ٢٠٠١) وندد المشروع بما أسماه "نزيف الأدمغة" من الجنوب للشمال –وهو ما سمى فى آليات المنظمات الدولية "بالنقل العكسى للتكنولوجيا" – مما يطيح بفرص التنمية فى الجنوب كما أشار إلى ما أوجدته ثورة المعلومات من فجوة متزايدة بين من يملكون ومن لا يملكون، ودعا إلى دمقرطة المعرفة وتوزيع واسع وعادل لنتائج ثورة المعلومات.

وقد تضمن مشروع البيان وبرنامج العمل مقترحات متعددة لتفعيل حوار الثقافات فى إطار الفرانكوفونية –مثل إدماج قطاعات المجتمع المدنى والأكاديميين والمرأة والشباب، وإنشاء شبكة للأساتذة الجامعيين والقانونيين لدول الفرانكوفونية، وإدماج حوار الثقافات فى برامج التعليم، وترجمة الأعمال الأدبية فيما بين مختلف لغات الدول المنتمية للفرانكفونية، كذلك تبادل الأفلام والمسرحيات واللوحات الفنية والموسيقى والأدبيات التى تحارب العنصرية وتدعو للحرية والديمقراطية، وتشكيل مرصد للحوار الثقافى يتضمن مركز أبحاث وتمويل أنشطة ثقافية فى الدول الفقيرة فى الفرانكوفونية لإنتاج سينمائى وتليفزيونى وعلى الإنترنت، وتوحيد مواقف الدول الأعضاء فى مسائل حماية حقوق الملكية الفكرية، وأخيرا التشاور المستمر بين الدبلوماسيين والملحقين الثقافيين للدول الأعضاء فى الفرانكوفونية فى المنظمات الدولية المختلفة.

خامسا: مبادرات من الفاتيكان [٥]

فى ٩ نوفمبر ٢٠٠١ وجه البابا يوحنا بولس الثانى بابا الفاتيكان رسالة للمجمع البابوى للحوار بين الأديان أكد فيها أن القول بأن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الأمريكية وما تلاها تعكس صدام الأديان يناقض جوهر الأديان التى تدعو جميعها للعمل الصالح وإنهاء معاناة البشر وبناء عالم تسوده العدالة. وذكر البابا فى رسالته أن الحوار بين الأديان يزداد أهمية فى ظل تعاظم ظاهرة التعددية الثقافية والدينية فى الألفية الثالثة، وذلك لبناء السلام العالمى باسم الإله الواحد، وهذا السلام يستوجب بدوره تغليب روح المصالحة لحل الصراعات والنزاعات القائمة. وقد اختار المجمع البابوى للحوار بين الأديان موضوع "البعد الروحى لحوار الأديان" عنوانا لمؤتمره لعام ٢٠٠١، وفى ضوء ذلك أوضح البابا أنه يعتبر "الثالوث المقدس" فى المسيحية نموذجا يحتذى به للحوار بين البشر من مختلف الانتماءات الثقافية والدينية، حيث كان الرب يتحدث إلى البشر عبر المسيح، بينما كان المسيح يتعامل مع البشر بكل تواضع. وأقر البابا يوحنا بولس الثانى بأن مهمة الحوار التى يدعو إليها ليست بالسهلة، نظرا لوجود تحيزات سابقة وسوء فهم يحتاج للكثير من الصبر والمثابرة، وأوضح من جهة أخرى أن الحوار بين الأديان يساعد على التعرف على الإله كما ينعكس فى قلوب وعادات وطقوس أتباع الديانات الأخرى وصولا إلى غايات الطهر والكمال.

وقد سبق ذلك دورة جديدة من دورات الحوار المسيحى/ الإسلامى والذى تنظمه سنويا جماعة "سانت إيجيديو"، وهى جمعية أهلية إيطالية ذات صبغة كاثوليكية قريبة من الفاتيكان، وتنظم دورات هذا الحوار سنويا منذ عام ١٩٨٥. وقد شاركت فى الدورة الأخيرة شخصيات بارزة عن الجانبين المسيحى والإسلامى. فعلى الجانب المسيحى، شارك كرادلة كاثوليك وأرثوذكس من إيطاليا والفاتيكان وجمهورية التشيك وسوريا وتركيا، والقى وزير خارجية إيطاليا كلمة افتتاحية أمام الدورة مما عكس اهتمام حكومة إيطاليا بالمؤتمر، والذى جاء عقب تصريحات رئيس الوزراء الإيطالى برلسكونى السلبية عن الحضارة الإسلامية والتى أثارت زوبعة ضده من العالم الإسلامى بل ومن حكومات دول غربية أخرى ومن دوائر سياسية وثقافية داخل إيطاليا ذاتها قبل أن يعلن برلسكونى أن تصريحاته تم إخراجها عن سياقها. وربما جاء الاهتمام الحكومى الإيطالى بالمؤتمر فى محاولة لإصلاح ما أفسدته تلك التصريحات فى علاقات إيطاليا مع الدول العربية والإسلامية.

أما على الجانب الإسلامى، فقد شارك فى المؤتمر الأخضر الإبراهيمى مبعوث السكرتير العامل لأمم المتحدة لشئون أفغانستان، وفضيلة الشيخ نصر فريد واصل مفتى الديار المصرية السابق، والشيخ يوسف القرضاوى المقيم فى قطر، والدكتور أحمد كمال أبو المجد، ووزير ثقافة موريتانى سابق، وسعيد النعمانى وكيل رابطة الثقافة الإسلامية فى إيران، وأحد مستشارى رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ومفكرين وكتاب بارزين مثل الدكتور محمد سليم العوا والدكتور محمد عمارة والأستاذ فهمى هويدى.

وقد أجمع المشاركون فى هذه الدورة الأخيرة من دورات حوار الأديان التى تنظمها جماعة "سانت ايجيديو" على إدانة الإرهاب بشكل عام، وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بالولايات المتحدة على وجه الخصوص، كما استنكر المشاركون من العالم الإسلامى ازدواجية المعايير فى العلاقات الدولية مما يوجد شعورا بالظلم يشجع بدوره على نمو التطرف والإرهاب وأكدوا أن عدم التوصل إلى حل عادل للصراع العربى/ الإسرائيلى سيصعب من فرص إزالة أسباب العنف. وقد اتفق معظم المتحدثين فى المؤتمر على أن استخدام القوة لن يقضى على الإرهاب لأن الأمر يتطلب استئصال دوافع ارتكابه، وركزوا على نقاط التلاقى بين الإسلام والمسيحية داعين إلى تلافى نقاط التعارض مبرزين عدم وجود صدام بين الحضارتين الغربية والإسلامية، وداعين أيضا الى حوار بين رجال الدين والمثقفين من الجانبين.

إلا أن المؤتمر لم يتمكن من التوصل إلى بيان ختامى لأعماله بسبب عدم ترحيب المشاركين عن الجانب المسيحى باقتراح المشاركين عن الجانب الإسلامى تضمين البيان أهمية التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، ومراعاة عدم مساواة الإرهاب مع مقاومة الاحتلال، وبالمقابل، تم الاتفاق على تشكيل مجموعة اتصال مكونة من الدكتور كمال أبو المجد وممثل عن جماعة "سانت إيجيديو" لمحاولة صياغة بيان يناسب الطرفين، وكبديل عن البيان الختامى، وجه رئيس جماعة "سانت إيجيديو" نداء فى الحفل الختامى للمؤتمر أعرب فيه عن إدانة المشاركين للاعتداءات على الولايات المتحدة وفى أى مكان آخر، ودعا الشعوب لتجاوز مشاعر الخوف والكراهية، ولإجراء مزيد من الاتصالات لدعم العلاقات بين الإسلام والمسيحية ونفى دعاوى الصدام بين الثقافات والأديان بشكل عام، ودعا إلى السلام والتعايش بين أتباع الديانات السماوية التوحيدية الثلاث، وزيادة مساحات التلاقى فيما بينها وكرر نفس الأفكار أحد المشاركين عن الجانب الإسلامى فى كلمة نيابة عن هذا الجانب.

ولا شك أن المؤتمر والنداء الذى تلاه والموجه عن بابا الفاتيكان بشأن حوار الأديان قد ركزا على مفهوم حوار الأديان بأكثر مما ركزا على حوار الثقافات والحضارات، وذلك طبيعى من منطلق الطبيعة الدينية لدولة الفاتيكان والمؤسسات التابعة له والقريبة منه. وقد رأى الفاتيكان فى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها مخاطر على سياسة حوار الأديان والثقافات التى ينتهجها الفاتيكان منذ فترة. كما أن الرئيس الإيطالى حرص على إقامة حفل استقبال على شرف المشاركين فى مؤتمر جماعة "سانت إيجيديو" حيث ألقى كلمة أبرزت أن الإسلام دين وثقافة كبرى يستحق الاحترام، كما أنه يشترك مع المسيحية فى قيم عالمية، ودعا كل طرف إلى الاعتراف بالهوية الدينية والثقافية للآخر واحترامها كقاعدة للتعاون الأوروبى المتوسطى فى سياق عملية برشلونة، وألمح ضمنيا إلى فضل الحضارة الإسلامية على الحضارة الغربية، خاصة فى إيطاليا، واقر بأن القضاء على الإرهاب يستلزم تحقيق السلام فى الشرق الأوسط.

ومن جانب آخر، فإن المؤتمر أتاح الفرصة للجانب الإسلامى لإبراز أهمية نيل الشعب الفلسطينى لحقوقه كاملة وتطبيق العدالة فى الشرق الأوسط، وقد اتفق كافة المشاركين على ضرورة متابعة الحوار وتواصله لضمان تحقيق الآثار الإيجابية على العلاقات الإسلامية/ المسيحية، وأبدوا ارتياحهم لأن يتم الحوار فى مسار مستقل عن الحكومات بما يكفل له حرية الحركة والقدرة على التعبير بعيدا عن أى حساسيات سياسية. ونلاحظ طبعا غلبة المشاركة المصرية على تمثيل الجانب الإسلامى فى المؤتمر مما أبرز ثقل مصر وتنوع روافد الفكر الإسلامى بها.

خاتمة:

لم يكن ما سبق مسحا شاملا وكاملا لكافة المبادرات المعنية بحوار الحضارات والثقافات والديانات على الأصعدة الإقليمية والأقاليمية والدولية، ولكنه كان عرضا وتحليلا لأهم عناصر عدد مختار ومؤثر وهام من تلك المبادرات فى عدد هام من المحافل أو الأطراف الدولية ذات الصلة بهذه الموضوعات وكما لاحظنا، فهناك تداخلا بين مفاهيم حوار الحضارات والثقافات والأديان، وهو أمر طبيعى نظرا لأن الدين مازال يمثل -حتى فى الحضارات التى ترفع لواء العلمانية - عنصرا هاما من عناصر ثقافتها ومكونا بارزا من مكونات حضارتها،

وهذا ينطبق بشكل أكبر فى حالة العالمين العربى والإسلامى حيث يمثل الإسلام العمود الفقرى للثقافة العربية والحضارة الإسلامية وهوية هذه الأمة.

أما الملاحظة الأخرى فهى تلك المتعلقة بالدور الريادى للعالم الإسلامى فى طرح موضوع حوار الحضارات على الصعيد الدولى وفى المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، وهو أمر غير مستغرب فى ضوء حرص الدول الإسلامية ومنظمة المؤتمر الإسلامى على إظهار الصورة الحقيقية للإسلام كدين وحضارة تسامح ودعوة تعايش وتعاون وسلام وانفتاح على الآخر وحوار معه. وكان هذا هو موقف الدول الإسلامية منذ القمة الإسلامية التى انعقدت فى طهران فى نوفمبر ١٩٩٧ والتى على إثرها طرحت الرئاسة الإيرانية للمؤتمر الإسلامى مبادرة تنظيم عام للحوار بين الحضارات -كان هو عام ٢٠٠١ - على الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٨ وهى المبادرة التى تبنتها بالفعل الجمعية العامة عام ١٩٩٨. إلا أن دولا أخرى ساهمت فى تبنى مشروع القرار المعنى بحوار الحضارات سواء فى اليونسكو أوفى الجمعية العامة، أو غيرهما من محافل دولية سياسية أو ثقافية، وبرز بشكل خاص الدول التى لها حضارات عريقة مثل اليابان واليونان وإيطاليا وغيرها، بينما تأخر فى بعض الحالات اهتمام دول أخرى لهذه المبادرات كل لاعتبارات وحسابات خاصة بها سواء نتيجة حساسيات سياسية أو رواسب أيديولوجية أو ذكريات تاريخية مريرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والهند وأرمينيا أحيانا .. وغيرهم.

ويجب أن نلحظ أيضا أن مبادرات حوار الحضارات لا تقتصر على الصعيد الدولى، بل أن هناك مبادرات محدودة سواء كانت متعددة الأطراف أو تتبناها دولة بعينها أو جاءت من جانب طرف غير حكومى، وتحضرنا هنا مبادرة حوار حضارات العالم القديم والتى تضم مصر وإيران واليونان وإيطاليا، والمبادرة الألمانية التى سبق أن طرحها الرئيس الألمانى السابق رومان هيرتزوج بشأن الحوار بين الحضارتين الإسلامية والغربية وتبناها لاحقا الرئيس الألمانى الحالى يوهانس راو وضمت فى بدايتها عددا محدودا من الدول الغربية والإسلامية كان من بينها مصر واتسعت لاحقا لتشمل عددا متزايدا من الدول، كما اتصلت هذه المبادرة منذ يناير ٢٠٠٠ بشكل مازال غير واضح من الناحية المؤسسية مع المنتدى الاقتصادى العالمى الذى ينظم سنويا منتدى دافوس والذى قرر تنظيمه هذا العام فى نيويورك تضامنا مع رجال الأعمال الأمريكيين فى ضوء تعرضهم لهزة ١١ سبتمبر وربما لتجنب حضور ضعيف من جانب رجال الأعمال الأمريكيين بسبب مخاوف استخدام الطائرات.

وأخيرا نقول أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ طرحت تحديا حقيقيا وجادا أمام كافة المبادرات الخاصة بحوار الحضارات لإثبات مصداقيتها وتأثيرها المتعدد الأبعاد سواء على دوائر صنع القرار أو وسائل الإعلام أو المراكز الأكاديمية والبحثية أو جمعيات رجال الأعمال أو منظمات المجتمع المدنى من طلاب وشباب ونساء ونقابات عمالية ومهنية ومنظمات غير حكومية أو حتى رجل الشارع العادى وغير المتخصص. ويصدق هذا على المبادرات الفردية من دولة أو أخرى أو من منظمة إقليمية أو دولية سياسية أو متخصصة أو من جهة غير حكومية أو من مجموعة من الدول. فهذا التأثير وتلك المصداقية هما المعيار والمحك للحكم على صلة هذه المبادرات بالواقع المعاش والقدرة على إحداث تغيير إيجابى على مناهج التفكير والسلوك والتعامل مع الآخر وتصويره بشكل بناء والتفاعل معه بديلا عن الانعزال عنه أو التصرف من منطلق أن الأخر هو العدو أو الخطر أو التهديد، وبدون تجاهل مرجعية قيم العدل والإنصاف والمساواة والاحترام المتبادل وعدم الادعاء باحتكار الحقيقة.

هوامش الفصل الثانى:

(١) تقارير السكرتير العام للأمم المتحدة للجمعية العامة فى دوراتها ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ بشأن بند حوار الحضارات. أنظر أيضا: قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن بند حوار الحضارات خلال الدورات ٥٣ و٥٤ و٥٥ و٥٦ أعوام ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و٢٠٠١ على التوالى. أنظر أيضا: كلمة السكرتير العام للأمم المتحدة فى جامعة "سيتون هول" فى ٦ فبراير ٢٠٠١. أنظر أيضا: النقاش العام لبند حوار الحضارات فى الدورات ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة.

(٢) البيانان الختاميان لوزراء الخارجية العرب ووزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامى خلال الاجتماع الإستثنائى لوزراء خارجية الدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامى بالدوحة يومى ٨ و ٩ أكتوبر ٢٠٠١. أنظر أيضا: برنامج العمل التنفيذى والبيان الختامى للملتقى الفكرى العربى الذى نظمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تحت عنوان "حوار الحضارات: تواصل لا صراع"، فى القاهرة يومى ٢٦ و ٢٧ نوفمبر ٢٠٠١.

(٣) البيانان الختاميان لوزراء الخارجية العرب ووزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامى خلال الاجتماع الإستثنائى لوزراء خارجية الدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامى بالدوحة يومى ٨ و ٩ أكتوبر ٢٠٠١ . أنظر أيضا: برنامج العمل التنفيذى للحوار بين الحضارات: تقرير الاجتماع الثانى لفريق الخبراء الحكوميين بمنظمة المؤتمر الإسلامى المنعقد من ٢٣ إلى ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٠ بجدة. أنظر أيضا: الندوة الدولية حول "حوار الحضارات فى عالم متغير" التى نظمتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الاسيسكو) فى الرباط فى ١١ يوليو ٢٠٠١. أنظر أيضا: قرار رقم ٣/٢٨ ث حول الإعلان العالمى للحوار بين الحضارات والصادر عن الدورة ٢٨ لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامى المنعقد فى باماكو من ٢٥ إلى ٢٧ يونيو ٢٠٠١. أنظر أيضا: المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (الاسيسكو). الكتاب الأبيض حول الحوار بين الحضارات. الرباط ٢٠٠٢.

(٤) معهد العالم العربى بباريس. الفرانكفونية والعالم العربى: حوار الثقافات، ٢٠٠١.

(٥) رسالة بابا الفاتيكان إلى المجمع البابوى لحوار الأديان بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠٠١. أنظر أيضا: التغطية الصحفية الإيطالية لأعمال دورة مؤتمر جماعة "سانت إيجيديو" عن الحوار الإسلامى المسيحى المنعقدة فى روما يومى ٣ و ٤ أكتوبر ٢٠٠١.

الفصل الثالث

حوار الحضارات والثقافات والأديان..
نحـــو رؤيـــة مصـــريـــة

جاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها العادية الـ ٥٣ فى سبتمبر ١٩٩٨ بإعلان عام ٢٠٠١ عاما للحوار بين الحضارات بناء على اقتراح وفد إيران التى كانت حينذاك ترأس منظمة المؤتمر الإسلامى ليبرز رد فعل المجتمع الدولى تجاه كل ما تم الترويج له منذ نهاية الحرب الباردة بين الشيوعية والرأسمالية فى مطلع التسعينات عن نهاية التاريخ وانتصار النموذج الليبرالى الغربى وسيادته العالمية من جهة وعن صدام الحضارات والبحث عن عدو جديد للغرب بدلا من الشيوعية خاصة تصوير الإسلام على أنه هذا العدو من جهة أخرى. وجاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة وبعض ردود الفعل المنفعلة عليها وتوزيع الاتهامات يمينا ويسارا لتفع الى الواجهة من جديد خطورة الترويج لمفاهيم صراع الحضارات والثقافات والأديان، سواء شملت تلك المخاطر الطرف الأوقى حاليا فى ميزان القوى العالمى أم شمل الطرف الأضعف.

ونحاول هنا أن نعرض لما تزعم أنه مدخلات مختلفة لصياغة رؤية مصرية لحوار الحضارات لمفهوم واستراتيجية منهج لإدارة العلاقات الدولية دون الاقتصاد على أى من البعدين النظرى والأكاديمى أو السياسى/ الثقافى العمل فقط.

وقد شاركت الدبلوماسية المصرية بالفعل – بناء على توجيهات السيد الرئيس محمد حسنى مبارك (١) – عدة مبادرات لحوار الحضارات كان منها مشروع حوار حضارات العالم القديم الأربع مع كل من إيران واليونان وإيطاليا، كما كانت مصر من الدول الراعية لمبادرة الرئيس الألمانى السابق رومان هرتزوج للحوار بين الثقافتين الغربية والإسلامية والتى تبناها لاحقا الرئيس الألمانى الحالى "يوهانس راو"

كما عبر السيد الرئيس عن وعى متقدم فى أكثر من مناسبة بأهمية توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لنشر نتائج عمليات حوار الحضارات والثقافات والأديان الجارية على مستوى شعوب العالم.

كما نذكر هنا أن وزير الخارجية الحالى السيد أحمد أبو الغيط كان له دوره البارز فى إدارة التناول المصرى فى الإطار متعدد الأطراف لطرح حوار الحضارات (٢)، خاصة داخل

الأمم المتحدة ومحافلها، عندما كان يشغل منصب المندوب الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة في نيويورك. ثم عبر عقب توليه منصب وزير الخارجية عن مواقف تؤكد دور مصر الفعال في مبادرات حوار الحضارات، بما فيها المبادرة الأسبانية الأخيرة الخاصة بتحالف الحضارات.

وقد ألقى وزير الخارجية السيد أحمد أبو الغيط كلمة مصر أمام القمة غير الرسمية حول "الحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام" (٣)، والتى عقدت على هامش الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك فى سبتمبر ٢٠٠٥، حيث ركزت الكلمة على الخصوصية التاريخية للحالة المصرية فى هذا المجال، حيث شهدت أرض مصر تمازج وتفاعل الديانات والثقافات والحضارات البشرية على تعددها وتباينها، وهو الأمر الذى أدى إلى تطور منظومة قيمية لدى الشعب المصرى ترتكز على القبول بالآخر والانفتاح عليه والتسامح إزائه والاحترام المتبادل.

وأشار الوزير أحمد أبو الغيط فى هذا السياق إلى استضافة مصر لمقر مؤسسة "آنا ليندت" للحوار بين الثقافات فى إطار المشاركة الأوروبية المتوسطية، مما عكس إقرارا واسعا بدور مصر الريادى فى مجال تواصل الحضارات والثقافات والأديان.

وأبرز السيد وزير الخارجية اتفاق كافة الأديان على إعلاء قيمة حرية الإنسان، ولفت إلى أنه بالرغم من ذلك فإن هناك شعوب مازالت حتى اليوم، وفى مطلع القرن الحادى والعشرين، قابعة تحت وطأة الاحتلال الأجنبى ولم تتوفر لها فرصة ممارسة حقها فى تقرير المصير وصياغة مستقبلها على النحو الذى ترتأيه.

وناشد الوزير المصرى المجتمع الدولى الاضطلاع بمسئوليته فى هذا الشأن للمساعدة فى تمكين هذه الشعوب من استرداد حقوقها وممارسة حرياتها للانطلاق بعد ذلك لتحقيق ثقافة السلام التى دعت الأمم المتحدة إلى تبنيها ونشرها على أساس الحرية والعدل.

وقد شهدت فترة تولى السيد أحمد أبو الغيط وزارة الخارجية المصرية الافتتاح الرسمى لمؤسسة "آنا ليند" الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات فى ٢٠ أبريل ٢٠٠٥ بالإسكندرية مما عكس رغبة الدول المشاركة فى إعلان برشلونة للتعاون الأورومتوسطى لعام ١٩٩٥ فى تحقيق التقارب الثقافى واحترام كل طرف لخصوصية ثقافة الطرف الآخر وتعزيز مبادىء التسامح والتواصل بين شعوب ضفتى البحر الأبيض المتوسط. وقد اتفقت جميع الدول المشاركة فى

عملية برشلونة على أن تكون مكتبة الإسكندرية مقرا للمؤسسة تقديرا لدور مصر ومكانتها ومبادراتها فى مجال حوار الحضارات والثقافات والأديان.

ونشير إلى كلمة السيد أحمد ماهر السيد وزير الخارجية السابق أمام حلقة النقاش الأولى (مواجهة التحديات المشتركة فى عالم اليوم) فى منتدى اسطنبول الوزارى للاتحاد الأوروبى ومنظمة المؤتمر الإسلامى حول "تفاعل الحضارات: البعد السياسى" (٤) والذى عقد يومى ١٢ و ١٣ فبراير ٢٠٠٢. ففى كلمته الرئيسية أمام المنتدى ذكر وزير الخارجية المصرى السابق أن الحديث عن موضوع الحوار بين الإسلام والغرب أصبح يتكرر كثيرا وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر التى حاول البعض إلصاقها بالعرب والمسلمين بصفة عامة نتيجة أن مرتكبى تلك الأحداث -أو المتهمين بارتكابها - من العرب المسلمين، مع أن هذا المعيار لا يطبق عندما يرتكب غير العرب وغير المسلمين جرائم، فلا تنسب إلى كل الطائفة أو العنصر أو الدين. وأضاف أن الحديث عن ذلك الحوار لا يمكن أن يتجاهل أن الإسلام موجود فعلا فى الغرب بتأثيره، وأن الغرب موجود أيضا فى العالم الإسلامى بتأثيره، أى أن كلا من الطرفين يؤثر فى الآخر، وهذا منذ فترة طويلة، فلا يوجد انفصال بينهما إلا إذا كان افتعالا لأسباب سياسية. ثم أن الحديث عن الحضارات لا يجب أن يقتصر عليهما، بل أنه يستلزم الحديث عن حضارات أخرى مثل حضارات آسيا الكبرى فى الهند والصين واليابان التى يجب أن تشارك أيضا فى الحوار لإثرائه، وحتى لا يبدو الأمر وكأن الحوار يجب أن يقتصر على الغرب والإسلام لوجود صدام بينهما.

كما أوضح السيد/ أحمد ماهر السيد أن حوار الحضارات ليس ظاهرة جديدة، بل هو موجود منذ قرون عديدة، أخذ أحيانا شكل صدام واحتكاك ومواجهة، واتخذ فى أحيان أخرى أشكالا سلمية، وترتب على ذلك الحوار تزاوج بين بعض المفاهيم، وقد شهدنا ذلك بالنسبة لحضارات حوض البحر المتوسط حيث تفاعلت الحضارات المصرية والاغريقية والرومانية والعربية الاسلامية.

ودعا إلى البحث عن اسباب أخرى لما حدث يوم ١١ سبتمبر بعيدا عن صدام الحضارات، موضحا أن تفسير الصراع على أنه بين الحضارات ليس صحيحا تاريخيا، فإن العالم لم يشهد حروبا بين الحضارات المختلفة بقدر ما شهد حروبا بين أبناء الحضارة الواحدة، ولقد كانت الحرب العالمية الثانية خير مثال على ذلك حيث كانت بين دول تنتمى للحضارة الغربية، كما أننا شهدنا حروبا بين دول إسلامية.

كما ذكر الوزير المصرى السابق أن المشكلة الحقيقية تكمن فى رفض الاعتراف بالآخر كمستقل عن "الأنا"، وهذا هو سبب الصدامات والحروب، أى رفض الاختلاف والتنوع، لذا، فالحل أن نتعلم جميعا الاعتراف بالآخر، وبأن العدو ليس هو الآخر بل العدو هو التعصب والتخوف من الآخر ورفض الاعتراف به كما أن العدو هو الفقر والظلم والتطرف وكلهم أعداء يجب محاربتهم من خلال نشر ثقافة التسامح وتعليم البشر أن الاختلاف طبيعى ومفيد ويثرى البشرية.

وقد أعطى مثال الصراع العربى الإسرائيلى الذى كان قائما لسنوات على أساس الرفض المتبادل للاعتراف بالآخر، والآن قبل العرب بالآخر (إسرائيل)، إلا أن إسرائيل التى كانت تدعى الدعوة للسلام وتلوم العرب لعدم الاعتراف بها ترفض الآن الاعتراف بوجود وحقوق الشعب الفلسطينى. وطالب بالعمل معا لبناء منظومة من القيم الإنسانية المشتركة تقوم على العدل والتسامح ولا تنبع من ثقافة واحدة فقط، ورفض فرض طرف ثقافته وهيمنته على الآخر.

وفى رده على مداخلة للمستشرق الشهير برنارد لويس، ذكر السيد وزير الخارجية أنه ليس صحيحا ما ذكره الأستاذ لويس من أنه لا توجد غير حداثة واحدة هى الغربية، إذ أن الحداثة يمكن أن تأخذ أشكالا مختلفة، والحديث عن معيار موحد يفرض على الجميع هو نوع من الاستعمار الفكرى، وهو الذى يخيف العالم الثالث من العولمة مثلا ويوجد نوعا من التوجس والشك. كما اعتبر أن حديث برنارد لويس عن الرق وادعاءه أنه بدأ "نحو الشرق" بسنوات عديدة قبل أن يتجه غربا ببضاعته، هو حديث مغلوط، فبالإضافة إلى أنه تاريخيا غير صحيح، فإننا عندما نتحدث عن الرق نقصد استجلاب ملايين الناس من أفريقيا والشرق لكى يبنوا ثروة الغرب. وبالتالى فعندما تطالب دول أفريقيا أو دول العالم الثالث بتعويضها فإنها تطلب تعويضا عن إسهام أبنائها فى أسوأ الظروف فى بناء أسس ثروة العالم المتقدم التى بنى عليها ما حققه الآن من رخاء غير مسبوق.

وردا على اعتراض برنارد لويس على استخدام كلمة التسامح لأنها تعيد ذكريات عهود كانت تعنى "اننى أتسامح مع وجودك بشرط أن تخضع لى" ذكر وزير الخارجية المصرى السابق أن هذا خلط ومغالطة، وأن التسامح يعنى قبول الآخر وقبول الاختلاف وعدم جعله سببا للعداء أو للصراع أو محاولة فرض الرأى والقيم أو نمط الحياة.

كما اختتم تعليقه بالقول بأن ما يسمى بصراع الحضارات يخفى فى أحيان كثيرة أهدافا خبيثة أخرى مثل محاولات الهيمنة والسيطرة.

وفيما يتعلق بالمداخلات المتعددة لوزير خارجية مصر الأسبق الأمين العام الحالى لجامعة الدول العربية السيد/ عمرو موسى حول موضوع حوار الحضارات فى الفترة من مايو ١٩٩١ إلى مايو ٢٠٠١ (٥)، فقد تركزت تلك المداخلات حول الرد على تساؤلهم: هل العالم يتجه نحو صدام أم حوار فيما بين الحضارات والثقافات والأديان. وأتى اهتمام وزير خارجية مصر خلال عقد من الزمان بمسألة التفاعل بين الحضارات والثقافات ليطرح تساؤلا حول سبب اهتمام السياسيين لموضوع كهذا، من المفترض أن يكون موضوع تركيز المؤرخين والمفكرين والكتاب والمثقفين وربما الفنانين.

إلا أن الرد على هذا التساؤل كان ما طرأ من تحولات نوعية شهدتها العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار التنافس الأيديولوجى بين الشيوعية والرأسمالية، حيث تحول الحديث عن التباينات - أو حتى التناقضات الثقافية إلى مسائل سياسية خلافية دفعت البعض للحديث عن صدام الحضارات، بداية بعالم السياسية الأمريكى الشهير "صمويل هنجتون" مما خرج بهذه المسائل من حيز نقاشات الغرف والقاعات المغلقة للنخب الثقافية إلى واجهة الأطروحات السياسية والإعلامية والأيديولوجية العلنية وكان الرأى الذى طرحة وزير خارجية مصر الأسبق عمرو موسى فى خطبه وكلماته وأحاديثه بشأن هذا الموضوع هو أن هذه المسائل – أى التناقضات أو الاختلافات الثقافية - جرى تصويرها بشكل مغاير للحقيقة – سواء عن سوء فهم أو سوء قصد – وتم إساءة تفسيرها وأحيانا كثيرة استغلالها لتحقيق أهداف سياسية ضيقة الأفق.

وبالمقابل، ابرز السيد/ عمرو موسى الرؤية المصرية فى أن كل حضارة أو ثقافة تعكس تمايز الهوية التاريخية لشعبها أو لشعوبها بحيث تتشكل كل حضارة عبر تراكم الإسهامات الفكرية والثقافية التى تمثل إسهام هذا الشعب أو هذه الأمة فى تحسين فهم البشرية لذاتها أو تاريخها ومستقبلها والعالم من حولها. وبنفس القدر، فإن مختلف الأديان بلور كل منها نظام قيمى فى سَياق تطور سياسى واجتماعى واقتصادى معين وخاص به، وهذا ينطبق على كافة الأديان.

وقد أقر وزير خارجية مصر الأسبق بأن تمثيل الإسلام وحضارته بشكل سلبى كقوة معادية لحركة التاريخ بواسطة بعض المسلمين – فى إشارات ضمنية إلى قوى التعصب والتطرف فى مجتمعات المسلمين وممارساتهم بما يوحى بتعارض الإسلام مع الحداثة ومع الثقافات الأخرى قد أثر سلبا على الرؤية الغربية للإسلام وأعاق قدرة الغرب على التعرف على عمق مساهمة الإسلام كديانة وحضارة لتقدم الإنسانية، أو على إدراك الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية للعالم الإسلامى وقد أدى كل هذا إلى مشاعر مواجهة لم يكن هناك حاجة لها بين الغرب والعالم الإسلامى، سواء على مستوى الرأى العام أحيانا أو على مستوى الحكومات أحيانا أخرى، والتحرك فى اتجاه الصدام والمواجهة، بما خدم فى نهاية الأمر من يرون فى هذه المواجهة ما يحقق مصالحهم الخاصة.

وأدت هذه المشاعر السلبية إلى قراءة مبتسرة وانتقائية ومضلله لأحداث تاريخية سابقة مما زاد الهوة بين الإسلام والغرب. كما تزامن ذلك مع درجة من السطحية والسخرية فى التغطية الإعلامية لمواقف بعينها وفرص صور نمطية على أحداث أو صراعات مما يثير التساؤلات على مدى عفوية هذه التغطية أو تخطيطها مسبقا لتضليل الرأى العام وتوجيه سياسات الحكومات فى اتجاه معين، وهو اتجاه رفض "الآخر" والتمحور حول "الأنا" والتطرف ويتم تحويل الصور النمطية إلى حقيقة أمام المتلقين وتكون المقارنة طبقا لهذه الصور النمطية للحضارات وليس طبقا للواقع.

وقد استخدم السيد/ عمرو موسى تصريحات منسوبة إلى مسئول رفيع فى حلف شمال الأطلنطى منذ سنوات تعتبر الإسلام خطرا منذ سنوات تعتبر الإسلام خطرا على أوروبا أخطر من خطر الشيوعية للإشارة إلى البيانات الخطيرة لمسئولين رفيعى المستوى فى الغرب وانعكاساتها السلبية على العلاقات بين الإسلام والغرب فى سبيل مكاسب سياسية قصيرة المدى هى الحفاظ على وحدة التحالف الغربى عبر إيجاد عدو جديد. وتساءل وزير خارجية مصر السابق عما إذا كانت هذه المواقف هى آراء شخصية لأصحابها أم هى تعبير عن سياسات عام لدول الغرب، نافيا الحاجة إلى اختراع "عدو " عبر تحقير حضارات أو أديان للآخرين وادعاء التفوق عليها وتوقع الخطر منها

وقد أدى الحديث فى الغرب عن خطر إسلامى بالمقابل إلى حديث فى العالم الإسلامى عن خطر يهودى/ مسيحى، فى ظل بث كل دين لمعتقداته بأن يحتكر الحقيقة ويملك الإجابة على كل أسئلة الحياة اليومية للمؤمنين به.

وتركز نقد السيد/ عمرو موسى لتصوير الإسلام كتهديد للغرب على أن الإسلام مختلف عن الشيوعية نوعيا، فبينما جاءت الشيوعية كنتائج للتطور اقتصادى/ الاجتماعى فى الغرب فى القرنين التاسع عشر والعشرين، فإن الإسلام سبق ذلك وكل الأيديولوجيات الحديثة، ومثله مثل الأديان السماوية، فإنه باقى حتى نهاية الزمان.

وطالب الوزير المصرى الأسبق الشعوب وصناع السياسة فى الغرب بصياغة فهم أفضل للإسلام وللمسائل المتصلة بالمسلمين والعالم الإسلامى، داعيا الغرب إلى هجرة النظر إلى الإسلام وحضارته وأحداث عالمية من منظور العنف والإرهاب فقط حيث أن العنف يجرى فى كل مكان بما فيه بلدان الغرب ذاتها.

وقدر السيد/ عمرو موسى عاليا فى عدة مناسبات تصريحات لقادة غربيين مثل الرئيس الأمريكى السابق كلينتون عندما كان فى السلطة ونفى وجود تناقض بين الحضارتين الإسلامية والغربية مؤكدا على التزام الولايات المتحدة باتباع سياسة صداقة واحترام مع العالم الإسلامى، وأشار إلى الإسهام الإيجابى والمهم للأمريكيين المسلمين وعددهم حوالى ستة ملايين – فى المجتمع الأمريكى.

ورأى وزير خارجية مصر الأسبق أن بناء فهم متبادل أكثر موضوعية بين الإسلام والغرب هو مسئولية مشتركة بين العالمين الغربى والإسلامى. فمسائل مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان التى تستخدم كذريعة للهجوم على الإسلام أحيانا فى الغرب يجب أن يعاد طرحها بشكل جدى لكى يعرف العرب أن الإسلام سبق كافة الشرائع منذ أكثر من ١٤ قرنا فى الدعوة للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وتقديم صيغة متوازنة بين حقوق الأفراد والمجتمع وإظهار الاحترام والتسامح – بأقصى درجاتها – تجاه اتباع الأديان الأخرى، وأن ما يناقض ذلك كان استثناءات تؤكد القاعدة وهى استثناءات عانت منها كافة المجتمعات والأديان.

وللبرهنة على كذب ادعاءات صراع وصدام الحضارات أشار السيد عمرو موسى أن القرن العشرين شهد حربين عالميتين بدأتا فى أوروبا وانتشرت منها إلى بقية أنحاء العام،

وكانت الأطراف المتحاربة سواء فى أوروبا أو عبر الأطلنطى – تنتمى إلى نفس الديانة أو الحضارات، حيث أن الدافع للحروب كان تناقض المصالح وليس تباين الانتماء الحضارى، وأبرز مثال على ذلك تحالف ألمانيا وإيطاليا مع اليابان فيما عرف تاريخيا باسم "دول المحور" خلال الحرب العالمية الثانية.

واتهم السيد/ عمرو موسى الدفع بالعامل الحضارى إلى الواجهة بأنه يمثل غطاء لإهمال سياسية مثل التطهير العرقى كما جرى خلال أزمة كوسوفو.

إلا أن أزمة كوسوفو نفسها أوضحت إفلاس نظرية "صدام الحضارات" فالحضارتان الإسلامية والمسيحية اجتمعتا معا على أساس القيم المشتركة بينهما لرفض العنف والقمع والتطهير العرقى وللدفاع عن قيم العدالة والحرية والسلام. وهذا التواصل والتفاعل الإيجابى بين الحضارات وليس اليوم، بل أن المفكرين العرب والمسلمين كانوا قد ترجموا الأعمال الكبرى للحضارة اليونانية وحافظو على تراثها وأضافوا إليه ونقلوا هذا كله إلى الغرب كتراث حى قابل للاستفادة منه ومن السهل التعرف على فضل الحضارة العربية والإسلامية فى أعمال مفكرين غربيين فى الأزمنة الحديثة فى مجالات الفلسفة والعلوم والآداب، بدء من عصر النهضة الأوروبية وما سبقا من مرحلة تنوير فكرى. وبالتالى تصبح الحضارة الغربية اليوم وقيمتها هى نتاج تاريخى لإسهامات البوذية والمسيحية والإسلامية وليس مجرد نتاج لإسهامات اليهودية والمسيحية فقط كما يدعى البعض فى الغرب. كما أن العالم الإسلامى استفاد فى الماضى واليوم من إنجازات الغرب، خاصة فى المجالات العلمية والتكنولوجية والطبية.

وأشاد السيد/ عمرو موسى بكتابات مستنيرة وإيجابية وبعيدة النظر فى الغرب مثل كتابات لميجيل موراتينوس الممثل الأوروبى الخاص للشرق الأوسط التى طالبت الغرب بإعادة النظر فى رؤيته التقليدية للإسلام والتحول من التركيز على سعى لتصدير النموذج الحضارى والثقافى الغربى للعالم الإسلامى إلى القبول بـ "الاستيراد الثقافى" وتحسين فهمهم لعالم صار أكثر ترابطا وتعقيدا.

وحذر وزير خارجية مصر الأسبق مرارا من أن كثرة ترديد مقولة "صدام الحضارات" قد يجعل منهما حقيقة واقعة بالرغم من مسعى أطراف عديدة منها مصر – لنفى صحة هذه المقولة التى يتم ترويجها فى عالم تتقارب ثقافاته من بعضها البعض كل يوم أكثر من الذى

سبقه، ويواجه عددا متزايدا من التحديات والمخاطر العابرة للحدود والتى لا تنظر للفوارق الثقافية والحضارية والدينية وتطلب تعاونا وتضامنا دوليين. وتتضمن هذه التحديات والمخاطر التدهور البيئى واستنزاف الموارد الطبيعية وما يمثله الإرهاب الدولى من تهديدات – ظهرت أثارها العالمية بوضوح عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وكذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة، بما فيها تهريب وتجارة المخدرات. وكل ما تقدم يستوجب التكامل العالمى فى القرن الحادى والعشرين بعيدا عن التجزئة وبث العداوة والبغضاء.

ودعا السيد/ عمرو موسى إلى ضرورة أن تعكس الممارسات الدينية التسامح والاحترام المتبادل، وأن يؤدى الحوار بين الأديان إلى التوصل إلى فهم مشترك لقيم أخلاقية مشتركة. وأبرز هنا دور مصر المحورى لتحقيق هذا الهدف فى ضوء تاريخها الطويل من العطاء الحضارى للإنسانية وما ترمز إليها من تعايش – بل وتفاعل – سلمى وبناء فيما بين الحضارات وأديان وأعراق متعددة. فمصر ليست فقط "أم الحضارة" بل هى نتاج تفاعل الحضارة العربية والإسلامية منذ دخلها الإسلام فى القرن السابع الميلادى، وأزهرها الشريف هو صوت الاعتدال والتنوير الإسلامى عبر العالم وعلى مر العصور و له إسهامه فى إثراء التراث الإنسانى بأسره ومصر هى قلب التسامح والحوار بين مختلف الثقافات والأديان ووحدة شعب مصر ارتكزت دائما على تمايز حضارتهم وتاريخهم.

وأدى كل ما تقدم إلى حرص مصر على الإسهام فى مسألة الحوار بين الحضارات المختلفة وخطة عمل تقوم على أساس مبادئ متفق عليها وأهداف معروفة بشكل محدد، ومنحت مصر دورا محوريا فى هذا المجال للأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة، ودعمت قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار عام ٢٠٠١ عاما للحوار بين الحضارات ومن شأن هذا العمل الجماعى من جانب المنظمة الدولية أن تظهر وجود توافق دولى بشأن القلق من مقولات "صدام الحضارات" والوعى بأهمية تعزيز التفاعل المبدع بين الثقافات على أسس التسامح والاحترام المتبادل وتوعية الرأى العام العالمى بذلك، وذلك من منطلق إدراك الارتباط بيم حوار الحضارات من جهة والسلم والأمن الدوليين من جهة أخرى.

كما أن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية قد نظم على مدار السنوات الماضية عدة مؤتمرات حول موضوع حوار الحضارات، حيث لعب الأزهر الشريف دورا مركزيا فى هذا الإطار [٦].

واتصف الموقف الرسمى والثقافى المصرى عموما برفض الصيحات السلبية الداعية إلى الصدام بين الحضارات والثقافات ونعتها بالتطرف والوقوف بحزم فى مواجهتها وصياغة اقتراحات وبرامج للتصدى لهذه الدعوات وتفنيدها وإظهار بطلانها وعدم اتساقها الداخلى ومخاطرها على مستقبل التعايش – ناهيك عن التعاون – الدولى، بل وعلى بقاء البشرية فى حد ذاته، وعلى أن ترتكز هذه البدائل على أساس احترام الأخر وتعزيز أسس التفاهم المشترك وقد أدت هذه الجهود المصرية إلى الإسهام فى انحسار نسبى للنظرية القائلة بصراع وصدام الحضارات وتثبت حقيقة أن تفاعل الحضارات يشكل جزئ من حياة الأمم وتاريخ البشرية، وجزء من تطور نشط لا يقف عند نقطة بعينها و لا يصب لصالح حضارة واحدة.

وتواصل الدبلوماسية المصرية المضى على طريق تفاهم الحضارات بعزم مكين وخطى ثابتة، وتواصل الحوار من موقعنا الفريد فى هذا العالم كملتقى ونقطة انصهار لحضارات وثقافات مختلفة وصولا إلى تفاعل على كافة الأصعدة مع الآخرين فى هذا العالم، من منطلق التبشير بقناعة لا يشوبها الشك أو تردد بأن هذا العالم الذى نعيش فيه جميعا واحد له روافده وحضاراته التى تصب جميعها فى خانة واحدة هى المستقبل الأكثر أمنا ورفاها للجميع مما يستدعى التعاضد والتعاون من منطلق المساواة دور التعالى والمشاركة دوم ادعاء احتكار الحقيقة.

كما كان لمصر موقفها إزاء التقارير المتتالية للأمين العام للأمم المتحدة حول حوار الحضارات طبقا للولاية التى خولها له قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر فى عام ١٩٩٨ فى هذا الشأن (٧). فقد طالبت مصر مرارا بوضع هيكل محدد لمفهوم حوار الحضارات بما يميزه عن غيره من المفاهيم المشابهة له، وتحديد واضح لدور الأمم المتحدة فى هذا السياق، وكذلك الدعوة للعمل على تحديد معايير للحضارات التى تشترك فى هذا الحوار وأى فرع من كل حضارة سيمثلها، وشكل الحوار ومنهجه وغايته وما يفترض أن يصدر عنه من دعوة للتعايش أو التعاون بين الحضارات. كما دعت مصر إلى الالتزام بما ورد فى القرار الأصلى للجمعية العامة من تمويل الأنشطة المتعلقة بحوار الحضارات من ميزانية الأمم المتحدة العادية وليس من موارد من خارج ميزانية المنظمة كما دعا الأمين فى تقاريره. واتسم موقف مصر بالحرص – بل وبالحذر إزاء محاولات الربط بين حوار الحضارات من جهة وكل من الدبلوماسية الوقائية و "ثقافة السلام" من جهة أخرى.

وفى سياق الربط بين حوار الحضارات والعولمة، تسعى مصر دائما برموزها السياسية والدبلوماسية والثقافية إلى التأكيد على المفهوم الصحيح للعولمة طبقا لتعريفها، أى الترابط والاعتماد المتبادل فى العلاقات الدولية وما يترتب على ذلك من القناعة بأن أى دولة مهما تعاظمت إمكانياتها، فإنها لن تتمكن من فرض سيطرتها على المقدرات الدولية دون مشاركة إيجابية من بقية الدول أعضاء المجتمع الدولى، وما يتصل بذلك على صعيد حوار الحضارات من رفض احتكار الحكمة من جانب حضارة بعينها بل الإيمان بالتعددية الحضارية والتنوع الثقافى وصولا إلى رفض محاصرة حضارة بعينها - مثل الحضارة الإسلامية - ونعتها بعدم التسامح والتعصب والجمود وتعبئة الحصار حولها استغلالا لحالات من التأخر الفكرى النسبى لدى بعض مفكرين وحركات فى العالم الإسلامى وما يتصل بذلك من أهمية تأكيد مبدأ المسئولية الفردية بحيث لا يتم توريط دول إسلامية فى الاتهام بالتعصب لمجرد وجود أفراد أو جماعات من أصحاب جنسية تلك الدول يتسمون بتلك الصفة مع مراعاة التوازن بحيث لا تكون المسئولية الفردية مدخلا لتجاوز سيادة الدولة وتبرير التدخل فى الشئون الداخلية للدول خرقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

وبدلا من فكرة إيجاد عدو موحد هو "عدم التسامح" تعاديه كل الحضارات فإن مصر دعت لتبنى منهج اقتراب إيجابى بإسقاط فكرة العدو كلية والتركيز على قيمة التفاهم والحوار وعلى نقاط الالتقاء بما قد يؤدى فى نهاية الأمر إلى احتواء الاتجاهات الداهية للتعصب والجمود. وعلى صعيد آخر رفضت مصر دوما اتخاذ حوار الحضارات كمدخل لإباحة أو تشجيع المعتقدات والطقوس الدينية حيث أن هذه ليست مجالا للحوار الذى ينصب أساسا على القيم والمعايير الأخلاقية.

وعلى الصعيد السياسى والدبلوماسى فإن دور وفد مصر فى مؤتمر مكافحة التعصب وعدم التسامح الذى عقد فى العاصمة السويدية استكهولم فى يناير ٢٠٠١ كان لافتا (٨)، خاصة أن مصر والمغرب كانتا الدولتين الوحيدتين المشاركتين فى المؤتمر المذكور من العالم العربى والإسلامى، فقد عارض الوفدان بحسم تركيز البيان الختامى للمؤتمر المذكور على موضوع "المحرقة" (الهولوكوست) التى تعرض لها اليهود على أيدى النازى قبل وخلال الحرب العالمية الثانية دون غيره من قضايا التعصب وعدم التسامح مثل ما مارسه نظام الفصل العنصرى (الأبارتهيد) السابق فى جنوب أفريقيا حتى عام ١٩٩٤ وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلى بحق الشعب الفلسطينى وغيره من شعوب المناطق العربية

الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلى وقضايا العنصرية العداء للأجانب خاصة العرب والمسلمين فى أوروبا فيما عرف بالإسلاموفوبيا. ونجح الوفدان المصرى والمغربى فى قصر الإشارة إلى المحرقة على إشارة واحدة وإدماج نقاط أخرى مثل الدعوة للعمل على مكافحة الخوف من الإسلام والعداء للأجانب فى أوروبا وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان على الصعيد العالمى. كما ركز الوفد المصرى فى بيانه أمام المؤتمر على أنه لن يكون هناك سلام فى الشرق الأوسط طالما الشعب الفلسطينى يتعرض لمجازر مستمرة من جانب الجيش الإسرائيلى، واعتبر المؤتمر فرصة سانحة لتعريف السويد حكومة وأجهزة إعلام وشعبا بحقيقة العرب والمسلمين وتصحيح المفاهيم الخاطئة فى هذا الشأن، وتوسيع هذا الجهد ليشمل كافة الوفود المشاركة من أكثر من ٥٠ دولة من العالم غير العربى وغير الإسلامى سواء على مستوى مسئولين رسميين أو مؤسسات المجتمع المدنى، وكذلك إنكار أن تكون المحرقة هى الجريمة الوحيدة التى تم ارتكابها بحق الإنسانية والتذكير بما يتعرض له الشعب الفلسطينى.

وخلال مؤتمر آخر عن حوار الحضارات استضافته كل من لتوانيا وبولندا فى عاصمة الأولى فى إبريل ٢٠٠١ كان الحضور المصرى بارزا (٩). ودعا وفد مصر برئاسة السيد السفير الدكتور/محمود فرغل إلى رفع الوعى بأهمية موضوع حوار الحضارات والثقافات والأديان على الصعيد العالمى كمدخل لفهم متبادل أفضل وأعمق، واعتبر أن عملية الحوار متواصلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلا أن إنجازاتها تتسم بقدر كبير من المحدودية نظرا لأنها كانت فى كثير من الأحوال أقرب إلى الحديث إلى النفس (المونولوج) منه إلى الحوار مع الآخر (الديالوج)، وربما جاء ذلك بسبب عمومية الحوار وعدم تحديد محاوره وأبعاده بدقة أو طرح قضايا محددة يجرى الحوار بشأنها.

فحوار الحضارات هو عملية متعددة المستويات تشمل السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة والفكر والفنون. كما أن النظر إلى العولمة اليوم باعتبارها تعنى اتباعا لنسق واحد من الأفكار والقيم يجب اتباعه من قبل أبناء الحضارات المختلفة سيكون أمرا خطيرا للغاية،فحتى الاتفاق على قيم والليبرالية واقتصاد السوق وحقوق الإنسان لا يعنى إهمال الإرث الحضارى والثقافى والهوية التاريخية لكل شعب وأمه فكل شعب يفخر بخصوصيته وتمايزه الذى يعكس ظروف تطور اجتماع/ اقتصادى وتراكم ثقافى/ فكرى فى سياق تاريخى بعينه وكل شعب مستعد للدفاع للنهاية عن الخصوصية والتمايز، وهذا الفخر هو مدعاة لدعمه والحفاظ عليه لأنه يساهم فى تحقيق حالة استقرار مجتمعى تعتبر ضرورية لمساعدة هذه

الشعوب – خاصة من يعانى منها من التخلف الاقتصادى والاجتماعى – للخروج من عنق الزجاجة والتحرك نحو التقييم بخطى ثابتة وثقة فى النفس بما يساعد على تجاوز هذه المرحلة الانتقالية وتجنب ما تشهده أحيانا من اختلال للتوازنات القديمة وقلاقل اجتماعية أو حتى سياسية.

كما أن من شأن مساعدة الدول النامية ذات الحضارات العريقة فى جهودها التنموية جعل حوار الحضارات أكثر وعدا وإشارا وحذر وفد مصر خلال هذا المؤتمر مما أسماه احتكار وسائل الإعلام الغربية لنقل الأخبار فى العالم وطريقة عرضها ونشرها وتفسيرها بينما تغيب رؤية العالم غير الغربى ليس فقط عن الغرب بل عن بقية العالم ويبقى الجميع أسرى رؤية وحيدة للأحداث، وهو الأمر الذى يستدعى التوصل إلى مدونة قواعد سلوك تلتزم بها وسائل الإعلام الغربية، خاصة فيما يتصل بعرض ما يرتبط بالإسلام فى إنتاجها ومطبوعاتها بحيث لا يقتصر ذلك على صور نمطية من التعصب والدوجماطيقية ومعادة التقدم بل والإرهاب.

فأجواء مثل هذه السائدة اليوم لا تشجع على الحوار بل قد لا تسمح به أحيانا، فدوائر سياسية وإعلامية وأكاديمية غربية تتناسى فضل الحضارة الإسلامية فى نهضة أوروبا وتنكر مساحات الاتفاق والاشتراك الأوسع بكثير من مساحات التناقض والاختلاف بين الحضارتين الإسلامية والغربية، فالحوار سيسعى أيضا إلى تعزيز – وربما توسيع – دائرة الاتفاق والتوصل إلى آلية لمتابعة ما يتم الاتفاق عليه خلال الحوار من إجراءات، وكذلك فض الغبار عن التعاريف والتفسيرات الحقيقة لمفاهيم التسامح ورفض الدولة الدينية والإيمان بالأخوة الإنسانية بدلا مما علق بها من تعاريف وتفسيرات منحرفة أو محرفة خلال قرون العداء بين العرب والمسلمين من جهة والغرب من جهة أخرى.

ويحضرنا هنا دور الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد الوزير الأسبق والمفكر الكبير والمحامى الدولى البارز فى مجال حوار الحضارات سواء عبر عضويته فى فريق الخبراء التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامى أو عضويته فى فريق الشخصيات البارزة التى تعاون أمين عام الأمم المتحدة أو مساهماته الشخصية فى أكثر من محفل ومنتدى دولى عنى بموضوعات حوار الحضارات والثقافات والأديان من بينهم المنتدى الاقتصادى العالمى بدافوس فى دورته التى جرت فى يناير ٢٠٠٠.

ويمكن بلورة أهم مداخلات الدكتور/ كمال أبو المجد فى تلك الدورة [١٠] فى ضرورة عدم اقتصار حوار الحضارات على تبادل الخطب والبيانات بل وضع برنامج للعمل، كمنا دعا إلى التفرقة بين النظرية والتطبيق خاصة الإشارة إلى عدم ملاءمة المقارنة بين أحكام الدين الإسلامى وما يمليه عن منظومة قيمة من جهة وما يجرى تطبيقه على أرض الواقع فى العالم الإسلامى فى الوقت الراهن. وأكد الدكتور كمال أبو المجد فى مداخلاته على حقيقة أن الحضارات ليست كيانات جامدة بل هى حركة ديناميكية متواصلة ومستمرة تتخللها عمليات تغيير وتأقلم ونقد ذاتى من الداخل بهدف التحول للأفضل وأوضح الدكتور أبو المجد المهمة المزدوجة للحوار: فهو من جهة يلعب دور المرآة التى تساعد أبناء كل حضارة على معرفة أنفسهم وفهم حضاراتهم بشكل أفضل، ومن جهة أخرى اعتبار الحوار بمثابة نافذة للإطلال منها على الآخر سعيا إلى فهم أفضل له يتسم بالموضوعية.

وتطرق الدكتور أبو المجد للعقبات التاريخية التى أعاقت فى السابق الحوار بين الحضارات، واعتبر فى طليتها الدور السلبى الذى لعبه الكثير من المستشرقين الغربيين، والإرث المرير لدى المسلمين من ظاهرتى الحروب الصليبية فى القرون الوسطى والاستعمار الحديث، وأخيرا الحملة التى تشنها وسائل الإعلام الغربية منذ زمن وبتصاعد فى الوتيرة لتشويه صورة الإسلام دينا وحضارة ومجتمعات.

وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة تحديدا، استعرض الدكتور أبو المجد عدة أمثلة لسوء فهم للإسلام - عن قصد أو عن سوء نية - فى الغرب، كذلك باعتبارها نماذج للمفارقة الصارخة بين النظرية والتطبيق. ومن هذه الأمثلة موقع "الديمقراطية" فى الإسلام حيث أن الأساس فى الإسلام أنه دين ديمقراطى ويقوم الحكم فيه على الشورى، والمثال الثانى هو وضع غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى حيث لا يعتبرهم الإسلام مواطنين من الدرجة الثانية ولا يكرههم على اعتناق عقيدته ويساوى بينهم وبين المسلمين فى الحقوق والواجبات، أما المثال الثالث فيتصل بوضع المرأة فى مجتمعات المسلمين، حيث أن الدين والإسلامى وأحكامه لا صلة له بما تتعرض له المرأة حاليا فى الكثير من الدول الإسلامية، بل إن الظروف الاجتماعية السائدة فى تلك الدول هى التى أفرزت هذه الأوضاع، وأن أى تقدم يطرأ على حالة المرأة فى تلك الدول سيتسق مع ما ينادى به الإسلام.

وقد أبرز الدكتور أبو المجد فى مداخلاته خلال اجتماعات فريق الخبراء بمنظمة المؤتمر الإسلامى وفريق الشخصيات البارزة الذى يصوغ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أن حوار الحضارات لم ينقطع أبدا منذ تكون الجماعات الإنسانية الأولى، ثم حين قامت الدولة الحديثة إلا أن ما ميزه فى النصف الثانى من القرن العشرين هو ظاهرة العولمة التى أوجدت واقعا جديدا يتعين توجيهه لتحقيق التقارب بين الشعوب، لأن من شأن تركه لحاله جعل قوى مصالح سياسية واقتصادية بعينها توجهه لصالحها، كما حدث مثلا فى مجال التجارة الدولية بما أخل بالعدالة والتوازن. ويجب أن يتخلى الحوار عن هدف إقناع الآخرين بالانقطاع عن انتمائهم الحضارى أو خلعهم منه لأن ذلك ليس حوارا بل سعيا لهيمنة ستدفع الآخرين للمقاطعة أو الدفاع الأعمى عما لديهم، ويجب الاقتناع بأن التعددية الثقافية جزء من سنن الكون والسعى للقفز عليها هو بمثابة حركة ضد التاريخ، بما يتطلب الاعتراف بوجود الآخر واحترام هذا الوجود والإيمان بأن الحكمة ليست حكرا على ثقافة واحدة. ويجب أن يكون هدف الحوار حاليا البحث المشترك وليس عن وعناصر الخصوصية وعناصر الاختلاف تحت ضوء الأخطار المشتركة التى فرضتها التكور مثل العنف والإرهاب، وتدمير الموارد الطبيعية والأمراض الجديدة وتهديد مؤسسة لأسرة وخطر استخدام أسلحة الدمار الشامل.

هناك حاجة لنفى عدد من الاتهامات الموجهة للحضارة الإسلامية: أننا ننتمى للماضى وحده وأنها تعزل أتباعها عن الآخرين ولأنها لا تقيم وزنا للعلم ودور العقل ولا تحتفى بحقوق الإنسان وحرياته وتستحل العنف، وذلك من خلال المنهج الانتقائى لدور وسائل إعلام عربية فى الحكم على الحضارة الإسلامية. والمبالغة فى تطوير دور التيارات الهامشية المتطرفة وتجاهل إسهام العرب والمسلمين فى وضع الحضارة العالمية، كما على المسلمين وضع مسائل تمثل الحروب الصليبية والاستعمار الغربى فى حجمها الطبيعى فى إطار العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامى فالحضارتان تدعوان للتواصل مع الآخرين وتعنيان بكرامة الفرد وحريته وتنكران فواصل اللون والجنس والأصل وتدين فى كل منها، وقع هام.

ويمكن أن تكون قضايا الحوار قضية الدول وتقريب الفوارق بين الأغنياء والفقراء فى العالم من خلال حل مشكلة الفقر ومواجهة خطر حيازة أسلحة الدمار الشامل وخطر الإرهاب والعنف على السلام والتنمية وحماية البيئة والتوصل لإطار قانونى جديد ويعادل

تنظيم العلاقات الدولية ويحكمها وإلى منظومة أخلاقية مشتركة يكون للأديان دور فى تحقيق الائتلاف حولها.

وننتقل أخيرا إلى مركز دراسات لعب دورا مهما –ومازال – فى مجال حوار الحضارات بمصر، وأعنى هنا مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية والذى لديه مشروع بحثى بالتعاون مع الجانب اليابانى حول هذا الموضوع مع التركيز على حوار الحضارات الإسلامى/الآسيوى كمدخل لتعزيز العلاقات العربية/الآسيوية.

وارتكز هذا المشروع البحثى [11] على كون حوار الحضارات شرطا لا غنى عنه لمنع الصراعات من خلال بناء الثقة فى القرن الحادى والعشرين، واتصل المشروع بمبادرة وزير الخارجية اليابانى السابق "كونو" التى أطلقها فى خلال جولة له فى يناير ٢٠٠١ شملت عددا من دول منطقة الخليج العربى ودعا فيها إلى ضرورة الاهتمام بتحسين الفهم المتبادل بين الثقافات وقبول الآخر عبر الحوار مع التركيز بداية على حوار حضارى بين اليابان والعالم الإسلامى.

وينطلق هذا الحوار من أهمية الإسلام كحضارة عالمية تهم الحكومات والخبراء والمواطنين العاديين فى بدان آسيا، كما أن الحضارة الإسلامية تفاعلت مع غيرها من الحضارات – خاصة حضارة آسيا – عبر التاريخ مما يتطلب توصيف هذا التفاعل وعوامل الأخذ والعطاء به. وبينما تركز الاهتمام حتى الآن على العلاقة بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية فإن صلة الحضارة الإسلامية بحضارات آسيا تحتاج للبحث والدراسة، خاصة أن بعض من روج لصراع الحضارات جمع بعض حضارات آسيا مع الحضارة الإسلامية فى سلة واحدة باعتبارها الحضارات المرشحة للصدام مع الحضارة الغربية.

ويفترض المشروع البحثى المشار إليه أن كلا من الحضارة الإسلامية وحضارات آسيا هى فى طريقها للصعود على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية كما أن الحضارة الإسلامية جزء لا يتجزأ من حضارات آسيا باعتبار غالبية مسلمى العالم يعيشون فى آسيا. ويدعو المشروع للتوصل إلى صيغة سلام وهدوء وتعايش وتعاون بين الحضارة الإسلامية وحضارات آسيا، خاصة البوذية والهندوسية والشنتوية فى ضوء الاحتياج المتبادل بين الطرفين للمشاركة معا فى صياغة وإنتاج معرفة من نوع جديد للمسائل والاتجاهات الجديدة والمستجدة على أجندة العلاقات الدولية، مثل العولمة والتحولات الديمقراطية والثورة

التكنولوجية، بما تتيحه من فرص هائلة وما تمثله من تحديات فى ضوء توقع البعض بعجز الحضارة الإسلامية والحضارات الآسيوية عن إيجاد الآليات المناسبة للتعامل معها، مما يستدعى منهما الاستفادة من تجارب بعضها البعض، مثل الاستفادة من تجربة دول آسيا مع العولمة عبر الأزمة المالية لعام ١٩٩٧.

كما أن الديمقراطية هى ناتج للتجربة الغربية ومثلت جزء من عملية تكوين الدولة القومية فى أوروبا، بخلاف آسيا والعالم الإسلامى حيث تعتبر هذه التجربة مستحدثة، كما أن قيم هذه الحضارات ترتبط بالطاعة والتوافق بما يبدو متناقضا مع الديمقراطية وتقرير إلى أى مدى تتضمن هذه المعايير الشفافية ودور المنظمات غير الحكومية والتعايش مع الديمقراطية الغربية.

وأخيرا، كيف ستنظر شعوب آسيا والعالم الإسلامى لتأثير الثورة التكنولوجية المتسارعة على اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب والتهديد بتهميش الجنوب وطرح قضايا جديد مثل تكنولوجيا المعلومات والهندسة الوراثية وظاهرة الاحترار العالمى وغير ذلك. وأخيرا، يتناول المشروع البحثى العلاقة بين حوار الحضارات الإسلامى/الآسيوى ومفهوم الأمن البشرى الذى تروج له اليابان دوليا منذ فترة، خاصة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وهكذا، حاولنا فيما تقدم طرح صورة متكاملة الجوانب والأبعاد للرؤى والمواقف المصرية إزاء حوار الحضارات، ما هو رسمى منها بشقيه السياسى والدبلوماسى، وما هو ثقافى وفكرى، وما هو أكاديمى وبحثى، وذلك بما أثبت تناغم هذه الرؤى والمواقف وانسجامها مع طبيعة الدور المصرى الثابت فى هذا الصعيد والذى لا يعانى من تناقضات أو أزمات بسبب تمايز حالة التداخل والتنوع والثراء الحضارى الذى عاشته مصر منذ فجر التاريخ حتى يومنا هذا وهى مازالت تواصل رحلة الصهر والاستيعاب والعطاء الحضارى فى آن واحد بلا كلل أو ملل وبما يضفى على مسيرة البشرية جمعاء إحساس بالأمان لوجود مهد الحضارة مصر منسجمة مع ذاتها وتاريخها وتراثها وحاضرها وموقعها وما يتوقعه العالم منها.

هوامش الفصل الثالث :

(١) يمكن الرجوع إلى كلمات ألقاها السيد الرئيس محمد حسنى مبارك بمناسبة كل من ليلة القدر والمولد النبوى الشريف خلال الأعوام السابقة.

(٢) كلمات مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة فى نيويورك لدى مناقشة بند حوار الحضارات فى دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، سبتمبر ١٩٩٨، ١٩٩٩، نوفمبر ٢٠٠٠ و٢٠٠١.

(٣) كلمة وزير خارجية جمهورية مصر العربية السيد أحمد أبو الغيط أمام القمة غير الرسمية حول "الحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام"، على هامش الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، سبتمبر ٢٠٠٥.

(٤) كلمة وزير خارجية جمهورية مصر العربية السابق السيد أحمد ماهر السيد أمام حلقة النقاش الأولى (مواجهة التحديات المشتركة فى عالم اليوم) فى منتدى اسطنبول الوزارى للاتحاد الأوروبى ومنظمة المؤتمر الإسلامى حول "تفاعل الحضارات: البعد السياسى"، اسطنبول، ١٢ و ١٣ فبراير ٢٠٠٢.

(٥) من أهم الكلمات التى ألقاها وزير خارجية جمهورية مصر العربية الأسبق عمرو موسى حول حوار الحضارات والأديان الكلمة التى ألقاها فى جامعة جورجتاون الأمريكية فى يونيو ١٩٩٩، والكلمة التى ألقاها فى منتدى دافوس (المنتدى الاقتصادى العالمى) فى يناير ٢٠٠٠.

(٦) شارك مؤلف هذا الكتاب وقدم ورقة عمل فى أعمال المؤتمر السنوى للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بعنوان "الإسلام والعولمة"، القاهرة، يونيو ٢٠٠٢.

(٧) كلمات مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة فى نيويورك لدى مناقشة بند حوار الحضارات فى دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، سبتمبر ١٩٩٨، ١٩٩٩، نوفمبر ٢٠٠٠ و٢٠٠١.

(٨) تقرير مداولات مؤتمر مكافحة التعصب وعدم التسامح، اسكهولم، يناير ٢٠٠١ .

(٩) تقرير مداولات مؤتمر حوار الحضارات الذى استضافته كل من لتوانيا وبولندا فى عاصمة لتوانيا فى أبريل ٢٠٠١ .

(١٠) كلمة الأستاذ الدكتور كمال أبو المجد فى منتدى دافوس (المنتدى الاقتصادى العالمى) فى يناير ٢٠٠٠.

(١١) يمكن الرجوع فى هذا الصدد إلى ورقة عمل أعدها الأستاذ الدكتور محمد السيد سليم مؤسس وأول مدير لمركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة بشأن موضوع حوار الحضارات عام ٢٠٠٠، وكذلك للورقة التى تقدم بها الدكتور سليم إلى ندوة حوار الحضارات اليابانى الإسلامى التى انعقدت فى المنامة فى أبريل ٢٠٠٢ وتم نشرها فى كتاب صدر عن مركز البحرين للبحوث والدراسات باللغتين العربية والإنجليزية عن فعاليات هذا المؤتمر.

الفصل الرابع

رؤية مسيحية لحوار الحضارات والأديان

رؤية كاثوليكية غربية

نتناول هنا بالعرض والتحليل رسالة لبابا الفاتيكان الراحل يوحنا بولس الثانى السلطة الروحية العليا حتى الأمس القريب للكاثوليك عبر العالم. وقد وجه البابا هذه الرسالة بمناسبة الاحتفال بيوم السلام العالمى -طبقا للفاتيكان - فى أول يناير ٢٠٠١ وإن كان قد وجه الرسالة بتاريخ ٨ ديسمبر ٢٠٠٠ وأعطى لها عنوان "الحوار بين الثقافات. من أجل المحبة والسلام"، وأعرب فيها عن تطلعه لألفية جديدة تتسم فيها العلاقات بين البشر بالتآخى باعتبار ذلك شرط ضرورى لتحقيق سلام مستقر. ورأى البابا الراحل أن هذا الإخاء المطلوب منصوص عليه فى مواثيق حقوق الإنسان الدولية الصادرة داخل وخارج الأمم المتحدة، كما أنه من متطلبات عملية العولمة التى صارت توحد الاقتصاد والثقافة والمجتمع عبر الحدود، وهو موقف يوحى بمباركة البابا الراحل العامة للعولمة بالرغم مما يوجه إليها من انتقادات.

كذلك افترض البابا الراحل أن المؤمنين بالإله الواحد تجمعهم أخوة من نوع خاص تمليها العلاقة مع هذا الرب الواحد، ولكنه أقر بوجود نزاعات حادة ودامية تعوق تحقيق تضامن البشر المنتمين لثقافات مختلفة أو التفاعل فيما بينهم، خاصة أن هذه النزاعات ترتبط بمشاعر وحجج تحركها مرارات قديمة ومشكلات خطيرة، وحذر من العجز عن المواجهة الحكيمة لتلك المشكلات باعتبار ذلك يصعب من التعايش بين البشر مختلفى الانتماء الثقافى كما يحد من إيجابيات ظاهرة الهجرة العالمية المفترض أنها تثرى حوار الحضارات. ودعا البابا الراحل المسيحيين إلى سلك طريق الحوار بين الثقافات كسبيل ضرورى لبناء عالم متصالح وقادر على التقدم، وبالتالى كان من الطبيعى أن يحيى إعلان الأمم المتحدة عام ٢٠٠١ عاما للحوار بين الحضارات.

وأقر البابا الراحل بأنه بالرغم من تجانس مبادئ وقيم مختلف الثقافات من حيث المبدأ، فإن الوصل بينها أمر صعب لوجود عوامل توتر ومصاعب تتصل بقراءة الوضع الراهن واستحالة إيجاد حلول سهلة وجاهزة التطبيق فى حالة المشكلات الموجودة بين أتباع الثقافات المختلفة، وهذا يستدعى قيام البشرية بمختلف حضاراتها بالتأمل والتفكير الجماعى فى

حلول لهذه المعضلة. واعترف بأن لكل ثقافة وحضارة مسارها التاريخى الخاص بها بما يمنح البشر تركيبة ثقافية متميزة تتعامل مع الواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى ويملى عليهم منظومة قيمية بما فى ذلك القيم الدينية.

ونجد فى الخطاب الحضارى للبابا الراحل تمييزا بين ثوابت كل ثقافة ومتغيراتها، وهذا التمييز يفرضه تشابك عوامل الجغرافيا والتاريخ والاعتبارات العرقية والقومية والدينية، إلا أن البابا الراحل أوضح أن الأشخاص المنتمين لحضارات مختلفة المفترض أن يجسدوا قيم حضاراتهم مع الإقرار بتأثير عوامل أخرى عليهم وحسب قدرات وطاقات وظروف كل شخص وأيضا حرية تفكيره وحركته.

ورأى البابا الراحل أن الثقافة تكتسب طابعا قوميا أو وطنيا فى ضوء ارتباطها بمعطيات عائلية واجتماعية وإقليمية أو محلية، إلا أن هذه الثقافة يمكن أن تكتسب أبعادا عالمية حيث يتطور الانتماء الثقافى الوطنى أو القومى إلى انتماء إنسانى عام بعيدا عن التعصب والهوس القومى أو الدينى أو العرقى أو كراهية الأجانب.

وقد هاجم البابا الراحل مفهوم الحضارة الصالحة لكل مكان واعتبر لكل حضارة حدودا خاصة بها، وهو موقف قد يتم فهمه على أنه ضد نزعات الهيمنة لدى الحضارة الغربية فى زمن العولمة، ولكن قد يتم فهمه أيضا باعتباره نقدا للحضارة الإسلامية التى ترفع راية العالمية، واعتبر ذلك سببا لألا تتصف أى حضارة بالانغلاق تجاه الحضارات الأخرى أو تتعامل معها بأحكام مسبقة وسلبية، بالرغم مما يوجد من خلافات تاريخية فيما بين الحضارات. وبالتالى، رأى البابا الراحل أنه لا يوجد تناقض بين وحدة البشرية وتنوعها الثقافى، رغم إقراره بأن تنوع الثقافات مثل فى الماضى مصدرا لسوء الفهم ودافعا للنزاعات والحروب بين الشعوب، وأعرب عن الأسف لتثبت البعض بشكل متزايد بهوياتهم الثقافية مما يؤدى -من وجهة نظره - إلى توترات غير مأمونة العواقب، خاصة عندما يتصل الأمر بتعايش أفراد منتمين لثقافات وحضارات مختلفة ضمن شعب واحد، فعندئذ يتعلق الأمر بأقليات ثقافية وعرقية تعيش ضمن أكثريات تنتمى إلى ثقافات مختلفة تتبنى مواقف معادية لهذه الأقليات، بما فى ذلك أحيانا الفصل العرقى، واعتبر البابا الراحل أن المعيار هو التوجهات الأخلاقية الأساسية لكل ثقافة، محذرا من النزعات الإلحادية فى بعض الثقافات وداعيا إلى التخلص منها وإلى إنماء احترام كرامة الإنسان على كافة المستويات. ولا شك أن

البابا الراحل تعرض هنا لمسائل قانونية وسياسية دولية غائرة وشديدة الخلافية، خاصة ما يتصل بالأقليات والتعامل معهم وتوصيف ذلك باعتباره تدخلا فى الشئون الداخلية للدول.

وركز البابا الراحل هجومه على نوعين من الثقافات: تلك الرافضة لأى تأثير إيجابى من الخارج، وتلك التى اتهمها بالإبحار بعيدا عن المسيحية نحو العلمانية او الإلحاد وبالنسبة لهذا النوع الثانى من الثقافات فبالرغم مما تمتلكه من قوة إعلامية واقتصادية وعلمية وتقنية، فإن البابا الراحل رمى هذه النماذج الثقافية الغربية بالافتقاد إلى القيم الروحية فهى تدعى القدرة على تحقيق خير الإنسان بدون الله، ويصفها بأنها ثقافات محكوم عليها بالموت.

وذهب بابا الفاتيكان الراحل إلى القول بأن حوار الحضارات كفيل بحماية خصائص كل حضارة وتفاهمها مع الحضارات الأخرى فى آن واحد وصولا إلى بناء شراكة إنسانية لا تعنى قسرا ولكن تلاقى للتنوع والاختلاف، كما أن من شأن الحوار تأصيل القبول المتبادل الذى يشكل أساس حضارة المحبة والسلام كما أسماها البابا الراحل. وقد أظهر إدراكا لدور ثورة المعلومات والاتصالات فى عالمنا وما يتصل بها من طفرات علمية وتكنولوجية وتأثير على وسائل الإعلام، إلا أنه أشار إلى تأثير سلبى لذلك التطور متمثلا فى صقل المجتمعات وفقا لأنماط ثقافية غريبة عنها. وعلى الجانب الإيجابى أدى هذا التطور إلى تدفق حر للمشاهد والكلمات على الصعيد العالمى مما بدل القدرة على فهم العالم والعلاقات السياسية والاقتصادية بين الشعوب. إلا أن البابا الراحل لفت النظر إلى مخاطر ثورة المعلومات والاتصالات من جهة اقتناء قلة من الدول لما أسماه بالصناعات الثقافية وتوزيعها فى مختلف أرجاء المعمورة كسلع استهلاكية على حساب الخصائص الثقافية للشعوب.

وكرس البابا يوحنا بولس الثانى جزء هاما من رسالته لما أسماه بمشكلة الهجرة، ولا شك أن توصيفه للهجرة بالمشكلة يعكس فى حد ذاته تصورا يميل إلى السلبية فى رؤية هذه الظاهرة. وأشار البابا الراحل إلى اختلاط عادات وتقاليد مختلفة مع مضاعفات خطيرة على بلدان المصدر والوصول، واعتبر قدرة المهاجرين على الاندماج فى المجتمعات الجديدة وقدرة هذه المجتمعات على إدماجهم معيارا لتقييم الحوار بين الثقافات المختلفة بدون أن يوضح كيفية توزيع الحقوق والواجبات المتصلة بالحوار والاندماج الثقافى بين المهاجرين ودولة الوصول، وإن أشار إلى أمثلة أغنت فيها الهجرة الحضارات وأخرى تعايش فيها المهاجرون مع الثقافة المستقبلة على أساس الاحترام المتبادل والتسامح، وثالثة ولدت توترات دفعت

لنزاعات. واكتفى البابا الراحل -ربما من منطلق كونه سلطة روحية ودينية - بالدعوة إلى مبادئ أخلاقية عامة عند التعامل مع قضايا الهجرة من نوع احترام كرامة الإنسان مع حق الدولة المستقبلة فى تنظيم تدفق المهاجرين وضمان الخير المشترك لشعبها، مع قبولها للقسمات الرئيسية لثقافة المهاجرين القادمين إليها طالما لم تتناقض مع ما أسماه البابا بقيم القانون الطبيعى والحقوق الأساسية للإنسان. إلا أنه أقر بصعوبة تحديد حق المهاجرين فى التعبير عن ثقافتهم الخاصة فى مواجهة تقاليد الأغلبية، واعتبر تحديد الصيغة المتوازنة فى هذا الشأن متروكا للتطور الاجتماعى والتاريخى للدولة المقصودة ودرجة نموها الحضارى. ودعا البابا الراحل إلى توازن ثقافى يحقق لكل فئة تماشيا مع ثقافتها الخاصة كما يضمن الانفتاح على الأقليات واحترام الحقوق الأساسية، خاصة الثقافية مثل الحفاظ على وإنماء لغتها وتقاليدها وقيمها، ولا يتحقق هذا التوازن عبر تشريعات فقط بل يحتاج إلى تنمية أخلاقية للسكان.

ولم ينف البابا أن التفاعل بين الثقافات قد يفضى إلى تلاشى بعضها بسبب مرورها بمرحلة اضمحلال، ولكنه طالب بحوار بين الثقافات بهدف الوصول لمنظومة قيمية مشتركة مما يستدعى التخلى عن التحيزات الايديولوجية، وحبذ تعظيم دور الأديان فى هذا الحوار، وركز بصفة خاصة على قيم التضامن، خاصة فى ظل الاعتماد المتبادل الذى يتسم بالاختلال بين الدول الفقيرة والغنية والفوارق الاجتماعية داخل كل دولة، بالإضافة إلى التدهور البيئى واستنزاف الموارد الطبيعية. إذن رتبطت قيم التضامن عند البابا الراحل بتحقيق العدالة عبر دعم الشعوب المهمشة والمعزولة اقتصاديا وإنسانيا عبر تغيير أنماط الحياة والإنتاج والاستهلاك، بل وأنماط الحكم ذاتها.

كما اشار البابا الراحل فى رسالته إلى ضرورة توصل الحوار إلى قيم السلام، ويدعو إلى عدم انتشار الأسلحة النووية التى تغذى مناخ المواجهة المسلحة وثقافة المنافسة، كما يحذر من مخاطر الألغام المضادة للأفراد والأسلحة الكيماوية والبيولوجية بالإضافة إلى الحروب الأهلية وأعمال العنف والنزاعات بين الدول، كما ندد على وجه الخصوص بالتنظيمات الإرهابية وشبه العسكرية. كما طالب البابا الراحل أى حوار باحترام قيمة الحياة مدينا القتل والانتحار والإجهاض وقطع الأعضاء والتعذيب والسجن التعسفى والإبعاد والعبودية والدعارة وتجارة الأطفال والاستنساخ واستخدام الأجنة البشرية واللجوء غير الضرورى للإعدام. وهنا غاص البابا الراحل فى حقل ألغام متحرك حيث يفجر فى إطار حوار

الحضارات والثقافات مسائل تثير خلافات وحساسيات ضخمة مثل الإجهاض والحكم بالإعدام والاستنساخ بما يهدد مقدما محورا من محاور الحوار على الأقل، واعتبر هذه الممارسات مناهضة لمتطلبات الاحترام والعون المتبادلين فى إطار العائلة البشرية.

ودعا البابا الراحل فى رسالته إلى أهمية التربية لتلقين احترام ثقافات الآخرين والتخلى عما يسميه بالأنانية المركزية، ورأى أن التربية السليمة تؤدى إلى وعى أفضل بقيم وحدود كل ثقافة كما تظهر وجود تراث مشترك للإنسانية.

وفى ختام رسالته، جدد البابا الراحل إلحاح الكنيسة على المصالحة فى الألفية الجديدة عبر تجاوز إرث الحروب والنزاعات والأحقاد وعدم الاتصال، ونفى أن تكون الدعوة للمصالحة وهما أو مثالية، بل رأى أن الكنيسة الكاثوليكية تعكس تعدد الثقافات والعادات والتقاليد ويعتبرها كنيسة عالمية، بالرغم من سابق نقده للحضارات التى لا تعرف حدودا مكانية، بل ذهب إلى اعتبار الكنيسة الكاثوليكية نموذجا لوحدة الجنس البشرى التى تجد أصولها فى الثالوث المقدس.

البابا والفاتيكان وحوار الحضارات والأديان

أثار رحيل البابا يوحنا بولس الثانى بابا الفاتيكان ورأس الكنيسة الكاثوليكية في العالم نقاشات واسعة بين دوائر المثقفين والمفكرين والسياسيين والإعلاميين في العالم [٢]، وتناولت هذه النقاشات نطاقا واسعا من القضايا الدينية والثقافية والسياسية والاجتماعية وما يتصل منها بالسياسة الداخلية في الفاتيكان وما هو خاص بالعالم الكاثوليكي وما يهم العالم بأسره بما يحتويه من اديان وحضارات وثقافات مختلفة. واستمعنا الى آراء كثيرة طوال تولى البابا رأس الكنيسة الكاثوليكية عبر ربع قرن من الزمان، وكان الجدل واسعا بين من ينتقد مواقف ويدافع عن مواقف أخرى للبابا، ولكن يذكر للبابا في كل الاحوال أنه فرض نفسه على الساحة العالمية بمواقف كان لها تأثيرها سواء في سنوات الحرب الباردة بين الشرق والغرب، أو إزاء قضايا داخل الكنيسة الكاثوليكية مثل لاهوت التحرير الذى ظهر في صفوف الكنيسة الرومانية الكاثوليكية في أمريكا الوسطى والجنوبية وبرز منذ السبعينيات من القرن الماضى، ولكن كان للبابا مواقف أيضا إزاء قضايا إقليمية تهم العالم العربي والإسلامي مثل الصراع العربي الإسرائيلي والأوضاع في فلسطين وإسرائيل، ومثل الحرب في العراق ومن قبلها

العقوبات التى فرضت على العراق منذ عام ١٩٩٠، كما كان له مواقف إزاء العقوبات عموما، خاصة الاقتصادية والتى شملت دولا عربية وإسلامية بالإضافة الى كوبا، وأخيرا وليس اخرا كان له مواقفه المتميزة إزاء موضوع العلاقة بين الأديان والحضارات والثقافات، وهو الموضوع الذى سأتناوله هنا.

ويذكر للبابا يوحنا بولس الثانى انه تبنى نهجا منفتحا تجاه "الآخر"، سواء كان الآخر هو كنائس مسيحية أخرى أرثوذكسية كانت او بروتستانتية او غير ذلك، أو كان هذا الآخر هو الأديان غير المسيحية، خاصة الديانتين الإبراهيميتين الأخريين اليهودية والإسلام. وبالنسبة لليهودية، فكما هو معروف فقد برأ البابا الراحل خلال زيارته لإسرائيل اليهود من دم المسيح وكرس بذلك اتجاها كان قد بدأ قبل توليه رئاسة الكنيسة الكاثوليكية ممن تولوا هذا المنصب من قبله ولكن صبغه بالشرعية، كما أبقى على قنوات حوار بين كبار رجال الدين اليهود وبين الفاتيكان وذلك بتعدد انتماءات رجال الدين اليهود من أرثوذكس وإصلاحيين ومحافظين وغير ذلك.

إلا أن الدور الأهم لنا كعرب ومسلمين في إطار موقف البابا يوحنا بولس الثانى تجاه حوار الحضارات كان مبادراته بالدعوة للحوار مع العالم الإسلامي وحضارته منذ فترة مبكرة. وإن كان البعض قد اعتبر أن هذه الدعوة تأخر التركيز عليها لبعض الوقت من جانب الفاتيكان، فربما يرجع ذلك الى أن الشاغل الأهم للبابا خلال العقد الأول له في مقعد البابوية هو الحرب الباردة والحملة التى قادها ضد الشيوعية العالمية والتى اعتبرها حربا مقدسة في ضوء انتمائه أصلا لبولندا. إلا انه يجدر أن نذكر أن دعوته للحوار الحضارى مع العالم الإسلامي جاءت في لحظة فارقة في تاريخ العالم، حيث أنها بحسب رأينا نجحت في الحيلولة دون اندلاع صراع حضارات او صدام فيما بينها خاصة بين الغرب والإسلام، وذلك منذ ظهور دعوة هذا الصدام عقب انتهاء الحرب الباردة. كما كان لاتساع دعوة حوار الحضارات تلك من جانب الفاتيكان واكتسابها أرضية جديدة لدى الكنائس الكاثوليكية عبر العالم والمثقفين والمفكرين والسياسيين والإعلاميين والأكاديميين الكاثوليك دور حيوي في الحيلولة دون أن تندلع حرب حضارية بين الغرب والإسلام في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة.

وارتكزت دعوة حوار الحضارات والأديان لدى البابا الراحل على اعتبارات إنسانية ذات طابع كونى تخطت حدود الطائفة والملة لتعبر عن وعى حقيقي بوحدة مصير البشرية والحاجة للحوار والتعاون لمواجهة التحديات التى تواجه الإنسانية اليوم والتى يحتاج تجاوزها الى تضافر جهود البشر فرادى وجماعات أيا كانت انتماءاتهم الدينية والمذهبية والعرقية والقومية لإيجاد حلول ذات طابع عملى وقابل للتطبيق، وفى هذا السياق تبادل الخبرات والتجارب والاستفادة من "الآخر" دون تعالى عليه ودون ادعاء أى طرف بامتلاك الحقيقة وحده في مواجهة هذه التحديات.

وتجلت دعوة حوار الحضارات كما بلورها الفاتيكان في عهد البابا الراحل في اتخاذ المبادرة بالدعوة لعقد مؤتمرات ولقاءات في الفاتيكان، وحرص البابا على اللقاء بكبار رجال الدين سواء المسيحي أو غير المسيحي -خلال زياراته لدول العالم الأخرى - والتى شملت ١٢٠ دولة ومنها زيارته لمصر. وكانت رسائل البابا يوحنا بولس الثانى في مطلع كل عام بمناسبة عيد الميلاد المجيد مناسبة جيدة لعرض رؤية كونية شاملة تعبر عن مواقفه ومواقف الفاتيكان إزاء نشر قيم السلام والمحبة في العالم، وإزاء قضايا بعينها في مختلف أرجاء المعمورة تهم سكان إقليم بذاته او تعكس هموما إنسانية عامة.

وقد أخذ البعض على البابا يوحنا بولس الثانى رفضه تقديم اعتذار للعالم الإسلامي عن الحروب الصليبية أسوة بالاعتذار الذي قدمه لليهود على ما تعرضوا له من تمييز في أوروبا الكاثوليكية وعلى يد كنيستها لقرون طويلة بسبب اتهامهم بالمسئولية عن دم المسيح، واعتبروا ذلك عاملا معيقا في دعوته للحوار مع العالم الإسلامي، إلا انه من المؤكد أن البابا اخذ مواقف واضحة تجاه قضايا تهم العالم الإسلامي في فلسطين والعراق وغيرهما حظيت بتقدير واسع لدى مسلمي العالم من منطلق قناعته بالحاجة للعدل وأولوية الاعتبارات الإنسانية سبيلا لبناء عالم تسوده المحبة وينعم بالسلام كما انه اعتبر مواقفه تجاه تلك القضايا جزءا من دعوته العامة للتعامل بمعايير واحدة مع القضايا التى تهم الإنسانية أيا كانت العقيدة الدينية للشعوب التى تعانى من تلك القضايا، وبالتالي جزءا من دعوته للانفتاح على الأديان والحضارات والثقافات الأخرى والتعاون معها.

ومع كل العزاء لأتباع المسيحية الكاثوليكية عبر العالم، فان الأمل يحدونا في أن يعزز الخليفة القادم للبابا يوحنا بولس الثانى من التوجهات الايجابية تجاه العالم العربي

والإسلامي بشكل خاص، وفى مجال مجمل الحوار مع الأديان والحضارات والثقافات على وجه العموم، حيث أن هذا يعكس إسهاما له قيمته من الكنيسة الكاثوليكية في إثراء ثقافة احترام "الآخر" وخصوصيته ولعب دور ليكون العالم أكثر عدلا وإنسانية وسلاما ولحل المشكلات الدولية والإقليمية على أساس تجنب ازدواجية المعايير أو استهداف دينا وعرقا أو قومية دون أخرى أو استعداء طرف ضد آخر.

وجاءت إشارات إيجابية فى أحد الخطب الأولى للبابا الجديد – بنديكت السادس عشر – وتحديدا يوم ٢٥ أبريل ٢٠٠٥، عندما توجه بالحديث للمرة الأولى إلى المسلمين، معربا عن امتنانه لمشاركتهم فى احتفال تتويجه، وداعيا إلى تنامى الحوار بين المسلمين والمسيحيين على الصعيدين المحلى والدولى. وبينما انتقد البعض البابا الجديد من قبل واصفين إياه بـ "الكاهن محدود الأفق" وكذلك لتجاهله أى ذكر مباشر للمسلمين فى أول خطاب عام له يوم تتويجه بينما ذكر اليهود مباشرة، فإنه أثبت أنه يمد يديه ويفتح صدره للأديان الأخرى. وتحول الجل الذى دعا فى السابق إلى كنيسة رومانية كاثوليكية أصغر وأنقى أصبح يتحدث عن تقديم الكاثوليكية للعالم.

رؤى أرثوذكسية أوروبية وشرقية

عادة ما نتعامل مع الأرثوذكسية بوصفها مقصورة على الشرق، بمعنى العالم العربى وأثيوبيا، وننسى أن هناك كنائس أساسية فى المذهب الأرثوذكسى توجد فى أوروبا، سواء فى أوروبا الشرقية أو روسيا أو اليونان أو يوغوسلافيا أو أرمينيا أو تركيا، وهى كنائس ليس فقط لها دورها فى تطور التقاليد والممارسات الأرثوذكسية عبر التاريخ، تماما كما للكنيسة القبطية المصرية مثلا إسهاماتها فى هذا المجال، بل لها أيضا دور مؤثر على صعيد المسائل الحياتية بما فيها المسائل الثقافية والتعليمية والاعلامية والاجتماعية.

ويحضرنا هنا الدور الذى حافظت عليه الكنيسة الأرثوذكسية فى روسيا على الصعيد الاجتماعى والثقافى وفى بقاء ذاكرة الأمة الروسية التاريخية حية، بل وأحيانا على الصعيد السياسى، خلال وجود الاتحاد السوفيتى منذ الثورة البلشفية عام ١٩١٧ وحتى انهيار الشيوعية هناك وتفكك الاتحاد السوفيتى كلية عام ١٩٩١. بل إن البعض من المفكرين والحركيين الإسلاميين فى العالم العربى والإسلامى [٣] اعتبروا انه بالرغم من تبنى الاتحاد

السوفيتى السابق للمذهب الشيوعى الملحد رسميا، فان الكنيسة الأرثوذكسية الروسية كان لها دورها خلال الحكم الشيوعى فى إذكاء العداء ضد العالم الإسلامى -حسب رؤية هؤلاء - وجعل تدخل الدولة السوفيتية اكثر حدة فى الحيلولة بين مواطنى الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز - بل وداخل جمهورية روسيا ذاتها - التى كانت ضمن جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق وبين ممارسة طقوس وعبادات الدين الإسلامى فى المساجد، وفى تضييق الهامش المتاح للجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية الإسلامية وكذلك فى المجالات التعليمية والثقافية المختلفة الخاصة بالمسلمين فى تلك الجمهوريات. وكذلك كالت الصحافة الإسلامية عبر العالم الإسلامى الاتهامات للكنيسة الأرثوذكسية الروسية بخصوص تشجيع تهجير الروس الأرثوذكس إلى تلك الجمهوريات مقابل تهجير أبناء هذه الجمهوريات من المسلمين إلى أماكن أخرى بعيدة فى الاتحاد السوفيتى السابق بهدف الإخلال بالطابع الديمغرافى المسلم السائد فى أماكن تجمع المسلمين، وذلك فى إطار خطة اشمل تهدف لدمج وهضم وإذابة المسلمين فى إطار هوية روسية أرثوذكسية اشمل، ولو بشكل قسرى، وبما يضمن أحيانا تغيير أسماء المسلمين لإنهاء تميزهم، وكذلك التحقير من شأن رجال الدين المسلمين والقضاء على أى استقلالية لمؤسساتهم وجعلهم موظفين تابعين للدولة السوفيتية.

ولاشك أن هذا الاتهام كان لا يخلو من تناقض بين اتهام الاتحاد السوفيتى السابق بالإلحاد والعداء لكل الأديان من جهة واتهام القيادة السوفيتية بالخضوع لضغوط الكنيسة الأرثوذكسية الروسية وافتراض العداء المقدس لهذه الكنيسة تجاه الإسلام من جهة أخرى.

وبجانب المثال الروسى، فهناك النموذج اليوغوسلافى القريب تاريخيا إلى أذهاننا، حيث أن دور الكنيسة الأرثوذكسية فى يوغوسلافيا كان فى مرحلة ما - خاصة خلال نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات - موضع اتهام بأنه حرض القيادة اليوغوسلافية الصربية وشجع توجهاتها المعادية للكروات (الكاثوليك) من جهة والبوسنيين والكوسوفيين (المسلمين) من جهة أخرى، مما جعل بعض المحللين يعرف الحرب فى يوغوسلافيا السابقة فى منتصف التسعينات بأنها حرب دينية ثلاثية الأبعاد، بالرغم من أن آخرين كانوا يؤكدون على الطابع القومى لتلك الحرب (صرب - كروات - يونانيين - مقدونيين - أتراك - ألبان وغير ذلك)، بينما أشار قطاع ثالث إلى دور الأطراف الخارجية الأوروبية الغربية وغيرها فى إشعال هذه الحرب وتصعيدها كلما خبت جذوتها عبر تفعيل النعرة الدينية أو القومية بهدف تفكيك

يوغوسلافيا السابقة. وربما تحركت الكنيسة الأرثوذكسية الصربية فى هذا الاتجاه فى مرحلة ما بتعاطف أيضا من جانب الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، إلا أنه بلاشك يذكر للكنيسة الأرثوذكسية الصربية التحرك لاحقا إلى مواقف مناهضة لحكم الرئيس السابق ميلوسوفيتش ورفض سياساته بما فيها رفض سياساته فى البوسنة وكوسوفو.[٤]

ويوجد نموذج ثالث ضارب فى أعناق التاريخ بشأن مواقف الكنائس الأرثوذكسية الأوروبية تجاه العرب والمسلمين ونقصد به الكنيستين الأرثوذكسيتين التركية (أنطاكية) والأرمينية، والمتهمتين تاريخيا من قبل الكثير من المؤرخين المسلمين بلعب "دور ما" فى إضعاف الخلافة العثمانية ثم سقوطها سواء من خلال تفكيك الجبهة الداخلية فى تركيا أو إثارة النعرات الدينية فى الأراضى التابعة للدولة العثمانية بهدف إثارة الفتن والثورات والحروب الأهلية بما اثر سلبا على تماسك هذه الدولة، أو بتحريض أوروبا –خاصة روسيا – على تلك الدولة وتعبئة المشاعر ضدها بحجة اضطهادها لسكانها ومواطنيها من غير المسلمين، خاصة من الأرثوذكس الأوروبيين، وهى كلها اتهامات تقف فى ذمة التاريخ ولكنها ساهمت فى بناء شكوك عربية وإسلامية تجاه دور الكنائس الأرثوذكسية الأوروبية، ساهم فى تعزيزها مواقف بعض تلك الكنائس غير الحاسم لاحقا إزاء الاحتلال الإسرائيلى للقدس الشرقية ومحاولته تغيير معالم المدينة، وموقف بعض تلك الكنائس أيضا من الوضع القانونى والسياسى لمدينة القدس.

اما الكنائس الأرثوذكسية فى المشرق العربى (بلاد الشام والعراق) فكان لها دورها الهام فى تعبئة الشعور القومى العربى، بل ربما الإسهام فى بلورة الهوية القومية العربية

بشكلها الحديث، وذلك فى مواجهة السيطرة العثمانية على المشرق العربى والتى نظرت إليها هذه الكنائس باعتبارها احتلالا واستعمارا، وكان لدورها هذا فى نهاية المطاف تأثيره – ولو تدريجيا – على إثارة المواطنين العرب من سكان الدولة العثمانية ضد هذه الدولة وصولا إلى ما سمى تاريخيا بالثورة العربية الكبرى للشريف حسين عام ١٩١٦ والتى ما كان لها أن تنجح وتؤثر فى مسار الأحداث لولا عمل الكنائس الأرثوذكسية الشرقية فى المشرق العربى على الأصعدة التعليمية والثقافية والاعلامية فى السنوات السابقة على ذلك، والتى ساهمت فى هزيمة الدولة العثمانية فى الحرب العالمية الأولى وما ترتب على ذلك من إلغاء الخلافة العثمانية كلية ونشأة تركيا الحديثة.

فـى ضـوء مـا تقـدم تـبدو وتـزداد أهمـية المؤتمـر الخـاص بالحـوار بـين الأديـان السماوية وحضاراتها الذى نظمته المفوضية الأوروبية ببروكسل والكنيسة الأرثوذكسية التركية والذى عقد فى شهر ديسمبر ٢٠٠١ تحت عنوان "سلام الله فى العالم"،[٥] وشارك فيه بطاركة وأساقفة أرثوذكس من دول عربية وأوروبية، بالإضافة إلى ممثلين عن مجلس حوار الأديان بالفاتيكان، ومسئولين رسميين ودينيين مسلمين من المغرب وسوريا ومصر (الأزهر الشريف)، بالإضافة إلى ممثلين عن حاخامات هامة بأوروبا الغربية والوسطى وعن المؤتمر اليهودى العالمى، وكانت المبادرة هامة فى مغزاها وتوقيتها بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بالولايات المتحدة وانعكاساتها على صراع أو حوار الحضارات والأديان، وكانت أيضا هامة لإثبات الوجود للكنائس الأرثوذكسية الأوروبية والشرقية فى مجال حوار الحضارات والأديان بعد أن كانت الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية –خاصة الانجليكانية – قد سارت أشواطا فى هذا المضمار سواء قبل أو بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

وقد اتفق المشاركون فى مؤتمر المفوضية الأوروبية والكنيسة الأرثوذكسية التركية على أهمية حوار الأديان وعلى إدانة الإرهاب ضد المدنيين وعلى ضرورة السعى لنشر قيم الاحترام والتسامح ورفض إلصاق تهمة الإرهاب بدين بعينه فى رد على محاولات بعض الدوائر الاعلامية والأكاديمية الغربية لرمى الإسلام بالإرهاب منذ أحداث الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١. كما تميزت مشاركة الكنيسة اليونانية بالإشارة إلى الحالة المصرية باعتبارها نموذجا لتعايش أبناء الديانات السماوية الثلاثة ونفى كل الادعاءات والمزاعم التى تتحدث عن اضطهاد المسيحيين فى مصر. وكان الموقف الإسلامى واضحا فى قصر ممارسة "الجهاد" على حالة الدفاع عن النفس والدين والمال والعرض.

واعتبر الموقف الأوروبى فى المؤتمر أن الحفاظ على التباينات الدينية والثقافية فى العالم يعزز التفاهم والفهم المشتركين، ودعا لتوسيع برامج الحفاظ على التراث والتبادل الإنسانى (الشبابى والأكاديمى والطلابى) بين الاتحاد الأوروبى والدول المجاورة له، كما دعا إلى عقد مؤتمر يخصص لموضوع الحوار بين الثقافات فقط فى السياق الأوروبى.

وقد أفضى المؤتمر إلى صدور بيان ختامى متفق عليه، وذلك بخلاف مؤتمرات أخرى سابقة عليه انعقدت بخصوص حوار الحضارات والثقافات والأديان وفشلت فى التوصل إلى بيانات مشتركة محل توافق المشاركين مثل مؤتمر جامعة جريجوريانا البابوية فى روما فى

أكتوبر ٢٠٠١. وتضمن البيان الختامي للمؤتمر أن دعوة الله الموجودة في كل الأديان هي للسلام والعدل على هذه الأرض، وأعرب عن الأسف للجرائم التي ترتكبها جماعات تدعي أنها دينية في حق الإنسان في العالم، وأكد مسئولية رجال الدين لعدم إساءة استغلال الدين بما ينافي الأهداف السامية الأصلية والحقيقية لشرائع السماء، وأكد البيان على أن الأديان السماوية الثلاثة تدعو للإيمان بالله وحب الإنسان لله وهو الأمر الذي يستوجب احترام الآخر والعمل على إنشاء نظام اجتماعي عادل، ودعا أيضا إلى حل النزاعات الدولية والمحلية والإقليمية –خاصة في العالم الثالث – وأعرب عن الاحترام لمن يقوموا بمقاومة الظلم الواقع عليهم –في إشارة فسرها البعض بأنها تعني الإقرار بحق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي – باعتبار ذلك دعوة مشتركة للأديان السماوية الثلاثة.

ويهمنا أن نشير هنا إلى أن البيان الختامي لمؤتمر المفوضية الأوروبية والكنيسة الأرثوذكسية التركية رفض مقولة صراع الحضارات جملة وتفصيلا واعتبر البديل هو إقامة حوار بناء فيما بين الحضارات، وحث المسئولين عن تشكيل الرأي العام في الدول والمجتمعات المختلفة إلى تفادي تعريض التعايش بين مختلف الشعوب والجماعات البشرية للخطر عبر التعبير عن آراء دينية متطرفة ونشرها أو الحط من قدر "الآخر" وتحقيره. وطالب البيان بالمقابل إلى تعبئة وتوظيف كل الموارد المتاحة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لمختلف دول العالم.

ويذكر للبيان الختامي للمؤتمر انه كرس فقرة خاصة للأوضاع في الشرق الأوسط، وهو أمر ما كان هناك مفر منه في ضوء مشاركة رجال دين مسلمين ومسيحيين ويهود في المؤتمر، إلا أنه نتيجة نفس السبب فقد اتسمت هذه الفقرة بالعمومية حيث دعت إلى وقف العنف في الشرق الأوسط واستئناف عملية السلام، وهي صياغة تتسم بالحياد وتفادت إلقاء التبعة على طرف دون آخر في المسئولية عن أعمال العنف أو عن تعطل عملية السلام، كما تجنبت الفقرة المذكورة الإشارة للقضايا الشائكة للأديان الثلاثة والخاصة بالوضع الراهن أو محادثات الحل النهائي، وفي مقدمة ذلك قضية القدس بتفاصيلها الدينية وبمكانتها المقدسة لدى الأديان الثلاثة.

وقد تم الاتفاق خلال المؤتمر على إجراء حوار بين رجال الدين من الديانات السماوية الثلاثة مع الأكاديميين والصحفيين والاعلاميين ومراكز الأبحاث وصناع القرار من

السياسيين والبرلمانيين ومنظمات المجتمع المدنى فى مختلف البلدان بهدف تعزيز فهم الديانات السماوية الثلاث واتباعها لبعضها البعض، وتحدث البيان الختامى عن إزالة ما تتضمنه الكتب والمناهج الدراسية من تمييز ضد ديانات وحضارات أو ثقافات أو جماعات قومية وعرقية ولغوية أخرى، والتزم المشاركون بدعم كافة المبادرات الداعية لحوار الحضارات، وتشجيع تشكيل شبكات اتصال بين المشاركين فى المؤتمر. وبالطبع فأن مسألة مراجعة المناهج الدراسية صارت هدفا ملحا للدوائر الغربية منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى ضوء اتهامات غربية للمناهج الدراسية فى العالم العربى والإسلامى -بما فيها المناهج الدينية - بأنها تحض على كراهية الغرب وتسفه منه وتصفه بالكفر وغير ذلك من ادعاءات، إلا أن هذا المطلب قديم لدى الجانب الإسرائيلى الذى يسعى منذ سنوات -بل عقود - لحث الدول العربية ثم السلطة الفلسطينية أيضا إلى مراجعة وتعديل مناهجها الدراسية -بما فيها الدينية - بما يزيل ما تسميه إسرائيل إشارات معادية للسامية (أى معادية لليهود فى تلك المناهج) وما تعتبره حضا على ممارسة العنف ضد اليهود. وتحضرنا هنا مقالة الكاتب الصحفى الأمريكى توماس فريدمان الشهيرة بصحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية منذ سنوات والتى تصور فيها وجود رسالة يوجهها الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش إلى وزير الشئون الدينية السعودى يدعوه فيها إلى مراجعة المناهج الدراسية بالمملكة العربية السعودية و"تنقيتها" مما يشوبها من عناصر تغرس وتكرس العداء لدى الأطفال والشبان المسلمين تجاه غير المسلمين.

ونلحظ فى الختام أن مؤتمر المفوضية الأوروبية والكنيسة الأرثوذكسية التركية قد اتسم بغلبة التمثيل الكنسى الأرثوذكسى على مجمل التمثيل الكنسى المسيحى فى ضوء محدودية مشاركة الكنيسة الكاثوليكية بالفاتيكان وانعدام المشاركة البروتستانتية، وذلك ما قد يوحى بسعى الكنيسة الأرثوذكسية الأوروبية لإحياء نفوذها وتوسيعه فى أوروبا دون الاكتفاء بشرق وجنوب أوروبا وروسيا كما هو كائن حاليا، كما اتسم المؤتمر المذكور بعدم التناسب بين التمثيل الإسلامى المحدود والتمثيل اليهودى الواسع -خاصة من أوروبا - حيث غاب ممثلو مسلمى أوروبا تماما عن المؤتمر المذكور، كما غابت عنه مشاركة ممثلى الكنائس الأرثوذكسية بالقدس الشرقية فى ضوء إجراءات الحصار الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية.

رؤية بروتستانتينية غربية

نتعرض هنا لرؤية من الكنيسة الإنجيلية الإنجليزية، وهى أحد أهم الكنائس المتفرعة عن المذهب البروتستانتى والأكثرها تأثيرا فى عالم اليوم، تتناول حوار الحضارات والأديان، خاصة بين المسيحية والإسلام.

وقد دعى كبير أساقفة الكنيسة الإنجيلية، والذى يلقب بكبير أساقفة كانتربيرى، إلى مصر أكثر من مرة، ولبى الدعوة أكثر من مرة فى العقد الأخير، حيث ألقى الدكتور جورج كارى أكثر من محاضرة فى جامعة الأزهر ومكتبة الأسكندرية وغيرها.[٦]

وأسس الدكتور كارى مداخلاته من منطلق قناعته بأهمية بناء علاقة قوية بين القيادات الإسلامية والمسيحية، وعلى خلفية الدور الذى يلعبه مجلس الكنائس العالمى فى جنيف – والذى يقوم أساسا على فكرة الحوار بين الكنائس البروتستانتينية من جهة وتلك الأرثوذكسية الشرقية بما فيها الكنيسة القبطية المصرية من جهة أخرى – فى مجال الحوار المسيحى/الإسلامى منذ عدد ليس بالقليل من السنوات.

وركز الدكتور كارى فى رؤيته للعلاقة بين الإسلام والمسيحية على منظور مستقبلى تجاوز القرن العشرين مستشرفا التحديات التى تواجهها البشرية فى القرن الحادى والعشرين والتى تتطلب تقويما مشتركا لما تم إنجازه فى القرن العشرين بما فى ذلك ما يصفه بالأحداث السيئة. وركز الدكتور كارى على البعد الايجابى لما تحقق فى مجال الثورة العلمية والتكنولوجية وانعكاساتها الإيجابية فى مجالات الطب والنقل والاتصالات والإنتاج مما جعل الحياة أكثر سهولة ويسرا للبشر، واتساع نسبى فى دائرة البشر الذين صاروا ينعمون بحياة تتسم بالراحة، دونما إنكار لاتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وأقر الدكتور كارى فى رؤيته بأن العالم الغربى كان متفائلا عند نهاية الحرب الباردة وتحدث عن نظام عالمى جديد، إلا أن الواقع أثبت أن النزاعات المحلية أصبحت تهدد بحروب واسعة النطاق وأن معدلات النمو السكانى صارت تهدد حلم الرخاء الإنسانى، وأصبح على البشر القيام بجهد كبير للوصول إلى السلم والأمن والسعادة.

وأشار الدكتور كارى إلى العولمة التى أصبحت واقعا معاشا بما تتضمنه من انتقال سريع للمعرفة وتعاطف عالمى مع ضحايا الكوارث الطبيعية وانتهاكات حقوق الإنسان، ولكنه يتفق مع من يعبرون عن القلق من تهديد الثقافة الغربية الواحدة لثقافات ولغات المناطق غير الغربية، وتهديد الاقتصاديات الغنية بتدمير الدول الفقيرة، ومخاطر الفردية بما يقوض الإحساس بالمسئولية تجاه المجتمع، بالإضافة إلى ما تثيره العولمة من مخاطر تزايد الاضطرابات العرقية والقومية والدينية.

وفيما يتعلق بطبيعة المجتمع العالمى الذى يجب السعى لبنائه، ركز الدكتور كارى على القيم التى تجمع بين الإسلام والمسيحية، مثل قيمة الأسرة وأهمية المجتمع وقدسية الزواج وعلاقات الجيرة الحسنة واعتبار مساعدة الفقراء واجبا دينيا، وذهب إلى اعتبار أن اليهودية تحض على نفس القيم لأن الأديان السماوية الثلاث لا يمكنها تخيل العالم بدون رعاية الرب وبالتالى رعاية الأقرباء والفقراء.

وتنتقل لغة الخطاب الحضارى والثقافى لكبير أساقفة كانتربيرى لتناول العلاقة بين العقائد المختلفة، حيث حض على الاحترام المتبادل والتسامح والابتعاد عن ثقافة الإدانة أو التوعد أو فرض العقائد، فالأديان الثلاثة تشترك فى تصوراتها حول صفات الله الودود الرؤوف الرحيم، مع الإقرار بالاختلاف فيما بينهم فى طريقة الفهم لله، وربط الدكتور كارى نجاح حوار الأديان بصراحة كل جانب وشجاعته فى التعبير عن معتقده مع العلم بأن هذا سيعنى عدم إقرار كل طرف لبعض عقائد الآخر، إلا أنه بالمقابل سيحقق فهما أفضل من جانب أتباع كل عقيدة للعقائد الأخرى، ويؤكد أنه هو نفسه حقق فهما أفضل للإسلام مما نتج عنه احتراما وتقديرا لما يبثه من تقوى واهتمام بالفقراء وبالمصلحة العامة، وعدم فرض نفسه على الآخرين واحترامه لليهود والمسيحيين.

وانتقل الدكتور كارى إلى اقتراح ما يعتبره برنامجا للعمل فيما يتعلق بالحوار بين الأديان، خاصة بين المسيحية والإسلام، فتحدث عن مجموعة من القيم التى يعتنقها المسيحيون والمسلمون كما تعتنقها ديانات أخرى مثل اليهودية والهندوسية وديانات السيخ مما يسمح بإيجاد أرضية من الأخلاقيات العالمية وإيجاد ائتلاف بين الجماعات الدينية المختلفة فى ظل إجماع على إدانة العنف والتطرف واللجوء للسلاح، وفى ضوء التزام بتحقيق السلام والعدل.

وفى هذا المجال، عبر كبير أساقفة كانتربيرى عن قناعة بدور الأديان فى منع وفض المنازعات، حيث تستطيع المساهمة فى الوساطة والمصالحة وغير ذلك من أساليب الدبلوماسية التقليدية. ويزداد هذا الدور فى ضوء اتصاف المجتمعات المعاصرة بالتعددية والدينية، وذلك نتيجة استقرار جاليات إسلامية فى العالم الغربى المسيحى ووجود أقليات مسيحية فى العالم الإسلامى، وهو أمر يحمل فى طياته فرصا للتعرف على الآخر وفهمه وبناء الصداقة معه ولكنه قد يوجد احتكاكا ينشئ الصراعات فيما بين الجماعات الدينية المختلفة، ويشير فى هذا المقام إلى حالات السودان ونيجيريا وإندونيسيا.

وأقر الدكتور كارى أن الأقليات فى الغرب ذاته قد تشعر بأنها مهمشة ومعزولة، بينما رأى أن أحد ملامح الإسلام الايجابية والباقية هى رعاية الأقليات، خاصة فى مصر، مما يعنى أن وجود أقليات لا يعنى دائما سوء فهم واضطهاد، بل قد يعنى تفاعلا إيجابيا وبناء (مع تحفظنا على وصف كارى للمجتمع المصرى بأنه يحتوى على أقليات لأنه نموذج للمجتمع الواحد المتجانس منذ فجر الدولة المصرية). ورأى أن على الأغلبية الدينية أن تدافع عن حقوق الأقلية فى بناء أماكن العبادة، على أن تكون هذه المعاملة تبادلية.

وتناول كبير أساقفة كانتربيرى فى برنامجه البعد الاقتصادى، حيث أشار إلى ضرورة التشاور بين قادة العالم الدينيين مع مؤسسات اقتصادية دولية مثل البنك الدولى للإنشاء والتعمير للقضاء على الفقر فى العالم فى ضوء أن هذه القيادات الدينية تكون فى اتصال – بل اندماج – مع مجتمعاتها، وهو وضع لا تتمتع به عادة القيادات السياسية والاقتصادية، وطرح فى هذا الإطار مبادرة ما يسمى بحوار ديانات العالم من أجل التنمية لتحقيق آليات أفضل لتوزيع المساعدات والاستجابة لمطالب الفقراء، فالفقر مشكلة أخلاقية واقتصادية فى آن واحد بنظر كارى.

كما أن الدكتور كارى لم ينكر الدور الايجابى للفاتيكان ومجلس الحوار بين الأديان القريب منه فى تحقيق التفاهم بين الأديان المختلفة وصولا إلى مواجهة مسئولة وشجاعة لمشكلات العالم الراهنة مثل العنصرية وتلوث البيئة والحروب والايدز ونقص الرعاية الصحية، وذلك على أساس وعى روحى إنسانى طبقا للتعاليم الدينية يقوم على مبدأ حرية الأديان وحرية التفكير، مؤكدا على أهمية التعليم لتنمية الفهم والاحترام المتبادلين وأيضا للقضاء على الفقر وتحقيق التقدم.

وأشـار كـبير أسـاقفة كـانتربيرى إلى أن المجـتمعات التـى يـتعايش فـيها المـسلمون والمسيحيون يمكن أن تصير نموذجا لإثبات أن الاختلاف ليس بالضرورة مصدرا للصراع بل منطلقا للتفاهم والمشاركة، مشيرا إلى التجربة البريطانية فى وجود مجتمع إسلامى وآخر يهودى مندمجين فى الأمة البريطانية ومحتفظين بهويتهما المميزة فى نفس الوقت دون انعزال أو فرقة أو ابتعاد بل على أساس تعميق التعاون من خلال المؤسسات المشتركة لإثراء الحياة.

ودعا الدكتور كارى إلى توجيه عداء الأديان إلى تحقيق أهداف أخلاقية سامية مثل القضاء على الفقر، ودعا بشكل خاص إلى إيجاد تفاهم بين الكنيسة الإنجيلية والأزهر الشريف دون إنكار للاختلافات أو الإدعاء بالتوصل إلى حلول وسط بشأن المسائل العقائدية والفقهية، ولكن على أساس التفهم للآخر والتعاون معه لإقامة جسور الصداقة والسلام من منطلق أن العالم صار قرية كونية والإنسانية صارت جسدا واحدا يتفاعل مع بعضه البعض ويتأثر ببعضه البعض.

ولا شك فى أن ما تقدم يمثل رؤية متقدمة بشأن الحوار بين الحضارات والأديان تأتى من جانب شخصية لها قدرها ووزنها فى العالم المسيحى بصفة عامة، والبروتستانتى بصفة خاصة، ولهذا لم يكن غريبا عندما سئل فضيلة الأمام الأكبر شيخ الأزهر فى أحد البرامج الإذاعية معه منذ سنوات قليلة عن أقرب الشخصيات الدينية غير الإسلامية التى يود الالتقاء بها فأشار إلى كبير أساقفة كانتربيرى موضحا أنه يحمل فهما واعيا للإسلام وللحوار بين المسيحية والإسلام وضرورته للطرفين ولصالح الإنسانية جمعاء. كما أن هذه الرؤية الايجابية تتأثر بالتأكيد بالرؤية الإيجابية للأمير تشارلز ولى العهد البريطانى تجاه الإسلام، والتى أعاد التأكيد عليها بعد – وربما يمكن القول بالرغم من – الاعتداءات الإرهابية فى لندن منذ أشهر قليلة والتى نسبت لجماعات تدعى الانتساب للإسلام.

هوامش الفصل الرابع:

(١) بابا الفاتيكان الراحل يوحنا بولس الثانى، "الحوار بين الثقافات: من أجل المحبة والسلام"، رسالة بمناسبة الاحتفال بيوم السلام العالمى، ٨ ديسمبر ٢٠٠٠ .

(٢) إسهام مقدم من مؤلف الكتاب بصفته الشخصية إلى "المركز الثقافى للبابا يوحنا بولس الثانى" فى واشنطون.

(3) Dr. Walid Mahmoud Abdelnasser, The Islamic Movement in Egypt: Perception of International Relations, London: Kegan Paul, 1994, Chapter 4.

(4) Dr. Walid Mahmoud Abdelnasser, "Jihad et Relations Internationales", Trimestre du Monde, Printemps 1992.

(٥) تقرير مداولات المؤتمر الخاص بالحوار بين الأديان السماوية وحضاراتها الذى نظمته المفوضية الأوروبية ببروكسل والكنيسة الأرثوذكسية التركية والذى عقد فى شهر ديسمبر ٢٠٠١ تحت عنوان "سلام الله فى العالم".

(٦) تبلور هذا الموقف أيضا فى أكثر من إعلان مشترك مع قيادات روحية لديانات أخرى بما في ذلك علماء دين مسلمين، بدءا بإعلان القاهرة مع فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر، مرورا بإعلان لندن بحضور قيادات دينية إسلامية ويهودية، وإعلان مجلس الكنائس العالمى فى جنيف بسويسرا بحضور رجال دين بوتستانت وأرثوذكس، وإعلان الإسكندرية بمشاركة قيادات يهودية وإسلامية مرة أخرى، وانتهاءا حتى كتابة هذه السطور برسالته إلى مؤتمر الأساقفة الإنجيليين فى نصف الكرة الجنوبى الذى استضافته مصر فى أكتوبر ٢٠٠٥.

الفصل الخامس

رؤى من آسيا ..

الحالـــــــــة اليابانـــــــــية

حوار الحضارات من منظور يابانى

أتاحت لى فرصة عدة زيارات لليابان والمشاركة فى ندوة دولية خاصة بحوار الحضارات التعرف مباشرة وعن قرب على رؤى يابانية متعددة من خلال الإطلاع على الأدبيات الأساسية فى هذا الشأن والاستماع إلى عرض لهذه الرؤى ومناقشتها مع مفكرين وأكاديميين وإعلاميين وقادة نشطين لمنظمات غير حكومية يابانية يجمعهم كلهم الاهتمام بمسألة حوار الحضارات والثقافات والأديان، [1] وهو اهتمام تجذر فى ضوء إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠١ عاما للحوار فيما بين الحضارات.

ونجد عناصر مشتركة فى هذه الرؤى اليابانية، تأتى أهميتها من كونها تتلاقى وتتجاوب مع عناصر فى الرؤى العربية والإسلامية لهذا الحوار. ونذكر تحديدا الشعور الطاغى لدى تلك الدوائر اليابانية بأن ثمة خطأ ما -أو لنقل أوجه قصور - فى نقل معرفة اليابان بالحضارات والثقافات الأخرى عبر الغرب ومصادره الأكاديمية والإعلامية بكل ما يحمله ذلك من شبهة تحيز ضد تلك الحضارات من جانب الغرب. ويغلب هذا الشعور بالذات على الرؤية اليابانية للحوار مع العالم الإسلامى، وبقية الحضارات الشرقية البعيدة جغرافيا عن اليابان.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدوائر الثقافية والفكرية فى اليابان تحمل مشاعر انتقادية تجاه "الاستشراق" الغربى بما لا يقل فى كثير من الأحوال عما تعكسه كتابات المثقفين العرب والمسلمين، حيث أنها ترى أن هذا الاستشراق مثل اهانة للحضارة اليابانية واقلال من شأنها، بل وتتحدث بعض تلك الدوائر عما تسميه "الاستشراق الجديد" NEO-ORIENTALISM الذى تعكسه بعض الكتابات الغربية الراهنة، والذى يحمل ضمنيا رؤية استعلائية تجاه الشرق بشكل عام، بما فى ذلك اليابان، ويشيرون فى هذا الصدد على سبيل المثال إلى استمرار تركيز بعض الكتابات الغربية على عرض أوضاع المرأة فى اليابان بشكل يتسم بالسلبية ويتجاهل التطورات النوعية التى طرأت على تلك الأوضاع فى العقود الأخيرة.

واذا جاز لنا أن نركز على الرؤية اليابانية للحوار مع الحضارة الاسلامية بشكل خاص، فمن الهام أن نشير إلى أن هذا البعد فى التوجهات الخارجية اليابانية ظهر للمرة الأولى عام ١٩٧٨ فى أعقاب زيارة لعدة دول اسلامية قام بها رئيس الوزراء اليابانى حينذاك الراحل "فوكودا"، حيث توجهت بعثة من الاكاديميين والعلماء اليابانيين المتخصصين فى شئون الحضارة الاسلامية إلى تلك الدول بعد زيارة "فوكودا" لها وعادت لتقدم توصيات تتصل بتعزيز التبادل الثقافى وتحسين الفهم الحضارى المتبادل بين اليابان والعالم الاسلامى. إلا أن هذه التوصيات لم يكتب لها التطبيق نتيجة سرعة استقالة "فوكودا" وعدم متابعة خلفه لتنفيذها. ولا شك أن هذا الاهتمام الثقافى ارتبط بتصاعد الأهمية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط لدى اليابان فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما صاحبها مما عرف بأزمة النفط فى ذلك الوقت.

وقد تجددت وزادت أهمية العالم الاسلامى بشكل عام، ومنطقة الشرق الأوسط والخليج بشكل خاص، بالنسبة لليابان خلال أزمة ثم حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠/١٩٩١، وهى أزمة طال صداها المواطن اليابانى العادى، ولم تقتصر على النخبة السياسية والثقافية فقط.

وقد مر عقد كامل بعد حرب الخليج الثانية لتدرك اليابان أهمية عدم الاقتصار فى علاقاتها مع العالم الاسلامى على الابعاد الاقتصادية والتجارية، خاصة فى ضوء محدودية ما أثبتت التجارب أن اليابان يمكن أن تقدمه على الأصعدة السياسية والامنية والاستراتيجية مقارنة بحجمها وقوتها الاقتصادية، وانما طرق أبواب مجال جديد هو البعد الثقافى فى تلك العلاقات، مستغلة فى ذلك انتمائها إلى تلك الأمم التى تفخر بحضاراتها العريقة.

وجاء التحرك اليابانى فى فبراير ٢٠٠٠ متمثلا فى تشكيل وزير الخارجية الأسبق "يوهاى كونو" لفريق عمل تحت إشرافه مباشرة وبرئاسة اثنين من أهم اساتذة وعلماء الدراسات الاسلامية فى الجامعات اليابانية هما "ايتاجاكى" و "ياماوتشى" لتتولى صياغة اقتراحات من شأنها تعزيز العلاقات فيما بين اليابان والعالم الاسلامى، وعقد هذا الفريق عدة اجتماعات حضر بعضها وزير الخارجية الأسبق، ورفعت تقريرا إليه ارتكز حول ثلاث محاور هى: إنشاء آليات تمثل نوع من الشبكات التى تربط مثقفى اليابان بمثقفى العالم الاسلامى وتتضمن عقد أنشطة متواصلة مثل ندوات ومنتديات لتعزيز الفهم المتبادل، وبعد فنى يتصل بتقديم اليابان المساعدة لدول منطقة الخليج فى مجال تحلية المياه وتحسين إدارة

موارد المياه، وأخيرا بعد سياسى معنى ببناء روابط طويلة المدى مع دوائر صنع القرار فى البلدان الاسلامية على مختلف مستوياتها وبمختلف اجيالها.

وخلال جولة لوزير الخارجية الأسبق "كونو" فى اربع دول فى منطقة الخليج فى مطلع العام الجارى اصطحب معه البروفيسور "ايتاجاكى"، وتناول مبادرته التى ارتكزت على توصيات تقرير فريق العمل المشار إليه، كما أنه تناول فى محاضرة له القاها فى الدوحة خلال تلك الجولة هذه المبادرة بقدر من الاسهاب، مما عكس احساسا يابانيا تقليديا بأنه بينما عبر العالم العربى والجزء المتواجد فى منطقة الشرق الأوسط من العالم الاسلامى عن ثقة واحساس بالتقارب مع اليابان منذ زمن، فان اليابان تشعر بأن رد فعلها على ذلك لم يكن على المستوى المتلائم مع حماس الشعوب العربية وشعوب الشرق الأوسط المسلمة للتعاون معها فى المجال الثقافى.

ويجب أن نذكر هنا أن الدوائر الثقافية اليابانية تدرك جيدا الفارق بين نظرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لليابان ونظرة المسلمين فى جنوب شرق آسيا لها، فالاخيرون عانوا فى مرحلة ما من غزو واحتلال وسوء معاملة من جانب اليابان مما يلقى بظلاله حتى الآن على استمرار الشكوك تجاه دور اليابان ويؤثر سلبا على فرص الحوار الثقافى والحضارى معها وبالمقابل، فان هذا الارث الذى يتسم بالمرارة غير متواجد لدى الشعوب الاسلامية فى غرب آسيا وشمال أفريقيا، حيث تقدر هذه الشعوب التقدم العلمى والتكنولوجى اليابانى كما تمتن لمساهمة اليابان فى جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها.

واذا عدنا إلى المستويين النظرى والتاريخى لتحليل الرؤية اليابانية للحضارة الاسلامية والمسعى اليابانى الراهن للحوار مع تلك الحضارة، فنجد لزاما علينا أن نشير إلى أن الرؤية اليابانية التقليدية لمنطقة البحر المتوسط كانت تقتصر على دول شمال المتوسط مثل اليونان وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا بينما تضع تركيا والعالم العربى فى موقع هامشى، وهو أمر عزز من الاعتقاد بأن الثقافة اليابانية تأثرت بالرؤية الغربية للعالم وثقافاته وحضاراته إلى حد كبير حتى مؤخرا.

وقد سبق وأن حاولت الحكومة اليابانية إرسال بعثة إلى إيران والعراق بدأت بزيارة البلدين عام ١٨٧٠ واعدت تقريرا نشر عام ١٨٧٤، كما سبق لها الاستفادة من نظام المحاكم المختلطة السائد فى مصر لتطبيقه فى ضوء الاتفاقيات التى وقعت بين اليابان وكل من

الولايات المتحدة والدول الأوروبية فى القرن التاسع عشر، حيث زار وزير الزراعة والتجارة اليابانى مصر لهذا الغرض حينذاك. كما أن الحرب الروسية/ اليابانية لعامى ١٩٠٤ و ١٩٠٥ لم تؤثر سلبا على العلاقات بين اليابان والعالم الاسلامى، بل أن ضابط مصرى متقاعد واستاذ هندى مسلم فى طوكيو نشرا دورية شهرية فى طوكيو منذ عام ١٩١٠ بعنوان "الاخوة الاسلامية"، وهى دورية يشبهها البروفيسور "ايتاجاكى" بالعروة الوثقى التى كان يصدرها جمال الدين الافغانى ومحمد عبده فى باريس.

ولقرون طويلة، فان الرؤية الكونية اليابانية اقتصرت على ثلاث دول هى اليابان والصين والهند، ومنذ القرن السادس عشر انضم الغرب إلى هذه الرؤية ممثلا فى البرتغاليين والاسبان من جهة (وكان اليابانيون يطلقون عليهم لقب "البرابرة") والهولنديين والبريطانيين من جهة أخرى. وبحلول منتصف القرن التاسع عشر، واجه اليابانيون تساؤلات هامة فى تاريخهم عما إذا كانوا مقتنعين بكونهم قوة آسيوية، أم يتطلعون إلى الانضمام إلى نادى القوى الأوروبية من خلال التخلى عن التزامات آسيوية وعن التضامن مع شعوب آسيوية كانت تناضل حينذاك ضد الهيمنة الأوروبية والأمريكية الصاعدة. وقد حاول المثقفون اليابانيون منذ ذلك الوقت التأكيد على عدم تناقض الخيار "الآسيوى" مع مثيله "الغربى"، بل رأوا فيهما عنصرين كل منهما يعزز الآخر، ويعطى لليابان موطئ قدم فى قارتين، وبالتالى الانتماء المتداخل والمتكامل فى حضارتين، وذلك حسب أمنية هؤلاء المثقفين. خلال تلك الفترة، كان مفهوم "الشرق" لليابان مقصورا على شرق وجنوب شرق آسيا وصولا إلى الهند على أبعد تقدير.

وعبر القرن العشرين، جرت محاولات عديدة للترويج لمفهوم المقارنة بين اليابان ودولة إسرائيل، وبين الشعب اليابانى والشعب اليهودى، وروج البعض فى اليابان لمفهوم التضامن والتعاطف مع دولة "شرقية" أخرى تحاول الجمع بين البعدين الشرقى والغربى، وذلك بالرغم من وجود أوجه تشابه أقوى بكثير بين اليابان حضارة وشعبا ودولة وبين العالم الاسلامى، خاصة مصر، حيث أن اليابان تقدس احد رهبان البوذية البارزين والذى تزامنت حياته مع حياة الرسول عليه الصلاة والسلام وتوفى عام الهجرة، كما أن تحديث الصين الذى جرى فى القرنين الحادى والثانى عشر والذى كان مقدمة لتحديث اليابان تم بفضل تحول البوذيين إلى الاسلام تحت تأثير التصوف، كذلك واجهت اليابان الغزو التتارى فى القرن الثالث عشر فى وقت متقارب مع ذلك الذى واجهت فيه الأمة الاسلامية ممثلة فى الدولة المملوكية هذا الغزو،

كما أن ارسال محمد على للبعثات الدراسية إلى أوروبا سبق بسنوات نفس النهج الذى اتبعته حكومة "ميجى" اليابانية فى هذا الصدد، وجاء تبنى اليابان لأول دستور لها بعد ثمانى سنوات من تبنى مصر لدستورها الأول فى مطلع الثمانينات من القرن التاسع عشر، كما أن بناء خطوط سكك حديدية فى مصر لأول مرة تزامن مع بنائها فى اليابان.

ولا شك أن الرؤية اليابانية للحوار مع العالم العربى والاسلامى مازالت فى بداية تبلورها وتحتاج إلى سد الفجوة الخاصة بغياب علاقة قاعدية بين دوائر المثقفين والاكاديميين والاعلاميين على الجانبين مما يوجد علاقة شخصية مباشرة تنهى حقب الابتعاد الجغرافى وتنزع عن علاقة اليابان مع العالم الاسلامى اقتصارها على مجرد البحث عن مصدر للطاقة.

على هامش حوار الحضارات الإسلامى/اليابانى

خلال زيارة رئيس الوزراء اليابانى "كوازومى" للقاهرة منذ أكثر من عام وفى مباحثاته مع الرئيس محمد حسنى مبارك برز بشكل واضح موضوع حوار الحضارات والثقافات والأديان كأحد الموضوعات التى كانت محور الحديث فى ضوء الأولوية التى يوليها الجانبان الاهتمام، سواء فى سياق علاقاتهما الثنائية أو فى إطار جدول أعمال كل منهما فى مجمل علاقاته الدولية. ونجد أنه من الهام إعطاء القارئ عرض وتحليل لخلفية موضوع حوار الحضارات من منظور علاقات اليابان الخارجية، خاصة مع العالم الإسلامى.

فقد أطلق وزير الخارجية اليابانى الأسبق "يوهاى كونو" مبادرته الداعية لحوار حضارات بين اليابان والعالم الإسلامى خلال جولته فى منطقة الخليج فى يناير ٢٠٠١، وتحديدا فى محاضرة له بجامعة قطر فى الدوحة، [٢] وهى المبادرة التى جاءت بدورها بعد انضمام اليابان إلى المبادرة الإيرانية فى الجمعية العامة للامم المتحدة لإعلان عام ٢٠٠١ عاما للحوار بين الحضارات. إلا أن هذه المبادرة لم تترجم بشكل عملى وملموس إلا فى أبريل من عام ٢٠٠٢ فى شكل الندوة الأولى لحوار الحضارات بين اليابان والعالم الإسلامى والتى نظمتها وزارة الخارجية اليابانية بالتعاون مع وزارة الخارجية البحرينية ومركز البحرين للدراسات والبحوث، وعقدت فى المنامة فى أبريل ٢٠٠٢.[٣]

إلا أن هذه الفترة المنقضية ما بين إطلاق مبادرة "كونو" وعقد ندوة المنامة لم تضع هباء، بل شملت عملية إعداد متانية ومتعمقة من الجانب اليابانى للتشاور مع الأطراف الإسلامية،

خاصة الرئيسية منها، بهدف استطلاع رأى هذه الأطراف حول السبل المثلى لتفعيل هذه المبادرة. وفى مرحلة مبكرة كان التصور هو عقد ندوة المنامة حول موضوع التعاون الفنى بين اليابان والعالم الإسلامى، خاصة دول الخليج، فى مجال تحلية مياه البحر، إلا أن الآراء سرعان ما اتفقت على الحاجة لإجراء حوار عام ومفتوح أولا بين الطرفين اليابانى والإسلامى بشأن موضوعات التعاون وقضاياه ونطاقه بين الطرفين قبل الولوج إلى مسائل محددة، خاصة تلك ذات الطابع الفنى والمتخصص.

وبالرغم من خروج وزير الخارجية "كونو" من التشكيلة الوزارية بعد أشهر قليلة من إطلاق مبادرته، فإن الحكومة اليابانية أكدت استمرار التزامها بالمبادرة وتمسكها بها باعتبارها مبادرة للدولة اليابانية وليس مجرد مبادرة شخصية للوزير "كونو".

وقد استفادت اليابان من تنظيم جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو فى أبريل ٢٠٠١ لحلقة نقاش مغلقة ومحدودة عن موضوع حوار الحضارات، دعى إليها أيضا كاتب هذه السطور بصفته الشخصية، حيث شارك عدد كبير من الخبراء اليابانيين المعنيين بحوار الحضارات وتعرفوا على رؤية بعض الأطراف الإسلامية مثل مصر وإيران وماليزيا لموضوع حوار الحضارات.(٤)

كذلك أرسلت الخارجية اليابانية وفودا من الخبراء والأكاديميين المعنيين بتطبيق المبادرة إلى عدد من الدول الأساسية فى العالم الإسلامى للتشاور حول الطرح الأمثل لبدء الأنشطة الخاصة بتنفيذ هذه المبادرة. وشملت الجولة مصر التى حضر إليها فى مايو ٢٠٠١ "البروفيسور يوزو إيتاجاكى" الذى سبق اصلا أن قام بصياغة مشروع مبادرة "كونو"، وذلك بالاشتراك مع "البروفيسور إيجوتشى"، وعقد جلسة مع مختلف المسئولين عن موضوع حوار الحضارات بالخارجية المصرية، كما عقد عدة لقاءات مع مجموعات من المثقفين المصريين المعنيين بموضوع حوار الحضارات، وألقى محاضرة أمام المجلس المصرى للشئون الخارجية حول الرؤية اليابانية لحوار الحضارات. وقد ساهمت هذه الجولة فى بلورة توافق آراء بشأن الحاجة للقاء تمهيدى موسع تشارك فيه اليابان والدول الإسلامية لصياغة برنامج عمل مفصل لحوار الحضارات اليابانى الإسلامى.

وعقدت ندوة المنامة فى ظل جدول أعمال مكون من ثلاثة بنود هى: الإسلام والعولمة، الإسلام والعلاقات الدولية، وأخيرا وليس آخرا التعايش والتفاعل بين العالم الإسلامى

واليابان. وشارك فيها ٣٥ مشاركا من اليابان ومصر وإيران ودول مجلس التعاون الخليجى الستة والأردن والمغرب واليمن وتونس، حيث شارك من مصر كل من الأستاذ الكبير الدكتور أحمد كمال أبو المجد، والأستاذ الدكتور محمد السيد سليم مدير مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وكاتب هذه السطور بصفته الشخصية. وحسن فعل مركز البحرين للدراسات والبحوث بتجميع الأوراق والتدخلات والمناقشات التى دارت خلال الندوة ونشرها أخيرا فى مجلد واحد باللغتين العربية والانجليزية.

وفى إطار تناول الندوة لموضوع الإسلام والعولمة، أجمع المشاركون اليابانيون والمسلمون على حد سواء على أن مفهوم العولمة مازال غامضا ويحتاج للمزيد من الجدل والحوار كى يتبلور بشكل أكثر تحديدا. وفرق بعض المشاركين بين الإسلام كدين يهدف إلى تعاون البشر مع بعضهم البعض فى ظل منظومة عالمية تحترم التنوع، وبين بعض التفاسير التى قد يستغلها البعض لاتهام الإسلام بالتطرف، علما بأن هذه الظاهرة ليست مقصورة على المسلمين وحدهم. وقد دعا المشاركون إلى ضرورة تصحيح الأفكار المغلوطة التى حاول البعض الترويج لها بهدف تشويه صورة الإسلام والمسلمين، وإلى قيام حوار صريح ومتعمق فيما بين المسلمين وبينهم وبين غيرهم على الأصعدة الثقافية والسياسية والاقتصادية بهدف إثراء مسيرة الحضارة البشرية، وإلى التفرقة بين العولمة من جهة والأمركة من جهة أخرى وتحرير مفهوم العولمة من أى مركزية غربية أو سيطرة نموذج واحد. ومقابل حرمان العالم الإسلامى ومجمل العالم الثالث من ثمرات العولمة، طالب المشاركون بالعدل والمساواة حتى تكون العولمة عالمية بإنسانيتها وإيمانها بالتعددية والاختلاف ولا تكون أداة لنهب ثروات الشعوب وطمس هوياتها أو إذابتها فى هويات أخرى.

أما تناول الندوة لموضوع الإسلام والعلاقات الدولية فقد شهد سعى المشاركين من العالم الإسلامى إلى التأكيد على حقيقة أن الإسلام يشجع المسلمين على إقامة علاقات مودة وصداقة مع البلدان غير الإسلامية والتعاون معها بغرض تحسين الأوضاع وظروف الحياة الإنسانية عبر العالم، وإبراز أن الإسلام يدعو 'لى حل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية ومن خلال الحوار. وقد فند المشاركون من العالم الإسلامى مقولات صدام الحضارات فى بعض الدوائر الغربية باعتبارها لا تعكس بصدق الواقع التاريخى، حيث أنه عبر القرون ارتبط الإسلام بحوارات مع أبناء العقائد والثقافات الأخرى على أساس الاحترام المتبادل.

ولاحظ بعض المشاركين أن هناك فى الغرب من يتعمد إظهار "الجهاد" باعتباره دعوة للحرب متجاهلا مركزية مفهوم "جهاد النفس" فى الإسلام.

ورفض الجانب اليابانى اعتبار أوروبا وسيطا بين اليابان والعالم الإسلامى ودعا إلى التعارف المباشر بين الجانبين عبر التبادل الإعلامى والتعليمى والثقافى والمعلوماتى، وإلى النظر فى اعتماد عملية تفاعل متواصل بين الجانبين على الصعيد الثقافى وعدم اقتصار الحوار بين الجانبين على أنشطة منفصلة أو موسمية. وأجمع المشاركون أيضا على أن الإرهاب لا دين له ولا قومية وليس مقصورا على حضارة بعينها، ودعوا إلى إدماج المبادىء الإسلامية الداعية للتعايش السلمى والتعاون فى القانون الدولى، وإلى الرد – عبر المطبوعات – على ما ينشر فى الغرب من كتابات متحيزة ضد الإسلام.

أما القطاع الثالث الذى تناولته الندوة، وربما يكون الأكثر خصوصية ولكنه الأكثر التصاقا بموضوع هذا المقال، فكان المعنى بالتعايش والتفاعل بين الحضارتين اليابانية والإسلامية. وكان يوجد شبه اجماع بين المشاركين فى الندوة من الجانبين اليابانى والإسلامى على حد سواء على النظر إلى الحضارة الأخرى باعتبارها تمثل تجربة مختلفة فى اللقاء مع الغرب. وبالمقابل فإن الجانبين أقرا بما هو مشترك بين الحضارتين مثل وجود تراث دينى مختلف عن المسيحية، والاعتزاز بتاريخ من الثقافة العريقة والرفاه الاقتصادى والاجتماعى، وأخيرا التعرض للتهديد الاستعمارى الغربى الحديث. كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين المسلمين كثيرا ما نظروا إلى اليابان باعتبارها تجربة ناجحة فى التحديث دون التغريب.

إلا أن أوجه التشابه تلك لا تحول دون الإقرار بوجود تباينات بين التجربتين، ومنها الاختلاف فيما حققته كل منهما فى مجال التحولات الاقتصادية، والنهضة العلمية والتكنولوجية، وتحديث النظام التعليمى، ومقدار النجاح فى تحقيق تزاوج بين الثقافة الأصلية العريقة والثقافة الغربية الحديثة، وبناء نظام سياسى ديمقراطى. وأظهر الحوار وجود نقص فى معلومات كل طرف عن الطرف الآخر، وبالتالى أكد الحاجة إلى مواصلة الحوار بينهما. ويعتبر الجانب اليابانى أن ما مرت به البوذية من حركة إصلاح فى حقبة الـ "كماكورا" وما حدث من تطوير فى نظام التعليم فى عهد الـ "ميجى" وتأثير الكونفوشية على قيام سلطة مركزية سياسية، كل ذلك أدى إلى نجاح تجربة التحديث اليابانية. وهناك الإجماع على أن

تحقيق تفاهم متبادل افضل بين اليابان والعالم الإسلامى سيساهم فى صياغة عالم افضل وأكثر تجانسا، وسيقلل من هيمنة النموذج الغربى على المجتمع الدولى.

ومن هذه الخلفية، تأتى اقتراحات الترجمات المتبادلة للأعمال الكلاسيكية لكل حضارة إلى لغة أو لغات الحضارة الأخرى، وتنظيم ورش عمل ومجموعات بحثية مصغرة ومشتركة بين الجانبين الإسلامى واليابانى تركز على موضوعات محددة بعينها. ولكن الحوار اليابانى الإسلامى يتطلب مسبقا فيما بين الدول الإسلامية لبلورة استراتيجية موحدة للدول الإسلامية تجاه الحوار. كما يؤخذ على الحوار الإسلامى/اليابانى التركيز من جانب الطرف اليابانى على البعد الاقتصادى فى علاقاته مع الدول العربية والإسلامية. ولاشك أن تركيز الحوار على فئات الشباب والطلاب وتركيزه على فرص وآفاق وتحديات المستقبل سيكون له آثار إيجابية على الحوار بين الطرفين. وتكمن آلياته مثلا فى برامج التبادل الطلابى

إلا أن التساؤل الأكثر اهمية هنا يرتبط بالوسيلة المثلى لمتابعة هذا الحوار وضمان استمراريته ومواصلته. وإذا كان البعض دعا إلى إيجاد كيان مؤسسى دائم لإدارة حوار الحضارات الإسلامى/اليابانى، على غرار معهد العالم العربى فى باريس مثلا أو فى شكل مركز ثقافى أو هيئة نظامية، فإن آخرين يدعون بالمقابل إلى انشاء لجنة متابعة لهذا الحوار لا تقتصر على المسئولين الحكوميين، وإنما يجب أن تشمل فى عضويتها ايضا أكاديميين وإعلاميين وصحفيين وغير ذلك. وفى كل الأحوال فإن هناك تخوف من أن يتحول إضفاء أى طابع مؤسسى على الحوار إلى جعله عملية بيروقراطية روتينية تفقد وضوح الرؤية والهدف. ومن الهام النظر إلى حوار الحضارات الإسلامى/اليابانى كمقدمة ضرورية وكجزء لا يتجزأ من حوار أشمل بين العالم الإسلامى وحضارته من جهة وبين دول آسيا غير الإسلامية التى لها حضارات عريقة مثل الصين وكوريا.

حوار الحضارات مع اليابان: دروس وآفاق

دار الحديث منذ فترة عن استضافة مكتبة الإسكندرية لندوة عن حوار الحضارات مع اليابان. وتجىء هذه المبادرة كحلقة فى سلسلة متصلة من المبادرات والفعاليات والأنشطة من جانب اليابان وعدد من الدول العربية والإسلامية فى اتجاه إقامة جسور للتحاور الحضارى بين الطرفين.

وجاءت الحلقة الأولى فى هذه السلسلة من الجانب اليابانى ممثلة فى مبادرة وزير الخارجية اليابانى الأسبق "يوهاى كونو" فى يناير ٢٠٠٠، والتى طرحها خلال جولة خليجية له. وشمل الطرح اليابانى حينذاك بعدا سياسيا وآخر ثقافيا وثالث تقنيا. ثم أعقب ذلك مشاورات ثنائية قام بها مفكرون وأكاديميون يابانيون - كانوا هم الذين وقفوا فى المقام الأول وراء بلورة مبادرة "كونو" - بشكل ثنائى مع العديد من الدول العربية والإسلامية، سواء تمت هذه المشاورات فى طوكيو أو فى عواصم هذه الدول، مثل القاهرة وطهران وغيرهما.

كما نجحت اليابان فى توظيف جامعة الأمم المتحدة – التى تستضيفها طوكيو – فى نفس اتجاه مبادرتها للحوار مع العالم الإسلامى بشكل خاص ولتعزيز دورها فى إطار حوار الحضارات على الصعيد العالمى على وجه العموم، خاصة فى ضوء تبنى الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ عاما للحوار بين الحضارات منذ قرارها فى هذا الشأن فى نوفمبر ١٩٩٧ بمبادرة إيرانية. وقامت الجامعة بتنظيم عدة ندوات ومؤتمرات فى هذا الاتجاه دعى إليها مشاركون من عدة دول عربية وإسلامية من بينهم كاتب هذه السطور.

وجاءت الخطوة الثانية فى حوار الحضارات مع اليابان ممثلة فى استضافة الخارجية اليابانية بالاشتراك مع مركز البحرين للدراسات والبحوث لمؤتمر حول حوار الحضارات اليابانى/الإسلامى استضافته العاصمة البحرينية المنامة فى أبريل ٢٠٠٢، وشارك فيه عدد هام من المسئولين والمفكرين والإعلاميين والأكاديميين من الجانبين كان منهم كاتب هذه السطور أيضا، وكان له عدة محاور منها "الإسلام والعولمة"، "دور الإسلام فى العلاقات الدولية"، وأخيرا "خصائص حوار الحضارات الإسلامى/اليابانى".

وجاءت آخر خطوة أساسية فى نفس الاتجاه فى شكل مؤتمر استضافته العاصمة الإيرانية منذ اشهر بالتعاون بين الحكومتين الإيرانية واليابانية حول ذات الموضوع ومثل مرحلة متقدمة فى هذا الحوار، وأكد استمرار الحكومات اليابانية المتعاقبة فى تبنى مبادرة "كونو" باعتباره موقفا للدولة اليابانية وليس موقفا شخصيا أو فرديا لـ "كونو"، أو موقفا حزبيا أو حكوميا مؤقتا.

ومن الهام أن نقف قليلا لاسترجاع فعاليات حوار الحضارات مع اليابان وتدبر مسيرته حتى الآن لكى يمكن استخلاص دروس مستفادة تساهم بشكل إيجابى فى إثراء آفاق هذا

الحوار واستشراف أدوات منهجية وموضوعية لتطويره وربما توسيعه ليشمل مجالات جديدة أو مراجعة آلياته.

ونطرح هنا رؤية تحليلية ونقدية للقضايا الأساسية التى برزت من الناحية الفعلية خلال دورات الحوار الحضارى مع اليابان حتى الآن، وذلك بعيدا عن جداول الأعمال الرسمية السابقة على بدء تلك الدورات. والقضية الأولى التى ظهرت من خلال ممارسة الحوار هى التباين بين طبيعة الحضارة اليابانية القديمة مقارنة بالحضارة العربية الإسلامية. وأعنى هنا أنه بينما تتصف الحضارة اليابانية القديمة بأنها ذات ثوب فضفاض، وأن الأحكام الواردة فيها بشكل قاطع محدودة للغاية وتتصل أساسا بشعائر مثل الميلاد والزواج والوفاة وليس بالمعاملات أو القضاء أو الحكم أو الاقتصاد أو المجتمع. وبالمقابل، فإن الحضارة العربية الإسلامية – كما نعرف جميعا – اتصفت بالشمول من جهة تغطية مختلف مناحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والقانونية والأخلاقية، أيا كانت التباينات الموجودة فيما بين مختلف المفكرين المسلمين ومدارسهم عما إذا كانت هذه التغطية تقتصر على المبادىء العامة أو أنها تسرى على كل التفاصيل أو ما بين ذلك.

وتكمن الأهمية فى هذا الفارق ليس لحد ذاته – وهو هام بلا شك – وإنما فى دلالته وانعكاساته على مضمون وشكل اللقاء بين كل من الحضارتين والحضارة الغربية الحديثة. فعندما حدث اللقاء بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية الحديثة كان بين حضارتين يمثل كل منهما كلا متكاملا يغطى مختلف مجالات النشاط الإنسانى والمجتمعى، ويحمل كل منهما بداخله منظومة شاملة من القيم والمعايير والمرجعيات تدعى بها امتلاك الحقيقة إن لم يكن احتكارها. وبالتالى، جاء هذا اللقاء عصيبا، حادا، ولم يخل من عنف فى عدد من الحالات امتد تاريخيا أحيانا إلى عقود، إن لم يكن قرون، وذلك لأن كلا من الحضارتين لم ترض بأقل من انتصار كامل. من جهة الحضارة الغربية الحديثة، كان هذا الانتصار يعنى ليس السيطرة العسكرية والاقتصادية والاستراتيجية والأمنية على بلدان العرب والمسلمين فحسب، وإنما عنى بنفس الدرجة من الأهمية، إن لم يكن أكثر، فرض نسقا قيميا ومنهج تفكير وطريقة حياة تضمن جميعها القدرة على الاستمرار فى السيطرة سالفة الذكر من خلال تبعية ثقافية وفكرية للغرب على مستوى الشعوب والنخب على حد سواء. ومن جانبها، رفضت الحضارة العربية والإسلامية، بالرغم مما كانت تمر به من فترة جمود وتراجع خلال توقيت لقائها بالحضارة الغربية الحديثة، الإقرار بأن الهزيمة العسكرية

والسياسية والاقتصادية تستلزم بالضرورة تسليم للثقافة الغربية بالتفوق والسعى لتقليدها ومحاكاتها، بل اتخذت من البعدين الدينى والثقافى منطلقا لشحذ الهمم للمقاومة على كافة الجبهات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أما على صعيد اللقاء بين الحضارة اليابانية والحضارة الغربية الحديثة، فكانت معالم اللقاء وتوقيته مختلفة. فهى وإن جاءت فى ظروف هزيمة عسكرية أيضا على يد الغرب، فإنها جاءت متأخرة زمنيا بأكثر من قرن ونصف من لقاء الحضارتين الإسلامية والغربية الحديثة، وفى ظروف دولية جسدت انتصارا وتوسعا لتلك الحضارة الغربية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. أما من حيث معالم اللقاء فكانت بين حضارة بها مساحات واسعة مفتوحة للاستعارة من حضارات أخرى فى مختلف مجالات الحياة طالما تتفق مع عدد من الخطوط الإرشادية ذات الطبيعة الأخلاقية التى تحتويها الحضارة اليابانية القديمة، وبين حضارة أخرى دخلت مرحلة متقدمة من تطورها وتبلورها فى شكل أفكار ومؤسسات وانساق قانونية ونظم قيمية، وتحولت الليبرالية من فلسفة سياسية الى منظومة متكاملة تغطى السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة.

أما القضية الثانية التى قفزت الى الواجهة فهى واقع أنه بينما تمثل دولة واحدة الحضارة اليابانية القديمة والنهضة اليابانية الحديثة، فإن الحضارة العربية والإسلامية تمثلها عدد من الدول يفوق الخمسين. ومكمن المفارقة هنا انه بينما يتسم التعبير عن الحضارة اليابانية – قديمها وحديثها – بالتناغم والانسجام، فان أشكال -بل ومضامين – التعبير عن الحضارة العربية والإسلامية تتعدد بتعدد هذه الدول، ناهيك عن أنها تتعدد داخل كل دولة بشكل مشابه للتعدد داخل اليابان ذاتها بالنسبة للتعبير عن حضارتها. وعلى الصعيد العملى، عنى ذلك انه بينما تتحدث الوفود اليابانية فى دورات حوار الحضارات اليابانى الإسلامي برسائل واحدة او متقاربة ولغة خطاب مكررة او على اقل تقدير متشابهة، فان الطرف الآخر يعانى بالضرورة من تباينات فى الظروف والإطار الاجتماعي والتطور التاريخي، وهى كلها امور تنعكس فى صورة تعدد للأطروحات وربما اختلافها. ويرتبط هذا العنصر ايضا بتفاوت درجة التحديث الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافى داخل كل قطر إسلامي وهو ما يؤدى بدوره الى رؤية مختلفة لمعطيات التراكم الحضارى العربى الإسلامي وتفسيرات متباينة لتراث هذه الحضارة. وفى ضوء هذا العامل، فان المبادرة بقيت الى حد كبير فى يد الجانب اليابانى باعتباره الأفضل تحضيرا لأوراقه والأكثر قدرة على طرح مشروعات وأفكار تتفق

مع مصالحه ورؤيته، خاصة وان الطرف اليابانى هو صاحب مبادرة حوار الحضارات الإسلامي اليابانى أصلا، وبالمقابل فان هامش تحرك الجانب الإسلامي كان محدودا نسبيا ومقصورا على عدد محدود من الدول الإسلامية مثل مصر وإيران والبحرين وغيرها .

وننتقل الى القضية الثالثة التى نتناولها هنا وهى تختص بالقطاعات التى رأى كل طرف ان الطرف الآخر متأخرعنه فيها، ولكن بالمقابل رأى كل طرف ان الطرف الآخر قادر على الاستفادة منه بشأن ما حققه فى بعض المجالات. فعلى سبيل المثال، رأى الجانب اليابانى أنه أمام العالم الإسلامي فرصة الاستفادة مما حققته الثقافة الاجتماعية اليابانية المعاصرة من إدماج حقوق المرأة طبقا لمعايير الحضارة الغربية الحديثة المهيمنة على الصعيد العالمى مع قيم ثقافية تقليدية وعريقة متأصلة فى الحضارة اليابانية بشأن دور المرأة فى المنزل وعلاقتها بالرجل، ولكن برز هنا كما ذكرنا أيضا التباين بين الدول الإسلامية ذاتها بشأن وضعية المرأة ودروها فى كل مجتمع من مجتمعاتها . وبالطبع كان ميدانا آخر اعتبرت اليابان نفسها فيه نموذجا يحتذى به - كما هو متوقع - هو التحديث الاقتصادي وإحداث طفرة فى هذا المجال كما وكيفا . كذلك كان هناك حرص يابانى على إبراز النجاح فى تطوير نموذج للديمقراطية فى فترة زمنية قياسية وبالرغم مما روج له فى السابق من تعارض الديمقراطية مع الإطار القيمي السائد فى اليابان منذ فجر حضارتها وحتى قبل الحرب العالمية الثانية. إلا أن الانتقادات من الجانب الإسلامي أبرزت أن هذا التحول نحو الديمقراطية كان مفاجئا ومفروضا من الخارج وتم تحت أسنة حراب الاحتلال الأمريكي بعد الهزيمة فى الحرب العالمية الثانية. إلا أن الرد اليابانى كان نجاح المجتمع اليابانى فى التأقلم مع معطيات الديمقراطية السياسية وتوظيفها لخدمة المصالح الوطنية والاقتصاد والمجتمع. وعلى الجانب الآخر، ينظر بعض المشاركين عن الجانب الإسلامي فى موضوع تفشي الفساد فى الحياة السياسية والاجتماعية اليابانية، واعتبروا أن الجانب اليابانى لديه ما يستفيد فيه من الجانب العربى والإسلامي فى مجال تأثير إحكام النظام القيمي والأخلاقي الاجتماعي وتمثيله رادعا ووازعا فى مواجهة انتشار الفساد على نطاق واسع اكثر فاعلية من الرادع القانونى. وأخيرا هنا، اتفق الجانبان فى الرؤى بشأن مركزية دور الأسرة فى المجتمع والتربية وضرورة المحافظة على هذا الدور وعلى ترابط الأسرة كوحدة أساسية.

أما القضية الرابعة فتتعلق باختلاف تعامل كل طرف مع النظام الدولى الحديث والمعاصر. فاليابان كانت دولة استعمارية مارست الاستعمار واحتلت شعوب أخرى لعقود، وبالمقابل فان

الغالبية العظمى من الدول الإسلامية كانت ضحية للظاهرة الاستعمارية وعانت من ويلاتها ودفعت غاليا من استقلالها السياسي والاقتصادي والثقافي، وبالتالي تولدت لديها حساسية -ليست فقط على مستوى النخب ولكن على مستوى الشعوب ذاتها - تجاه أي مساس بالاستقلال على اى من هذه الجبهات بعد تحقيق استقلالها الرسمي ورحيل قوات الاحتلال عنها، وهي حساسية لا توجد لدى الجانب الياباني نظرا لعدم تعرضه للاحتلال سوى نتيجة الهزيمة في الحرب العالمية الثانية ولفترة وجيزة. وترتب على ذلك سهولة قبول الجانب الياباني للاستعارة من الآخر بل وبتحويل معايير لديه الى اتباع معايير خارجية دون ان يرى ذلك مساسا باعتبارات الكرامة الوطنية طالما حققت هذه التغييرات مصالح ملموسة له على الصعيد الوطني والدولي، بينما يصعب على غالبية الدول الإسلامية قبول الإملاء من الخارج او الخضوع لتهديدات أجنبية او اتباع نموذج صاغته أطراف خارجية حتى لو أدى ذلك الى تحقيق مصالح مادية لهذه الدول.

هكذا عرضنا لبعض القضايا والإشكاليات التى افرزتها الجولات التى دارت حتى الآن لحوار الحضارات الإسلامي الياباني على الصعيدين الثنائي والجماعي والاسهامات الأخرى ذات الصلة بهذا الحوار، ولا شك ان الحوار كان مفيدا للغاية في تحسين فهم كل طرف للآخر وتجربته وخصوصيته دون الحاجة لوسيط، سواء كان الغرب أو غيره، وبالتالى ساعد على واقعية رؤية كل طرف للآخر وتقديره للأرضية التى ينطلق منها ومن ثم تفهم دوافع الطرف الآخر ووسائله وغاياته، وهو أمر يتعين الحرص على مواصلته واستمرار تطويره لتحقيق تلك الأهداف المرجوة من ورائه، وهو أمر لا شك فى ان فيه مصلحة للطرفين، وخاصة للطرف العربى والإسلامي فى ضوء التزايد المطرد فى أهمية اليابان على الصعيد العالمى فى مختلف المجالات وليس المجال الاقتصادي فقط.

هوامش الفصل الخامس:

(١) كانت أول فرصة للنقاش مع اليابانيين فى هذا السياق هى زيارة لليابان مع وفد من معهد الدراسات الدبلوماسية المصرى فى يونيو ١٩٨٥، ثم سنحت فرصة زيارة أخرى فى سياق برنامج تبادل أكاديمى مصرى/يابانى فى أبريل ٢٠٠٠، وأخيرا جاءت زيارة ثالثة لطوكيو بدعوة من جامعة الأمم المتحدة للمشاركة فى ندوة حول حوار الحضارات فى أبريل ٢٠٠١، ومن أهم الحوارات ما جرى مع كل من البروفيسير "إيتاجاكى" والبروفيسير "ياماأوتشى" والبروفيسير "إيجوتشى"، والثلاثة كانوا أصحاب بصمة هامة فى مبادرة حوار الحضارات اليابانية التى أطلقها وزير الخارجية الأسبق "كونو" وتطوراتها اللاحقة.

(٢) محاضرة "يوهاى كونو"، "المبادرة اليابانية لحوار الحضارات"، جامعة الدوحة، قطر، يناير ٢٠٠١.

(٣) صدرت أوراق ومناقشات هذه الندوة فى مجلد باللغتين العربية والإنجليزية عن مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، ٢٠٠٣.

(٤) تقرير مداولات ندوة جامعة الأمم المتحدة بطوكيو عن حوار الحضارات، طوكيو، أبريل ٢٠٠٢ (صدر فى يونيو ٢٠٠٢).

الفصل السادس

رؤى أوروبيــــــــــــــــــــية

حوار الحضارات الإسلامي/الأوروبي

* قضايا وأطروحات

لحوار الحضارات مسارات متعددة، بعضها متوازى، والبعض الآخر متفرع من بعضها البعض، والبعض الثالث يصب فى بعضه البعض. ومنذ انطلاق دعوة حوار الحضارات فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين استأثر العالم الإسلامي بنصيب الأسد فى هذه الدعوة والمبادرات التى أطلقت فى إطارها والمسارات التى تولدت عنها. وضمن هذه المسارات يبرز المسار الإسلامي/الأوروبي ليس فقط لأسباب تاريخية تتصل بالتفاعل بين العالم الإسلامي وأوروبا لقرون طويلة تراوح التفاعل فيها بين الحرب والسلام والتعاون، ولكن لأن التداخل بين العالم الإسلامي وأوروبا الآن بات متشابكا فى مجالات عديدة وكل منهما يؤثر فى الآخر بمعدلات غير مسبوقة فى ضوء ما نعيشه من ثورة مواصلات واتصالات وتكنولوجيا وعلوم، وملايين المسلمين يحملون هويات أوروبية، والعلاقات الاقتصادية والتجارية المتشعبة، والتواصل السياسي وتعقد الأبعاد الاجتماعية للعلاقة من حقوق إنسان لحقوق أقليات وحقوق امرأة وغير ذلك.

أخذ الحوار فى السنوات الماضية فى التصاعد على شكل عقد مؤتمرات عديدة كان أخرها فى الدوحة وباريس وبيروت ضمن مدن أخرى كثيرة على الجانبين الإسلامي والأوروبي، ولكننا نقصر مقالنا هنا على عرض وتحليل وتقييم فعاليات محطة واحدة ليست الأخيرة زمانيا، ولكننا نزعم أنها الأهم نوعيا حتى الآن وهى الاجتماع الأول - والأخير حتى الآن - لمنتدى حوار الحضارات بين منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي والذى استضافته مدينة استنبول التركية فى ربيع ٢٠٠٢.[١] ولا يكمن تميز هذا الاجتماع فى أن المدينة الذى استضافته تمثل تجسيدا حيا وفعالا وإنسانيا على تواصل الحوار الأوروبي/ الإسلامي بمختلف السبل عبر قرون طويلة، ولا فى طابعه المؤسسي الذى جعله ينظم تحت مظلة منظمتين كل منهما يمثل المجموعة التى من المفترض أنها تعبر عنها، ولا فى شمول القضايا التى تناولها من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأخلاقية بل ودينية أحيانا،

والأبعاد الكونية والإقليمية لهذه القضايا، ولكن أيضا، وربما هذا هو الأهم، فى الطابع الصريح والشفاف لما شهده المنتدى من نقاشات وحوارات ومجادلات.

فمن الناحية التنظيمية اكتسب المنتدى ميزة هامة منذ البداية ألا هى أن المشاركة فى جلساته وحلقات النقاش به لم تكن مقصورة على المسئولين الرسميين، وإنما شملت الأكاديميين والإعلاميين والباحثين والكتاب والمفكرين من العالمين الغربي والإسلامي، وأحيانا من دول ليست أعضاء لا فى الاتحاد الأوروبي ولا فى منظمة المؤتمر الإسلامي. وعكست تركيبة تلك الجلسات والحلقات هذا التنوع بشكل إيجابى، ودار الحوار فيما بين المشاركين بطريقة مفتوحة وبلا قيود أو حدود وبدون تسجيل لمحاضر رسمية أو الالتزام بنصوص مكتوبة، بل دار النقاش بصراحة تكاد تكون غير مسبوقة فى اجتماعات عامة ومفتوحة بهذا الشكل.

وإذا انتقلنا من الجوانب الإجرائية إلى تلك الموضوعية، نجد أن كل جانب دعا الآخر إلى الصراحة والمباشرة فى طرح مصادر قلقه من الجانب الآخر بدون مواربة أو لف ودوران، كما أقر الطرفان بأن هناك قيم عالمية مشتركة بين كافة البشر ولا يمكن التحجج بالخصوصية الثقافية للهروب من استحقاقاتها، وأن التحديات التى تواجه البشرية اليوم تستوجب إحياء قيم التضامن الإنساني والسعى الجماعي لصياغة نظام إنساني عالمي جديد. وكان هذا تقدما إيجابيا فى الاتجاه الصحيح من جانب المشاركين على اختلاف هويتهم. الأمر الايجابي الآخر الذى أسفر عنه المنتدى هو إقرار المشاركين بأنه لا تفوق حضارى أو ثقافى لأحد على الآخر، بل أن وزير الخارجية الألمانى يوشكا فيش اعتبر الإقرار المسبق بالمساواة بين الثقافتين الأوروبية والإسلامية والتداخل فيما بينهما شرطا لنجاح الحوار بين الطرفين. أما الأمر الإيجابي الثالث الذى تم الاتفاق عليه هو عدم وجود حاجة لإقامة هيكل مؤسسي أو بيروقراطى جديد للجمع بين التجمعين بحجة متابعة تنفيذ نتائج المنتدى وذلك تحت مسمى آلية أو سكرتارية أو غير ذلك لأنه لا حاجة لإنشاء مثل هذه البيروقراطيات الجديدة الإضافية ولكن الحاجة هى لروح جديدة.

وعندما عبر كل طرف عن همومه ومصادر قلقه تجاه الطرف الآخر تكشفت الأمور بشكل واضح وبلا مبالغة أو تقليل. فالمشاركون من الغرب عبروا عن مخاوف بشأن أوضاع المرأة فى العالم الإسلامي، بل وأحيانا طرحوا تساؤلات حول موقف الإسلام كدين من المرأة وحول

قضية الحجاب بشكل أكثر تحديدا، البعض منهم انتقد موقف العالم الإسلامي المتحفظ من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان على إلغاء عقوبة الإعدام. وركز آخرون من المشاركين من الغرب على مسألة حقوق الأقليات فى الدول الاسلامية، خاصة المسيحيين، بما فى ذلك حقوقهم فى ممارسة شعائرهم الدينية دون قيود، وقارن البعض بين ذلك وبين الإرث التاريخي للتسامح لدى المسلمين القدامى تجاه غير المسلمين فى عصور ازدهار الحضارات الإسلامية، بينما انبرت أقلية مثل المستشرق الأمريكي برنارد لويس تحاول أصلا نقض مقولة أن التسامح لازم الحضارة الإسلامية لقرون طويلة وتشكك فى هذه الحقيقة وفى أصولها النظرية فى العقيدة الإسلامية، وانطلق من هناك ليؤسس لما يدعيه من مواقف سلبية وغير متسامحة للإسلام إزاء قضايا الأقليات والرق والمرأة. كما استفسر بعض المشاركين من الغرب عن العلوم الدينية التى يتم تدريسها فى المناهج التعليمية بالدول الإسلامية ودعوا لمراجعتها والتدقيق فيمن يقوم بتدريسها حتى لا تمنح الفرصة للمتطرفين لبث التعصب والكراهية تجاه الآخر فى عقول الأطفال منذ الصغر. وطالب البعض منهم بألا تقتصر المراجعة فى العالم الإسلامي على مناهج التعليم والقائمين عليها ولكن تمتد الى وسائل الإعلام وما يبث بها والقائمين على توجيهها، ودور الدولة فى الحالتين. ولم يفت هؤلاء الإشارة إلى غياب خطاب حقوق الإنسان تعليميا وإعلاميا – وليس فقط سياسيا وثقافيا – فى العالم الإسلامي بالقدر الكافي والحاجة إلى تصحيح هذا الخلل. ولم يمر المنتدى دون أن ينبرى من صفوف الغربيين المشاركين من يدعو العالم الإسلامي للكف عن إلقاء اللوم بشأن كل مشكلاته على عوامل خارجية مثل الغرب وإسرائيل والاستعمار والافتراض الدائم بوجود مؤامرة خارجية من جانب الأطراف الخارجية ضد العالم الإسلامي، كما لم تغب الدعوة لساسة المسلمين ومفكريهم وشيوخهم لإدانة العنف المسلح، حتى ولو كأداة للمقاومة.

وعلى الجانب الإسلامي، كان من المنطقى والمتوقع أن تظهر دعوات تلفت النظر لضرورة حل القضية الفلسطينية ومجمل الصراع العربى الإسرائيلى على أساس حق إسرائيل فى الوجود والأمن وحق الفلسطينيين فى الدولة المستقلة وحل عادل بشكل خاص لقضية القدس على أساس حق الحياة والعبادة لأبناء الديانات الثلاثة مع صيغة ما للمشاركة فى السيادة، وعلى أن يسرى ذلك على بقية النزاعات التى يكون أحد أطرافها دولة إسلامية بحيث يتم الالتزام بالحلول العادلة والمنصفة. وفى هذا الإطار، طرحت الأسئلة حول الحاجة لمراجعة ميثاق الأمم المتحدة الذى وضع فى ظل هيمنة غربية على النظام الدولى وإصلاح الأمم المتحدة

بشكل أعم لتكون أكثر عدالة. وعلى مستوى مختلف عبر مشاركون من العالم الإسلامي عن قلق إزاء تفسخ وضعية الأسرة فى المجتمعات الغربية وما يصاحب ذلك من انحلال أخلاقى واجتماعى باعتبار الأسرة هى الخلية النواة فى المجتمع، وعبروا عن قلق - موازى للقلق الغربى من العداء للغرب فى العالم الإسلامى - تجاه الترويج للعداء للإسلام فى بعض الكتب الدراسية ووسائل الإعلام الأوروبية والغربية.

وسعى العقلاء من الطرفين إلى التحذير من مخاطر الاصوليات الحديثة على الجانبين وغيرهما والتى لا يهمها سوى فرض فهمها المطلق للحقائق من منطلق الادعاء باحتكار الحقيقة وحدها.

وهكذا، وبالرغم من أن هذا المنتدى جاء تاليا لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحرب فى أفغانستان ولكنه سابق على حرب العراق فقد طرحت فيه العديد من القضايا التى صارت اليوم أكثر إلحاحا وتعقيدا وتشابكا وتصاعدت خطورتها ومازالت لا تجد إجابة وربما لم يبدأ الحوار الجدى بشأنها بعد. وكان من المهم متابعة دورات هذا المنتدى بشكل منتظم ودورى — حتى ولو بدون سكرتارية دائمة له كما تم الاتفاق فى استنبول - ولكن تعطل عقد دورة ٢٠٠٣ بسبب حرب العراق وما خلفته من انقسام ليس فقط بين العالم الإسلامي والغرب ولكن داخل المعسكر الغربى ذاته، ثم تعطل عقد دورة ٢٠٠٤ بسبب الخلاف حول تمثيل ما يسمى بجمهورية شمال قبرص التركية وهو ما لم يحدث توافق حوله، فهل تنجح الجهود ويتم تفعيل الأنشطة لعقد دورة جديدة لمنتدى حوار الحضارات بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وربما تنضم له أطراف دولية أخرى مؤثرة وذات صلة ربما بصفة مراقب.

ملاحظات على هامش موقف اليسار الإيطالى

من تداعيات أحداث ١١ سبتمبر وما بعدها على حوار الحضارات

عقب مرور أكثر من أربعة سنوات على أحداث ١١ سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية، وأكثر من ثلاث سنوات على الحملة العسكرية الأمريكية على افغانستان، وأكثر من سنتين على الحملة المماثلة على العراق، فقد يكون من المفيد، وفى حدود المتاح حاليا، تحليل جانب واحد من جوانب ما أفرزته تلك الأحداث، بل وتناول هذا الجانب من أحد زواياه فقط، ونعنى هنا تناول موضوع حوار الحضارات الذى دفعت به الأحداث منذ ١١ سبتمبر إلى الواجهة،

وسنتناول هنا تحديدا موقفا بذاته نتوقف عنده ونحلله سعيا وراء دلالاته وكيفية الاستفادة منه لتعريف العالم غير الإسلامى بحقيقة الإسلام وتعبئة القوى المتعاطفة مع العرب والمسلمين فى الغرب وحماية الجاليات الإسلامية وذات الأصول العربية المقيمة هناك.

والموقف الذى نحن بصدده هو البيان الذى أصدره حزب اليسار الديمقراطى الإيطالى (الشيوعى سابقا) [٢] تعليقا على التصريحات الشهيرة لرئيس الوزراء الايطالى وزعيم تحالف الشمال اليمينى برلسكونى والتى اتسمت بالسلبية تجاه الإسلام وتلت بفترة وجيزة اتهام الإدارة الأمريكية لأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة بالمسئولية عن هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى نيويورك وواشنطن. ولقد تحدث برلسكونى فى هذه التصريحات عن عظمة الحضارة الغربية وتفوقها على الحضارة الإسلامية، كما اتهم الحضارة الإسلامية بعدم الحض على احترام حقوق الإنسان، وغير ذلك من الآراء التى عرفها القراء فى حينه وتصب فى نفس هذا الاتجاه، وذلك حسبما نقلت وكالات الأنباء وإن كان برلسكونى قد ذكر لاحقا أن تصريحاته أخرجت عن سياقها

إلا أنه إذا كان من الطبيعى أن يكون رد فعل الدول العربية والإسلامية -سواء حكومات أو وسائل إعلام أو مثقفين أو غير ذلك - غاضبا وعنيفا ومطالبا بسحب التصريحات المنسوبة لرئيس الوزراء الايطالى أو الاعتذار عنها، فإن الملفت للنظر - خاصة لغير المتعمقين فى معرفة ودراسة الخريطة الفكرية والسياسية فى الغرب - كان البيان الذى أصدره الحزب الشيوعى الايطالى (حزب اليسار الديمقراطى) والذى ذكر فيه أن تصريحات "الملياردير" برلسكونى وتصرفات "الملياردير" أسامه بن لادن كفيلة بتحويل مقولة "صدام الحضارات" إلى نبوءة تحقق نفسها، وبترجمة أحداث ١١ سبتمبر إلى كونها من مظاهر هذا الصدام.

وللتعرف على دلالات بيان اليسار الشيوعى الايطالى، علينا أن نرجع قليلا إلى الوراء لنعرف موقف الشيوعيين الإيطاليين عن مسألة حوار الحضارات وصدامها، وهو موقف يتشابه فى كثير من عناصره مع موقف اليسار الشيوعى والتقدمى فى أوروبا بشكل عام. فهذا اليسار قد أوضح منذ البداية أن مقولة صدام الحضارات التى تم الترويج لها فى أعقاب نهاية الحرب الباردة، ما هى إلا غطاء للتمويه على تنفيذ أهداف الاستراتيجية الرأسمالية الغربية العالمية الجديدة فى زمن ما بعد المواجهة بين الرأسمالية والشيوعية، وهى

استراتيجية متعددة الأبعاد العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية وتشمل بسط سيطرة مباشرة أو بالوكالة على كافة المناطق الحيوية فى العالم بالنسبة لمصالح الرأسمالية سواء لموقعها الجيواستراتيجي أو لتحكمها فى طرق نقل ومواصلات برية أو بحرية أو خطوط أنابيب أو لامتلاكها موارد طبيعية أو خامات تحتاجها متطلبات عملية التراكم الرأسمالي، أو لوجود أسواق استهلاكية بها للسلع الغربية أو فرص استثمارية مغرية للاقتصاديات المتقدمة. كما تضمنت هذه الاستراتيجية تلبية مطالب المجمع الصناعى/ العسكرى فى الغرب، وبشكل خاص فى الولايات المتحدة الأمريكية، فى تشغيل آلة الحرب بشكل دورى وعدم تعطيلها بشكل دائم بما يوفر ساحة لتجربة أحدث إنتاج الترسانة العسكرية الغربية وتكنولوجيتها المتقدمة، وبما يوجد أيضا صراعات مسلحة تكفل توفير أسواق ومستهلكين لمنتجات هذه الترسانة.

وبالتالى، فإن اليسار الشيوعى الغربى عموما –والإيطالى على وجه الخصوص – قد رأى فى الترويج لمقولة صدام الحضارات تشويشا على الغايات الحقيقية التى يجرى تنفيذها من قبل الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتزييفا للوعى عبر نقله من وعى بصراع ذى طبيعة طبقية محليا وعالميا إلى ما يسمى بصراع حضارات وثقافات وأديان. وعلى هذه الخلفية يمكننا فهم بيان الحزب الشيوعى الايطالى تعليقا على أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتصريحات كل من أسامه بن لادن وبرلسكونى، والذى يمثل تجسيدا لرؤية متميزة فى الغرب قد لا نتفق مع منطلقاتها الأيديولوجية وفرضياتها السياسية، ولكنها فى إدانتها لليمين *القومى – خاصة الجناح المتشدد فيه بنزعته العنصرية – فى الغرب، ولليمين الدينى –* بنزعته الانعزالية والتكفيرية تجاه "الأخر" – فى العالم الإسلامى تصب من الناحية العملية فى نهاية المطاف لخدمة التيارات الفكرية والقوى السياسية المستنيرة والمتقدمة فى العالمين العربى والأسلامى الداعية إلى حوار حقيقى للحضارات، ليس مقصورا على مناقشات نظرية ومحافل أكاديمية بل مرتبط بالواقع العالمى من جهة اتصاله بمطلب إعادة هيكلة العلاقات الدولية على أسس ديمقراطية وتحويل حوار الحضارات إلى عمل مشترك وتضامن دولى لإقامة نظام دولى يتصف بالعدالة، ولمساعدة الدول الإسلامية –وهى فى مجملها دول على طريق النمو – فى مجابهة مشكلاتها من فقر وجهل ومرض وغياب للخدمات الأساسية والتغلب على الفجوة المعرفية والعلمية والتكنولوجية عبر طريق ملائم لثقافة هذه الدول وإرثها

الحضارى ونظامها القيمى، وذلك وصولا إلى إنجاز تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية حقيقية متسقة مع خصوصية تطورها التاريخى.

كما يستدعى هذا الموقف لليسار الايطالى إلى الانتباه حقيقة هامة ظلت غائبة فى معظم الأحيان عن برامج عمل حكومات الدول العربية والإسلامية منذ عقود، وهو غياب ارتبط بظروف الحرب الباردة ورغبة معظم الدول العربية والإسلامية حينذاك تجنب الظهور بمظهر من يأخذ جانب طرف دون أخر، ونعنى هنا تحديدا الحاجة الملحة لبناء جسور تفاهم واتصالات منتظمة ودورية بين الدول العربية والإسلامية من جهة والأحزاب والقوى ومنظمات المجتمع المدنى فى العالم غير الإسلامى بصفة عامة، والغرب بصفة خاصة، من جهة أخرى، والتى تكون أكثر تعاطفا مع –أو على الأقل تفهما - لقضايا العالم العربى والإسلامى، خصوصا للذاتية الحضارية والثقافية للعرب والمسلمين سواء فى عالمهم، أو المقيمين منهم فى خارج أوطانهم الأصلية بصفة دائمة. وتأتى فى مقدمة هذه القوى غالبية الأحزاب الشيوعية واليسارية وبعض قوى الحفاظ على البيئة (الخضر) وبعض جماعات ما يسمى بالليبرالية الاجتماعية الجديدة، أو حتى قوى وتيارات دينية مسيحية –بل وأحيانا يهودية - ذات توجهات تقدمية وبالتالى منفتحة تجاه الإسلام الحضارى والهوية العربية. وعبر بناء الجسور والتواصل مع هذه التيارات يمكن للعرب والمسلمين مخاطبة الرأى العام فى الغرب بلغة يفهمها ويقدرها وتحقق الحد الأدنى مما هو إنسانى ومشترك بين أبناء الحضارة العربية الإسلامية وأبناء الحضارة الغربية ذات بعض الجذور الإسلامية أيضا. وتوجد أيضا نقابات عمالية ومهنية وتنظيمات شبابية ونسائية واتحادات طلابية وجماعات كتاب ونقاد وغيرهم تتبع نفس الاتجاه وتستحق العناية والاهتمام من الدول العربية والإسلامية كبؤر لبلورة وعى شعبى فى العالم غير الإسلامى متفهم لحقيقة العروبة والإسلام والواقع المعاش للعرب والمسلمين والمشكلات التى يواجهونها. وبالرغم من تباين طبيعة وخصائص ومقاصد هذه القوى فى الغرب مع تلك الخاصة بالعرب والمسلمين فالنتائج العملية تبقى هامة من جهة تشابه المصالح وتقارب الرؤى بهدف تجاوز أجواء تبشر بصدام حضارات وتسعى لإيجاد الظروف الملائمة والعوامل الدافعة لذلك للتعمية على قوى تسعى لتحقيق مصالحها الضيقة النظرة هنا وهناك ولو على حساب أشلاءالآلاف –بل الملايين - من الضحايا الأبرياء أيا كان انتماؤهم الحضارى أو الثقافى أو الدينى أو العرقى أو القومى.

هوامش الفصل السادس:

(1) CD Rom on the proceedings of the OIC-EU Joint Forum, Civilization and Harmony: The Poltical Dimension, Istanbul, Turkey, 12-13 February 2005.

(٢) صدر هذا البيان فى صيغته الأولى فى ٢٩ سبتمبر ٢٠٠١، ثم صدر فى نسخة منقحة وأكثر تفصيلا فى ١٢ أكتوبر ٢٠٠١.

الفصل السابع

وماذا عن العالم العربي والإسلامي ؟

أثر العولمة على الهوية الثقافية فى العالم العربى والإسلامى

يتعين علينا فى بداية هذا البحث [١] أن نقوم بتعريف المفهومين الأساسيين اللذين نسعى هنا للتعرف على أثر أحدهما على الآخر، ونعنى "العولمة" من جانب و "الهوية الثقافية" بصفة عامة. أو فى العالم العربى والإسلامى بشكل خاص من جانب آخر.

تعريف "العولمة":

الواقع أن مفهوم "العولمة" بمدلوله المطلق يمتد تاريخيا إلى القرن الميلادى الخامس عشر[٢] وما تلاه وارتبط هذا المفهوم بعصر النهضة فى أوروبا ثم الثورة الصناعية هناك وما أدت إليه تاريخيا من نشأة الطبقة البرجوازية وتطور النظام الرأسمالى وما ترتب على ذلك من نشأة حركتى الاكتشافات والاستعمار للعالمين القديم والجديد على حد سواء بهدف توفير الأسواق ومصادر المواد الخام وتأمين طرق التجارة وضمان استمرارية عملية التراكم اللازمة لاتساع النظام الرأسمالى.

إذن ما الذى يميز "العولمة" بشكلها الراهن الذى نعيشه فى نهاية القرن العشرين الميلادى وعلى مشارف القرن الحادى والعشرين، وتحديدا منذ نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات؟.

نرى أن ما يميز "العولمة" فى مرحلتها الحالية [٣] هو أمور ثلاث:

أولا. على الصعيد الأيديولوجى والسياسى، أدى انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى السابق والمنظومة الاشتراكية فى شرق ووسط أوروبا وعدم وجود منافسة تتسم بالندية من الصين أو النمور والنمور الجديدة فى جنوب شرق آسيا، أو شبه الجزيرة الهندية، والضعف النسبى لمجمل العالم العربى والإسلامى إلى هيمنة نموذج عقائدى وسياسى واحد يسعى لفرض معاييره ونظامه القيمى على العالم بأسره، ونعنى هنا النموذج الغربى فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأيضا -مع بعض التحفظات - فى اليابان، علما بأن مثقفين أوروبيين ويابانيين يشكون بقوة من أن النموذج السائد ليس هو النموذج الغربى بل الأمريكى ويحذرون من مخاطر "الأمركة" وبالتالى طفا على السطح الحديث عن "نهاية التاريخ" باعتبار الرأسمالية

الليبرالية قد حققت انتصارها النهائى ولم يعد لها من منافس وأصبح بوسعها -فى رأى أنصارها - رسم مسار بقية الإنسانية هذا بالطبع لا يعنى إنكار ظهور آراء عن "الصدام بين الحضارات" تتصور المواجهة القادمة بين الغرب والإسلام وغيره من الحضارات الشرقية بعد انتهاء المواجهة بين الغرب الرأسمالي والشرق الشيوعى المنتميين كليهما فى نهاية المطاف لحضارة واحدة، وهى أيضا آراء نشأت فى الغرب لبواعث عديدة ليس هنا المجال لتناولها تفصيلا.

ثانيا: أن شمول نطاق جولة أوروجواى للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (١٩٨٦ - ١٩٩٣) لعدد كبير من الموضوعات التى كانت تاريخيا تقع خارج حدود المسائل التجارية بمعناها المعروف، مثل الزراعة والاستثمار والملكية الفكرية والخدمات. وتوصلها لاتفاقيات دولية تغطى هذه المجالات وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة بما تشمله من نظام لتسوية المنازعات والسماح بفرض إجراءات عقابية عبر قطاعية من جانب أطراف ضد أطراف أخرى أخلت بالتزامات تعاقدية فى إطار أى من الاتفاقيات التى أسفرت عنها جولة أوروجواى، أن أهمية هذا التطور هو أنه تحقق فى ظل سيطرة الغرب سياسيا واقتصاديا، وجاء كاطار تشريعى ليستكمل فى واقع الأمر ما لم تستطع تحقيقه قرون الاستعمار المباشر وعقود التبادل غير المتكافئ، ولتلعب دور تقنين ممارسات تخدم مصالح الأطراف التجارية والاقتصادية الكبرى فى العالم بالأساس، وتحاول إنهاء مظاهر سيادة الدولة فيما يخص النشاط الاقتصادى والتجارى -ناهيك عن سيطرة الدولة أو سعيها لتحقيق الاستقلال الاقتصادى أو الاعتماد الفردى أو الجماعى على الذات. وتسعى الدول الغربية حاليا، إلى جولة جديدة من المفاوضات "التجارية" تؤدى إلى التوصل لاتفاقيات فى مجالات غير مسبوق شمولها مثل البيئة والتجارة الالكترونية وما يسمى بالمعايير الاجتماعية وغير ذلك، ربما تمهيدا لجولة قادمة تدمج مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان و "الحكم الرشيد" ومكافحة الفساد ضمن مشروطيات التجارة الدولية.

ثالثا: على الأصعدة العلمية والإعلامية والثقافية، حدثت ثورة غير مسبوقة سواء من ناحية الكم أو الكيف فى مجالى المعلومات والاتصالات. فقد تمثلت هذه الثورة فى طفرة هائلة فى تسهيل وتخفيض نفقات وزيادة سرعة جمع المعلومات وتخزينها وتحليلها ونقلها. وكان -ولا يزال - مصدر هذه الثورة وانتاجاتها موطنه فى الغرب، بينما العالم العربى والإسلامى لا يزال فى الأساس يلعب دور المتلقى والمستهلك فى هذا القطاع. وقد لعبت ثورة

المعلومات والاتصالات دورا حاسما فيما يسمى اليوم "بالعولمة" بمعنى تحول العالم بأسره إلى قرية واحدة يعرف كل من فيها ما يدور فى أقصى طرف من أطرافها ويتأثر به ويؤثر فيه.

تعريف "الهوية الثقافية":

أثار مفهوم "الهوية" فى حد ذاته -وما زال يثير - جدلا واسعا [٤] فى صفوف المثقفين، ليس فقط فيما يختص بتعريف المفهوم، بل حتى فيما يتعلق بالإقرار أصلا بوجود هذا المفهوم. فقد اعتبر عدد من المفكرين عبر مسار تاريخ الإنسانية عموما -وفى القرنين الأخيرين على وجه الخصوص - أن الحديث عن الهوية وتعميق الإحساس بخصوصية كل هوية وتمايزها عما عداها هو درب من دروب اختلاق مفاهيم لا وجود لها وإيهام البشر بأنها حقيقة واقعة واستغلال تباين الهويات لإثارة النعرات العدائية فيما بين مجموعات مختلفة من البشر انتهاء بحروب وخراب ودمار يعمان كافة تلك المجموعات لتحقيق مصالح سياسية أو مكاسب اقتصادية واجتماعية لأعداد محدودة من البشر المستفيدين من تلك الحروب. [٥]

ومن جانب آخر فإن تيارا عريضا - لا يتصف بالضرورة بالتجانس الفكرى داخل دوائره - قد رأى فى "الهوية" - مثلها مثل غيرها من المفاهيم السياسية والقانونية والثقافية - جزء من "البنية الفوقية" التى تتحدد معالمها بناء على معطيات "البنية التحتية" الاقتصادية والاجتماعية. [٦]

وأخيرا يوجد تيار ثالث عريض - يضم أيضا فى طياته مجموعات لا تتسم بالتناغم - يرى فى "الهوية" مفهوما محوريا ومركزيا يترتب عليه ويتفرع منه أنساق مفاهيمية ترسم الخطوط التوجيهية العريضة التى تحكم مسار حياة الشعوب والأمم فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. [٧]

وما يعنينا هنا على وجه الخصوص هو أحد المكونات الفرعية لمفهوم الهوية، ونعنى المكون الثقافى الذى لاشك فى أنه يعتبر أساسيا -بالرغم من فرعيته - فى تعريف مفهوم "الهوية" بشكل عام، نظرا لأن الهوية الثقافية يندرج فى إطارها النظام القيمى والأخلاقى والإنتاج الإبداعى الفكرى والأدبى والفنى لكل أمة أو شعب بما يسمح بالتحقق من مدى صدقية وأصالة الحديث عن خصوصية وتمايز هذه الهوية من جهة، ومدى قدرتها على التفاعل مع غيرها من الهويات الثقافية المتواجدة بشكل إيجابى سواء على الصعيدين المحلى والإقليمى، او على الساحة الإنسانية العالمية الرحبة من جهة أخرى.

وعبر تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، تأكد باستمرار وجود هوية ثقافية متميزة للأمة العربية الإسلامية بالرغم من فترات جزر عديدة وأحيانا ممتدة شهدتها مسيرة الخمسة عشر قرنا الماضية. وقد اتسمت هذه الهوية -إلى جانب تمايزها - بالانفتاح والتفاعل الإيجابى ليس فقط مع هويات ثقافية مواكبة لها زمنيا ووجدت فى مناطق أخرى من العالم، بل أيضا مع هويات ثقافية سابقة عليها وأخرى فرعية موجودة داخل الحدود الواسعة لتلك الهوية الثقافية العربية والإسلامية. فقد نجحت تلك الهوية بمرونتها ونزعتها التسامحية فى استيعاب اسهامات ثقافية وفكرية وعلمية ليهود ومسيحيين بل وملحدين عاشوا فى دار الإسلام واسهموا فى تطوير الثقافة الإسلامية بشكل إيجابى بنفس القدر الذى نجحت فيه فى إدماج منتجات ثقافات أخرى رأت أنها لا تتعارض مع جوهر وأساسيات الهوية الثقافية العربية والإسلامية. سواء كانت تلك الثقافات سابقة عليها كالفرعونية والبابلية والفينيقية والرومانية واليونانية، أو مواكبة لها مثل الصينية والهندية والبيزنطية والرومانية. ولا شك أن أحد أسباب تلك المرونة هو التوسع فى رسم حدود تلك الهوية الثقافية للعالم العربى والإسلامى بما جعلها ساحة رحبة تبرز تقدم الأمة العربية الإسلامية وثراءها الفكرى والثقافى وتنوع هذا الثراء ما بين صوفية وفلسفة وفقه وفنون وآداب وغير ذلك من ألوان الثقافة المختلفة.

إلا أن التحدى الأكبر الذى واجه الهوية الثقافية للعالم العربى والإسلامى - ومازال يواجهها - هو المواجهة مع الثقافة الغربية الحديثة التى نجحت إلى حد كبير - وفى طور العولمة الذى سبق التعرض له فى هذا البحث - فى فرض نفسها على بقية العالم باعتبارها الثقافة العالمية أحيانا والثقافة المنتصرة المهيمنة أحيانا أخرى -مدعومة بالطفرة العلمية والتكنولوجية التى ينجزها الغرب بمعدلات متسارعة وبثورة المعلومات التى يكاد الغرب أن يكون محتكرها الوحيد. (٨)

تأثير العولمة على الهوية الثقافية للعالم العربى والإسلامى:

تباينت الرؤى النابعة من داخل العالم العربى والإسلامى إزاء تأثيرات العولمة فى مرحلتها الأخيرة الراهنة على الهوية الثقافية للعالم العربى والإسلامى، وتنوعت الاستجابات الفكرية لهذا التحدى ما بين دعوات قاطعة للمقاومة والصمود والرفض واتجاهات لممارسة النقد الذاتى لإصلاح الحال الداخلية المكونة للهوية الثقافية للعالم العربى والإسلامى حتى تكون

قابلة لإنجاز مهمة التلاقي للمواجهة مع طوفان العولمة، ونصائح بتبين الغث من الثمين ضمن ما تلقى به أمواج العولمة على ضفاف عالمنا الإسلامي من أفكار وقيم ومنتجات قد يصلح بعضها لإنعاش مكونات هويتنا الثقافية بينما يتعين رفض جزء آخر وتنقية جزء ثالث، وأخيرا دعوات إلى تبنى مجمل الثقافة التى تحملها ظاهرة العولمة فى طورها الراهن باعتبارها الوحيدة القادرة على قيادتنا إلى تحقيق نفس درجة التقدم الاقتصادى والتقنى الذى حققه الغرب وتمكننا بالتالى من اللحاق بركب الحضارة الغربية الظافرة.

الواقع أن مختلف هذه الرؤى لا تخرج فى سياقها العام عن مجمل الاستجابات التى سجلها مفكرو العالم الإسلامى ومثقفوه إزاء الثقافة الغربية منذ التلاقى الأول بين الطرفين على هامش الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ من الميلاد وفى المائة عام التالية لذلك، وأن اختلفت بالطبع التفاصيل وتزايدت تعقيدا كما تداخلت أحيانا وتشابكت أحيانا أخرى المعطيات الخاصة بالثقافة الوافدة مما رتب تشابك وتداخل مماثل على صعيد الاستجابات الصادرة عن أبناء الثقافة المحلية. [٩]

وإذا انتقلنا من الكل إلى الجزء ومن المجمل إلى المفصل ومن العام إلى الخاص، نجد أن هناك عددا من التأثيرات للعولمة بشكلها الحالى على الهوية الثقافية للعالم الإسلامى نود أن نشير إليها فى هذا البحث ليس على سبيل الحصر بل لمجرد إعطاء أمثلة متنوعة لهذه التأثيرات واستمالة التفكير المنهجى المتأنى فى كيفية التعاطى معها.

وأرى أن التأثير الأول والأكثر إلحاحا وشمولا فى أن واحد هو ما تحمله ثورة المعلومات فى طياتها.[١٠] ورغم أننا لا نزعم أننا نأتى هنا بجديد، فقد قام مفكرون عرب ومسلمون آخرون بالتعرض لهذا التأثير من قبل فإننا نركز على القول بأن أهم ما فى ثورة المعلومات أنها التجسيد العملى لتأثير التقدم العلمى والتكنولوجى فى مجال الاتصالات على الثقافة فى أكثر صور هذا التأثير مباشرة. ومما لا جدال بشأنه أن العالم العربى والإسلامى حتى هذه اللحظة هو مجرد مستهلك ومتلقى ومادة لهذه الثورة، دونما دور يذكر فى الإسهام فيها سوى من خلال جهد أفراد يعملون كموظفين لدى شركات غربية أو يبيعون قوة عملهم لهذه الشركات دونما دور فى اتخاذ القرار بها مما يترك للغرب دور مركز الإشعاع والقائد فى تلك الثورة التى غطت مجالات تسهيل وتخفيض نفقات وزيادة سرعة جمع المعلومات وتصنيفها وتخزينها وتحليلها ونقلها.

وإذا كانت ثورة المعلومات من الناحية المثالية النظرية البحته قادرة على أن تساهم فى التوحيد بين البشر عبر زيادة تعرفهم على ما يدور فى مختلف أقاليم العالم وعلى ثقافات وإسهامات مختلف الشعوب والأمم على الأصعدة الثقافية والأدبية والفنية، وعلى ما هو قاسم مشترك ضمن ثقافات العالم من قيم وأخلاق ومناهج تفكير وحياة، فإنها تثير على أرض الواقع بعض القضايا التى يطغى عليها الطابع السلبى من جهة تأثيرها على الهوية الثقافية للعالم العربى والإسلامى، وهو الموضوع الذى نحن بصدد بحثه، خاصة وأن التجربة التاريخية قد علمتنا أن الحضارة الغربية فى مراحل تقدمها المختلفة قد وظفت المعلومات لقهر الإنسان والحد من حرياته بنفس القدر التى وظفتها فى مجالات أخرى لتحقيق رفاه الإنسان وحريته.

فثورة المعلومات - مثلها مثل أى ظاهرة تتصل بالإنسان والمجتمعات البشرية - ليست حدثا محايدا أو خاليا من القيم المتصلة به والنابعة من الثقافة التى أنجبته - وهى فى هذه الحالة الثقافة الغربية - ويصدق الأمر نفسه على نوع المعلومات التى يتم تناولها ونقلها وكيفية انتقاء هذه المعلومات وما يحكم هذه العملية من معايير، ثم كيفية توظيف هذه المعلومات والخطوط التوجيهية التى تحكمها. وعبر كل هذه المراحل، فإن هناك عناصر من تلك المعلومات المنقولة - مثلها مثل الثقافة التى تنتمى إليها - متعارضة تماما مع الثقافة العربية الإسلامية وتقاليدها وقيمها وأخلاقها ومثلها العليا بل وقد تدفع - بشكل مباشر أو غير مباشر - إلى إثارة الشكوك حول مصداقية الهوية الثقافية العربية الإسلامية وجدوى التمسك بها فى ظل متطلبات التقدم -حسبما تصوره المعلومات المنقولة عبر الشبكات المختلفة - فى الزمن الحاضر وفى المستقبل، وقد تؤدى أيضا إلى ثقة مبالغ فيها فى القيم التى تحملها الثقافة الغربية ومدى إشباعها لاحتياجات الإنسان المختلفة وايمانها بحتمية انتصارها وتفوقها. وأخيرا قد تؤدى سرعة تدفق المعلومات تلك إلى تجاهل البعد الأخلاقى فى الإنتاج الثقافى بدعوى الحياد والموضوعية والتقنية، أو إلى عدم القدرة على التمييز بين ما هو نافع وما هو ضار فى هذه المعلومات خاصة لدى المتلقين من الشباب قليلى الخبرة فى عالمنا العربى والإسلامى فى أغلب الأحوال بما فى ذلك تشجيع النزعة الاستهلاكية على الصعيد المادى والحض على ازدراء قيم الثقافات المغايرة للثقافة الغربية بديلا عن التعايش والتفاعل معها والتسامح إزائها.

والتأثير الثانى للعولمة فى سياقها الراهن على الهوية الثقافية للعالم العربى والإسلامى يكمن فى سعى دوائر فى الغرب - خاصة عقب انتهاء الحرب الباردة - لفرض نماذج ومعايير بعينها باعتبارها صالحة - بل هى الوحيدة الصالحة - على المستوى الدولى، أيا كانت الشعوب والأمم التى ستطبق عليها. [11] وكلنا على وعى بهذا المسعى على الصعيدين السياسى والاقتصادى، إلا أن له أبعادا ثقافية لا تقل خطورة. وقد يقول قائل بان هذا المسعى يشمل كافة أقاليم العالم، فلماذا إذن الاقتصار على الإحساس بالخطر من جانب العالم العربى والإسلامى دون غيره من شعوب وأمم العالم غير الغربى؟ ومربط الخصوصية بالنسبة للعالم العربى والإسلامى - بحسب رأينا - يكمن فى ان الحضارة العربية الإسلامية لم تكن مجرد شعائر او طقوس مراسمية بل حملت قيما متقدمة بكثير على حال العالم منذ يوم نزول الرسالة على النبى الكريم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وبما غطى مختلف مناحى الحياة للفرد والمجتمع بما فى ذلك من معاملات وفكر وثقافة. وبالتالى فإن الحضارة العربية الإسلامية أرست دعائم هوية متميزة للأمة بما فى ذلك الهوية الثقافية بما يجعلها فى وضع المجابهة مع الثقافة الغربية حاليا، فى حين أن شعوبا وأمما لا يوجد لديها هوية ثقافية متبلورة ومتكاملة مثل حالة العالم العربى والإسلامى، مما يجعل من تعرضها لطوفان الثقافة الغربية قدوم على ما يشبه الخواء الثقافى أحيانا، والثوب الثقافى الملىء بالثقوب الواسعة أحيانا أخرى.

وبالعودة لمسألة فرض النموذج والمعايير نرى أن الأمر وإن كان يتعلق بنماذج ومعايير خاصة بالنظم السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية للدول فإن الأساس يكمن فى الهوية الثقافية.[12] فقد أدرك الدوائر ذات التوجهات الاستعمارية فى الغرب منذ فترة أن محاولة فرض نموذج أو تشريع أو اقتصادى أو اجتماعى بشكل مباشر على الشعوب الشرقية بشكل عام - والشعوب العربية والإسلامية بشكل خاص - هى محاولة محكوم عليها بالفشل إن لم يكن على المدى القصير، فعلى المدى الوسيط أو البعيد، نظرا لأن الثقافة السائدة تشكل قلاعا صلبة الجذور لمقاومة هذه النماذج والمعايير المزدوجة. وبالتالى انتقلت هذه الدوائر إلى نشر الثقافة التى نبعت منها تلك النماذج والمعايير بحيث تكتسب هذه الثقافة بنظامها القيمى وتقاليدها أرضية واسعة فى صفوف شعوب آسيا وأفريقيا -خاصة الشباب - بما يسمح فى مرحلة تالية بضمان وجود قاعدة قوية تساند - بل وتطالب - بتطبيق النماذج والمعايير الغربية - التى هى فى الأساس سليلة للإطار التاريخى/

الاجتماعى لتطور الثقافة والحضارة الغربيتين - فى بلدانها، بما فى ذلك بلدان العالم العربى والإسلامى. ولا يعنى ما سبق القول بأن كل ما فى الغرب شر وكل ما فى الشرق خير، ولكن العنصر الحاسم هنا هو أن ما يحرك أطرافا غربية عند سعيها لإيجاد التربة الخصبة لزرع نماذج ومؤسسات وليدة للثقافة الغربية ليس هو صالح غير الغربيين - بمن فيهم المسلمين - بل هو تحقيق مطامع وأهداف ضيقة الأفق تتصل بهذه الأطراف الغربية، كما أن تلك الأطراف قد تولدت لديها قناعة بأنه ما دام الغرب هو الأكثر تقدما على الجبهتين العلمية والتكنولوجية، فإن هذا يعنى بالضرورة تفوق الثقافة الغربية بما تحمله من قيم ومفاهيم مما يستدعى التعامل معها باعتبارها "الثقافة العالمية" وليست مجرد ثقافة واحدة ضمن ثقافات متعددة تكون مستعدة للانتقال من مرحلة محاولة فرض هيمنة نسق مجموعة نماذج وقيم يعينها إلى مرحلة تعددية ثقافية قائمة على الأخوة الإنسانية والعدالة والمساواة فيما بين الأمم والشعوب بما لا ينفى وجود قيم ثقافية إنسانية مشتركة ولكن يضعها فى إطارها الصحيح المستند إلى الحوار القائم على أساس الاحترام المتبادل وفهم الآخر.

والتأثير الثالث للعولمة على الهوية الثقافية للعالم العربى والإسلامى الذى سنتناوله هنا يتصل بتوظيف منتجات ثورة المعلومات والاتصالات لربط المهاجرين العرب والمسلمين المقيمين فى بلدان غير عربية أو إسلامية بثقافاتهم الأصلية[١٣]. والأمر هنا جد خطير حيث أنه يتصل بعشرات الملايين من العرب والمسلمين المتناثرين فى بلدان أوروبا والأمريكيتين والذين عانوا تاريخيا من الانقطاع الثقافى عن هويتهم الأم، وزادت هذه المعاناة بسبب الآثار السلبية على إدراك الجيل الثانى من هؤلاء وما يتلوه من أجيال - بانتمائهم الحضارى والثقافى للأمة الإسلامية. وجاءت الطفرة فى نقل المعلومات وفى تكنولوجيا الاتصالات لتسمح بنقل الثقافات المحلية للخارج عبر شبكات المعلومات والقنوات الفضائية وتوفر ساحة للتفاعل الثقافى بين عرب ومسلمى الداخل وعرب ومسلمى الخارج مما يساعد أيضا على مراجعة بعض الأفكار التقليدية بهدف إعادة النظر فى صحتها وجدواها دون الرجوع عن الحدود العامة للهوية الثقافية للأمة بمرونتها التى تستوعب هويات فرعية عديدة على أسس لغوية أو غير ذلك. وفى السياق ذاته، فإن نقل أساسيات الثقافة العربية والإسلامية إلى الجيل الثانى وما يتلوه من عرب ومسلمى الخارج يوفر نوع من المناعة الإيجابية تجاه أفكار وقيم تناقض روح وجوهر تلك الثقافة من جهة، ويسهم فى تسليح هؤلاء العرب والمسلمين وأبنائهم وأحفادهم بذخيرة لا تنفد عند الحوار أو الجدال أو التفاعل مع الثقافات الأجنبية التى يوجدون ببلادها مما يسمح

لهم باستيعاب العناصر الإيجابية فى تلك الثقافات وإدماجها بشكل إيجابى فى هويتهم الثقافية من جهة أخرى. وعبر هذا التوظيف الجيد لثورة المعلومات والاتصالات - وهو ما لم يتحقق بالشكل المرجو حتى الآن - يمكن ضمان أن يكون المسلمون فى الخارج جزء من بناء ثقافى واحد يحركه لغة مشتركة وماضى مشترك دونما تجاهل وجود تعددية محمودة داخل إطار هذا البناء.

خـاتـمـة:

لا يرق ما سبق إلى كونه تحليلا شاملا ومتعمقا لكافة أبعاد تأثير العولمة على الهوية الثقافية للعالم العربى والإسلامى وإنما هو مجرد محاولة لإلقاء الضوء على بعض جوانب هذا التأثير وتحليل أبعاده وخصائصه نظرا لاتساع دائرة هذا التأثير وتعدد زواياه مما يستلزم القيام بجهد جماعى منظم لرصد ودرس ذلك التأثير والعمل على صياغة الاقتراحات والأفكار التى تضمن التقليل قدر المستطاع من انعكاساته السلبية -الكثيرة والمتنوعة - وتعظيم الاستفادة مما يوفره من فرص خاصة ما يتصل بإنعاش وتنشيط وإثراء مكونات الهوية الثقافية للعالم العربى والإسلامى عبر توظيف الطاقات الداخلية الكامنة فى الأمة أولا ثم الانطلاق من هناك للتفاعل الإيجابى مع والاستفادة مما يمكن أن تقدمه الثقافات الأخرى من أطروحات تغذى وتدعم القيم الأساسية التى تشكل هذه الهوية.

وعلى العالم العربى والإسلامى أن يتعامل مع المرحلة الراهنة من العولمة باعتبار هذا التعامل مهمة ملحة للغاية حتى لا تفوت هذه المرحلة وتنتقل العولمة إلى طور جديد آخر أكثر تعقيدا قد يسبب إرباكا أكبر للعالم الإسلامى وهويته الثقافية دونما أن يكون قد تم تحقيق أقصى استفادة وأقل ضرر ممكنين من المرحلة الراهنة على أن تكون المعايير الحاكمة هى دوما تلك المستقاة من جوهر الهوية الثقافية للعالم العربى والإسلامى.

وفى كل الأحوال يجب اليقظة لأن للعولمة مخاطرها المحتملة على خصوصية الشخصية التاريخية والاجتماعية للشعوب والأمم، كما أنها قد تمثل مدخلا ثقافيا لإعادة فرض الهيمنة والسيطرة عبر أشكال جديدة لم يكن من الوارد مجرد تصور وجودها فى الماضى تسببت فى إمكان حدوثها بالأساس الثورة العلمية والتكنولوجية فى مجالات المعلومات والاتصالات وما أدت إليه من "عولمة" الإنتاج الثقافى والأدبى والفنى عبر العالم.

حوار الحضارات فى الخطاب السياسى الإيرانى

يحتل موضوع حوار الحضارات مكانة متقدمة ومتميزة فى فكر وممارسات السياسة الخارجية الايرانية، خاصة منذ تولى الرئيس السابق خاتمى مقاليد السلطة فى مايو ١٩٩٧. وسنتعرض هنا لكيفية تناول القيادة السياسية الإيرانية لموضوع حوار الحضارات خلال السنوات الثمانية الماضية، خاصة فى ضوء ما يتردد من أن تلك القيادة سعت لتوظيف مفهوم حوار الحضارات كأداة لإعادة إدماج إيران فى المجتمع الدولى من باب الثقافة الواسع، ولتطبيع علاقاتها بالدول الغربية على وجه التحديد. [١٤]

وإذا بدأنا بالرئيس السابق خاتمى، والذى يعكس شخصية الحاكم/ المثقف، نجد أنه تناول موضوع حوار الحضارات فى مختلف كتاباته ومحاضراته وخطبه ومحادثاته مع زعماء دول وشخصيات دولية أخرى منذ كان وزيرا للثقافة فى عهد الرئيس الأسبق رافسنجانى. ولكننا سنركز هنا بشكل خاص على تناوله لهذا الموضوع منذ توليه رئاسة الدولة عام ١٩٩٧.

وفى كتابه "الإسلام والحوار والمجتمع المدنى"، يشير خاتمى إلى ضرورة أن يتأسس حوار الحضارات على المساواة بين الدول والشعوب والاحترام المتبادل، ويبرز أن الدعوة للحوار جاءت من العالم الإسلامى مما يعكس ثقة بالنفس، ولكنه يقر بوجود مشكلات تواجه العالم الإسلامى أبرزها غياب الوحدة عنه لأسباب داخلية وخارجية، والتناقض المزعوم بين العقل والنقل، وسعى بعض المسلمين للعودة إلى الماضى وهو ما يشكل –فى رأى خاتمى– نزعة رجعية لأن الماضى يمثل هوية ولكن المسلمين عليهم أن يعملوا من أجل الحاضر والمستقبل ويفهموا العالم من حولهم ويستفيدوا من الحضارات والأفكار الإنسانية الأخرى لإحياء مجدهم السابق. ويؤكد خاتمى فى هذا السياق تلازم الدين مع الحرية والتحرير وإلا خرج الدين عن رسالته الإنسانية.

ويرتبط حوار الحضارات فى فكر خاتمى بضرورة عدم ادعاء أية طرف احتكاره للحقيقة، باعتبار ذلك شرطا ضروريا للحوار، على أن يكون الإنسان هو محور هذا الحوار باعتباره الطرف الذى كان هدف كافة الأديان والثقافات إسعاده، كما يؤكد خاتمى هنا وحدة الأديان من حيث التوصيات التى قدمتها بشأن سلوك الإنسان وحياته الاجتماعية والقانونية.

ولا يفوت خاتمى أن يوضح فضل المسلمين فى نقل نتاج الفلسفة الأوروبية القديمة للغرب بالإضافة إلى إثرائهم لتلك الفلسفة، مشيرا إلى أهمية الالتقاء بين روحانية الشرق وعقلانية الغرب، وبين جماعية الشرق وفردية الغرب. و يمارس خاتمى نقدا عميقا للعملية التاريخية المسماة بالنهضة فى التاريخ الحديث للغرب، باعتبارها أدت إلى الحداثة المادية والعقلانية، ولكن مع التضحية بالمكونات الأخلاقية والإنسانية، مما يستدعى حاجة الغرب اليوم بشكل متزايد للانفتاح على العناصر الروحية التى يملكها الشرق لتحقيق التوازن، وبالتالى السلام والأمن والعدل فى العالم، وهو المبرر لدى الغرب للإقدام على حوار الحضارات بنوايا إيجابية.

وبالمقابل، فان خاتمى يقر بشجاعة أن المسلمين الذين علمت حضارتهم الغرب تاريخيا قيمة التسامح، أصبحوا اليوم يحتاجون لتعلم هذه القيمة من الغرب، ويركز بشكل خاص على العلاقة الثقافية بين المسلمين وأوروبا نتيجة الجوار الجغرافى. إلا أنه ينهى عن حالة "الانبهار" بالغرب ويعتبرها عائقا أمام الحوار وليست عاملا مساعدا له. ويتحدث خاتمى بمرارة عن حالة الضعف والتخلف الحضارى التى أصابت الأمة الإسلامية، نظرا لتعاملها السلبى مع الحضارة الغربية، ويقترح لتجاوز هذه الحالة العودة إلى الذات، والفهم السليم والمتعمق للحالة العالمية الراهنة لبعث حضارة إسلامية جديدة تقوم على أساس مفهوم "المجتمع المدنى الإسلامى" القائم على نموذج "يثرب مدينة النبى"، والتى شكلت نقطة القطيعة بين "أيام الجاهلية" و"أيام الله"، وينفى خاتمى أن تكون تلك الدعوة للردة، بل للهوية المشتركة ثقافيا ومعنويا.

ويتعرض خاتمى للنظام العالمى مشيرا إلى اتجاهه إلى التعددية وحاجة المسلمين لمجابهة النزعات الأمريكية التوسعية ولتعظيم مواردهم الداخلية، وبالتالى المشاركة الفعالة فى عملية صنع القرار الدولى، وعلى المسلمين الإسهام فى بناء نظام عالمى إنسانى مما يتطلب إنهاء النزعة نحو اختلاق بعض الأطراف الدولية لأعداء خارجيين استمرارا لما كان ساريا خلال الحرب الباردة، كما على المسلمين أن يكونوا متنبهين للمخاطر المحيطة بأمن الأمة وبقائها مع إمكانية مشاركتهم فى إجراءات تخفيف التوتر وبناء الثقة لتجاوز المرحلة الحالية من سوء الفهم بينهم وبين أبناء الثقافات والأمم الأخرى.

ويعتبر خاتمى أن أحد أهداف الحوار بين الحضارات يجب أن يكون بناء علاقة تقوم على السلام والمحبة والتكامل بين الإنسان والطبيعة، وتنهى قرونا من استغلال وتدمير الطبيعة نتيجة لإعلاء شأن النزعة المادية للحضارة الغربية. إلا أنه يوضح أن الغرب هو الذى يمتلك القوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية مما يتطلب أن يبحث المسلمون عن إجابات للأسئلة التى تواجههم اليوم دون التخلى عن تعاليم الإسلام، ولكن دون العودة إلى الماضى، وأيضا دون نسيان فضل الحضارة الإسلامية وإسهامها فى الحضارة الغربية الراهنة. وينقض خاتمى مفهوم الحرية كما هو موجود فى الفكر الغربى باعتبارها يتجاهل ما يسميه "بالحرية الداخلية"، أى حرية الإنسان من سطوة غرائزه.

ويقر خاتمى بأن العالم وصل إلى درجة من التداخل والتكامل بحيث أن الحياة فيه وحل مشاكله تقتضى جهدا إنسانيا جماعيا يقوم على أساس التعاون والحوار، والروح النقدية التى تقر بنسبية وحدود مختلف الرؤى.

ويتناول خاتمى ثورة المعلومات مشيرا إلى أنها تغطى الجوانب العلمية، وتلك ذات الدلالات السياسية والاجتماعية والثقافية، ويوضح أن على المسلمين أن يستفيدوا من معطيات التقدم العلمى، مع الأخذ فى الاعتبار أن النظريات العلمية خاضعة باستمرار للتبدل والمراجعة، ويصدق هذا بشكل أكبر فى مجال العلوم الانسانية. وتشكل ثورة المعلومات تحديا للشعوب غير الغربية حيث أنها توظف فى احيان كثيرة لخدمة مصالح الغرب ولتعليم غير الغربيين الإقرار بهيمنة وسيادة الغرب. إلا أن خاتمى يوضح أنه لا يدعو للانعزال عن ثورة المعلومات، بل للنضوج الاجتماعى بما يكفى للحكم عليها بشكل صادق والاستفادة منها، مع إدراك أن الحضارة الغربية تمثل الحضارة الغالبة فى عالم اليوم، دون التنازل عن هويتنا، ودون الإقرار بأن كل ما تنقله ثورة المعلومات والاتصالات صحيح.

وينقض خاتمى الافتراض التعسفى لدى الغرب بوجود علاقة حتمية بين التغريب والحداثة والتنمية، ويرفض تعريف الغرب للتقاليد بشكل سلبى، ويوضح أن انتصار الحضارة الغربية جاء على اشلاء ثقافات وحضارات وتقاليد أمم أخرى، وأن القوانين الغربية ليست صحيحة على اطلاقها، لأن مثل هذا القول يتعارض مع الادعاء النسبى للحضارة الغربية. ويركز هنا خاتمى على خصوصية العلاقة العدائية بين الدين والنهضة فى إطار التاريخ الغربى، وهو ما لاينطبق بالضرورة على الشعوب الأخرى، بما فى ذلك المسلمين. ويقر

خاتمى بأن هناك حالة من عدم الانسجام بين الحضارة الغربية الحديثة وحضارة المسلمين القائمة على أساس التقاليد، إلا أنه يشير إلى أن الجمود من جانب المسلمين لا يحل هذه المعضلة، كما أن اتباع مجمل القيم الغربية يزيدها تعقيدا، ويرى اتجاه ثالث الحاجة لاستنهاض الهوية الاسلامية ثم التفاعل الايجابى مع الحضارة الغربية، إلا أن هذا الاتجاه يعجز عن بلورة رؤية موحدة لما يعنيه بالهوية أو لأى جوانب من الحضارة الغربية سيقبل.

كذلك يرفض خاتمى المفهوم الغربى للتنمية واعتبارها وجها آخرا للتغريب، ولا يقبل بوجود وصفة موحدة للتنمية تسرى على جميع الأمم والشعوب، ويشير هنا إلى الازمات الداخلية الحادة التى تواجهها المجتمعات والاقتصاديات الغربية مما يستدعى أن يقوم الغرب نفسه بإعادة النظر فى بعض الركائز الاساسية لحضارته وإلا ستنهار ريادته للانسانية. ويذكر خاتمى أن الحربين العالميتين اللتين شهدهما العالم فى القرن العشرين قامتا فيما بين أطراف غربية.

وبالمقابل، يدعو خاتمى المسلمين لاعادة هيكلة تقاليدهم وتغيير ما يحتاج منها إلى مواءمة مع الاحتياجات الراهنة، باعتبار التقاليد أيضا ليست من المطلقات ويجب نقدها باستمرار، مما سيمكن المسلمين من بناء حضارة إسلامية جديدة تنقذ العالم من أوجه قصور الحضارة الغربية السائدة.

ويرى خاتمى أن لقاء المسلمين بالغرب كان دائما سطحيا ولم ينفذ إلى الاعماق، وربما لمحدودية دور الشعوب الإسلامية فى صنع مصيرها وهيمنة الطغاة على اقدار الشعوب الإسلامية، موضحا أن مفهوم الحرية والتسامح ليسا مطلقين ولكنهما نسبيان ويرتبطان بتأكيد حكم القانون والأخذ فى الاعتبار الإطار التاريخى والاجتماعى لكل مجتمع. ويشير خاتمى إلى أن كل حضارة تعتمد على رؤية خاصة بها للعالم من حولها وتطرح أفكارا جديدة للانسانية، ولكنها تحتاج أيضا للتأقلم مع الواقع المحيط.

ويوضح خاتمى أن الحضارة الغربية نجحت -عبر الثورة العلمية والتكنولوجية - فى تجاوز العديد من ازماتها بنجاح وحقن نفسها بقوة دفع جديدة، ويعتبر الماركسية جزء من الحضارة الغربية، إلا أن الهيمنة الأمريكية الراهنة ستصعد من نزعة "النيو -كولونيالية" مما يؤكد تآكل الحضارة الغربية.

ويرى خاتمى أن الأديان أعم وأشمل من الحضارات، وبالتالى فان الاسلام الذى انتج يوما حضارة سادة العالم قادر اليوم على اعادة انتاج حضارة أخرى تلائم احتياجات العالم اليوم، دون التقليل من القوة الراهنة للغرب، وإرادته للسيطرة على العالم بأسره، حتى لو استدعى ذلك استخدام القوة. ويرفض التعامل مع الغرب من منطلق عاطفى ديماجوجى أو باستخدام العنف أو تبنى التعصب والتطرف، بل يدعو إلى العقلانية فى مواجهة الفكر الغربى مع عدم إنكار دور الغرب فى تحقيق تقدم البشرية على عدة جبهات، وضرورة التعلم والاستفادة مما انجزته الحضارة الغربية.

وبالرغم من إقرار خاتمى بدور الثورة العلمية والتكنولوجية فى إطالة عمر الحضارة الغربية، فانه يكرر مقولة مفكرين إسلاميين سابقين بشأن حتمية الانهيار القريب لتلك الحضارة، ولكنه يضع شروطا حتى يرث المسلمون الحضارة السائدة على الأرض.

وفى كلمته فى إفتتاح المائدة المستديرة الخاصة بحوار الحضارات والتى نظمها اليونسكو وانعقدت بمقر الأمم المتحدة بنيويورك فى ٥ سبتمبر ٢٠٠٠، أوضح خاتمى أن المنطلق الاخلاقى لحوار الحضارات يتمثل فى الدعوة إلى التخلى عن الإرادة المبنية على القوة والتمسك بالإرادة القائمة على الاقتناع والتفاهم بما يؤدى إلى التعاضد والتآلف والمحبة.

وأبرز فى الكلمة الموقع المتميز لإيران كهمزة وصل بين أقصى آسيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وشبه الجزيرة الهندية من جهة وأوروبا من جهة أخرى مما جعل تذوق الثقافات خاصية إيرانية وعكس قدرة المجتمع الايرانى على دمج مختلف الروافد الحضارية داخل الثقافة الإيرانية واقتباس وانتقاء العناصر الملائمة للموروث الثقافى الإيرانى، مع التأكيد على أن الإسلام هو المصدر الرئيسى للثقافة والفكر فى إيران.

وأكد خاتمى أنه ليس بامكان ثقافة ما ان تفرض نفسها على الثقافات الأخرى أو أن تتجاهل خصوصية تلك الثقافات، كما عبر عن القلق مما أسماه فوضى الصور والاشكال الثقافية فى عالم اليوم بما لا يمكن تجاوزها دون الحوار والفهم المتبادل والمشاركة فى الخبرات، خاصة أنه لا يوجد من يستطيع اليوم الحد من حركة المفاهيم الثقافية عبر العالم، مشيرا إلى أن المعرفة الصحيحة تستلزم عدم الالتصاق بالذات حيث يؤدى الابتعاد عن ثقافتنا وأوطاننا إلى معرفة أعمق بها، كما يؤدى الاستغراق فى أعماق وجود الآخر إلى اكتساب العلم والتجربة.

وأوضح خاتمى فى تلك الكلمة أن الحوار يفترض عدم معرفة نتائجه مسبقا حتى يفتح الباب لابداعات الروح الإسلامية، وعلى العلماء والفلاسفة ورجال الدين والفنانين والمفكرين والمثقفين القيام بهذا الحوار بعيدا عن الاعتبارات التى تحكم السياسيين، وذلك من أجل انقاذ البناء المعنوى والشعورى للانسان وعلاقة الانسان بالبيئة. إلا أن حوار الحضارات يستوجب بالضرورة التزاما سياسيا من الدول لانجاحه، وعلى الدول أن تستفيد من قراءة ما شهده القرن العشرين من كوارث بسبب قيام النظام الدولى على أسس القوة وتقديس السلطة.

وأقر بأن الحوار بين الحضارات سيؤدى بالضرورة إلى تأثير متبادل فيما بينها، كما أقر أن مثل هذا الحوار يستلزم اعادة قراءة وتفسير الكتب الكبرى فى الحضارات المختلفة وترجمتها، مع وجود مصاعب بشأن الترجمة من لغات تتسم بالقداسة إلى أخرى ذات منشأ أرضى وعلمانى.

وفى كلمته أمام البرلمان اليابانى (الدايت) فى الأول من نوفمبر عام ٢٠٠٠، أوضح خاتمى أن على البشر أن يستمعوا للآخرين ويسعون إلى فهمهم ويعيدوا هيكلة الرسالة التى تحملها ثقافات الآخرين طبقا لخصوصية وطبيعة ثقافتهم الخاصة، وفقط فى هذه الحالة يصبح حوار الحضارات ذى مغزى وتكون له انعكاسات إيجابية على المفكرين والباحثين من مختلف بقاع الأرض.

وأكد الحاجة الانسانية إلى السلام والحرية والعدالة والأمن والبعد الروحى والقضاء على العنف والتوتر واحترام الكرامة الانسانية والتأكيد على السيادة والحقوق الأساسية للشعوب والتسامح باعتبارها ركائز الحوار لانها تلبى احتياجات حقيقية للبشر.

ولم ينف خاتمى الدلالات السياسية لمشروعه لحوار الحضارات، حيث رأى أن عليه معالجة حاجة هيكل المجتمع الدولى ومؤسساته وأطره التنظيمية إلى تحول يبعد بها عن التوجهات التحكمية والسلطوية ويدفعها تجاه مشاركة أكبر من كل دول العالم فى إعادة بناء النظام الدولى على أساس ثقافة الحوار ومكافحة التمييز.

ونخلص مما تقدم أن آراء خاتمى تتراوح تجاه الحضارة الغربية فى الحدود التى وضعها المجددون الاسلاميون فى نهاية القرن التاسع عشر، خاصة جمال الافغانى ومحمد عبده، مع تأثر واضح بالخصوصية الشيعية للحالة الايرانية. ومن الواضح أن انتماء خاتمى فى نهاية المطاف إلى رجال الدين ضمن المؤسسة الشيعية فى إيران يملى عليه بعض

التوجهات كما يحكم آفاق سياحته الفكرية بشأن الموضوعات الخاصة بالعلاقة فيما بين الحضارات. وهناك حالة تحرك بندولى لدى خاتمى إزاء تفاعل الأخذ والعطاء مع الحضارة الغربية تحكمه مراوحته مواقع التجديديين وتركيبته كرجل دين.

ومن جانبه، أوضح وزير خارجية إيران السابق الدكتور كمال خرازى فى محاضرة له أمام قسم اللغات الشرقية بكلية الآداب بجامعة عين شمس فى شهر فبراير ٢٠٠١ أن عالم اليوم الذى يتسم بثورة الاتصالات والمعلومات يحتاج إلى تكثيف رقعة التبادل العلمى والثقافى فيما بين الدول، خاصة تلك صاحبة الحضارات العريقة التى عليها مسئولية مقاومة سعى الآخرين إلى فرض تصوراتهم وثقافاتهم والاساءة إلى استقلال الآخرين، مؤكدا أن هدف حوار الحضارات هو اثبات الوجود والتعرف على الجذور من منظور حضارى وتأكيد الاستقلال.

وفى مختلف تدخلات وفود إيران فى المؤتمرات التى تعقدها كافة المحافل الدولية والاقليمية ذات الصلة، يبرز موضوع حوار الحضارات، خاصة أن إيران هى التى سبق وأن اقترحت على الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٧ -وفى وقت كانت ترأس فيه إيران منظمة المؤتمر الإسلامى بعد استضافتها قمة تلك المنظمة فى نوفمبر ١٩٩٧ - أن يكون عام ٢٠٠١ عاما للحوار بين الحضارات، كما دفعت فى نفس الاتجاه عبر جهودها فى اليونسكو ومنظمة المؤتمر الإسلامى. وفى هذا السياق، تدخل إيران فى حوار الحضارات مفاهيم التنوع ومجابهة التطهير العرقى، واعتبار حوار الحضارات الوجه الإنسانى لظاهرة العولمة، مع التأكيد على أن الحوار ليس هدفا فى حد ذاته، بل وسيلة لبناء نسق جديد للعلاقات الدولية يتأسس على القناعة بالترابط والمصير الإنسانى المشترك مما يستدعى المشاركة فى المعارف المتراكمة والتجارب الإنسانية، كما يتصل بحقوق جماعية مثل الحق فى التنمية والتعليم والحصول على الخدمات الأساسية وعلى حد أدنى كريم من مستوى المعيشة، وعلى احترام الطبيعة، والتحذير من مخاطر ما تسميه بطغيان عدم الاكتراث بالآخرين، معتبرة أن حوار الحضارات هو البديل لأسلحة الدمار الشامل والمنافسة الاقتصادية المادية اللا محدودة. كما أن حوار الحضارات تدعو له إيران باعتباره مدخلا لفهم المواقف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للآخرين واحتياجاتهم.

وكترجمة لتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية فى اعتماد حوار الحضارات كأداة أساسية وهدف فى ذات الوقت، تبنت إيران العديد من المبادرات ونظمت عدة مؤتمرات بشأن هذا الموضوع، ومن أبرزها ما يسمى بحوار حضارات العالم القديم الذى تشترك فيه إيران مع مصر وإيطاليا واليونان.

ولا شك فى أن إيرن قد نجحت فى فرض موضوع حوار الحضارات على أولوية متقدمة فى جدول أعمال علاقاتها الثنائية، خاصة مع الدول الغربية ودول آسيا، ولتعزيز دورها فى مختلف المحافل الاقليمية والدولية من منطلق ريادتها لطرح موضوع حوار الحضارات مما ساهم إلى حد كبير عبر السنوات الأربعة الماضية فى تحسين صورة إيران لدى العالم الخارجى، خاصة فى الغرب، وأوجد أرضية مشتركة بين إيران والكثير من دول العالم، ودفع علاقاتها مع الكثير من الدول الأخرى – والتى كانت تتصف بالتأزم من قبل – إلى مراحل تطبيع أو الاقتراب منها أو تخطيها إلى مراحل تعاون.

ومن المبكر الحكم على مدى إمكانية استمرار إيران فى التوظيف الناجح لمفهوم حوار الحضارات فى سياستها الخارجية، حيث أنه من غير الواضح بشكل تام ما إذا كان حوار الحضارات توجه مرتبط بشخص الرئيس خاتمى الحاكم/ المثقف أم أنه توجه أصيل لدى النخبة السياسية الإيرانية تفرضه معطيات سياسية وثقافية داخلية وخارجية تتصل بالمرحلة الحالية وما سيتلوها، خاصة أن هناك من يرى أن الدافع لتبنى شعار حوار الحضارات كان اقناع العالم بتحسن الحالة الايديولوجية والسياسية وحالة حقوق الانسان وارهاصات تطوير مجتمع مدنى فى إيران مما يؤدى بدوره إلى انهاء العزلة السياسية وإزالة التوتر مع الخارج وفتح الباب للتعاون الاقتصادى والتجارى والتكنولوجى مع البلدان الأخرى، مع تأكيد ريادة إيران إسلاميا – بالرغم من انتمائها إلى الأقلية الشيعية ضمن المسلمين – وضمان دور لها عالميا خاصة فى مجال مناقشة المعايير الخاصة بأسس النظام الدولى والسعى لعدم إضرارها بمكانة إيران واستقرارها الداخلى. ولا جدال أنه كان على خاتمى خلال السنوات الماضية إقناع قوى فى الداخل الإيرانى، خاصة فى صفوف النخبة الدينية والسياسية والثقافية، بأن طرحه لحوار الحضارات لا يتناقض مع أهدافهم وتطلعهم للحفاظ على الصيغة السياسية التى افرزتها ثورة فبراير ١٩٧٩ فى إيران.

رؤية تاريخية

ومقارنة لشروط ومقومات "النهضة"

الحديث هذه الأيام، بل ومنذ فترة من الزمن قد يرجع إلى ما بعد هزيمة الدول العربية عام ١٩٦٧ أمام إسرائيل، عن الحاجة لمشروع جماعى للنهضة سواء اقتصر النطاق الجغرافى لهذا المشروع على مصر بحدودها القطرية، أو دول عربية وإسلامية أخرى بذاتها، أو امتد ذلك ليشمل مجمل الوطن العربى أو الأمة الإسلامية، وقد يكون من المفيد هنا التعرض لهذا المفهوم بقدر من التفصيل بغية التعرف على ما يحمله من مضامين وما يحتوى عليه من مكونات وما يجسده من أهداف.

فمفهوم النهضة ليس مقصورا على شعب دون آخر، أو مرحلة تاريخية أو حالة اجتماعية دون أخرى، فهذا المفهوم وإن نشأ أصلا فى إطار "الرينيسانس" التى بدأت فى أوروبا فى القرن السابع عشر الميلادى، فإنه كان الشعار الذى جسد مطالب شعوب وأمم كثيرة غربية أو شرقية وجمع حوله نضال قوى اجتماعية وسياسية وتيارات فكرية متعددة ومتباينة نظرت إلى مفهوم "النهضة" باعتباره بلورة لما حددته هذه القوى والتيارات من أهداف أملتها ما تعتنقه من عقائد وأيديولوجيات.

وبرغم أن عددا من القوى الاجتماعية والاقتصادية والتيارات السياسية والثقافية فى بلدان الجنوب التى رفعت شعار النهضة قد عرفت هذا المفهوم بشكل مماثل أو متقارب مع مضمون هذا المفهوم فى تاريخ تطور الفكر والمجتمعات الغربية، فإن هناك قوى وتيارات أخرى رفضت أى محتوى متصل بمعطيات الحضارة الغربية للنهضة المنتظرة وأكدت ما أسمته الخصوصية الحضارية والتمايز الثقافى والفكرى لشعوبها فى مواجهة الغرب. وربما يرجع ذلك بالأساس – وضمن عوامل أخرى – إلى التجربة الاستعمارية التى طغت على علاقة هذه الشعوب بالغرب المتقدم وصبغت هذه العلاقة بصبغة سلبية. كما تجدر الإشارة هنا إلى أنه داخل كل فريق من الفريقين الداعين للنهضة بشكل متأثر بالغرب أو مستقل عنه توجد تباينات فرعية، فعلى سبيل المثال يوجد داخل المتأثرين بالمفهوم الغربى للنهضة تيارات مختلفة منها من يتبع النسق الليبرالى أو شبه الليبرالى ولكن منها من يتبع –ولا يزال برغم انهيار القوة السوفيتية وتفكك الاتحاد السوفيتى – مفاهيم اشتراكية تتفاوت فى درجة

اعتدالها أو راديكاليتها طبقا لمحددات عديدة تتصل بالسياق التاريخى والإطار الاجتماعى والاقتصادى للدولة المعنية.

كذلك فإنه بين صفوف القوى الداعية لمشروع النهضة من يرتكز على مقومات نابعة من تراث الشعب وتقاليده وتاريخه، دينية وقومية، وتوجد تمايزات بين من يتشدد فى رفض كل ما هو "أجنبى" أو "غربى" وبين من يرى إمكانية الاستفادة من بعض أوجه تقدم "الخارج" بشرط عدم المساس بجوهر وأهداف النهضة التى تمليها اعتبارات الخصوصية التاريخية.

ومن المهم هنا أن نتوقف لنضرب مثلا بمشروع النهضة الذى حمله جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده فى نهايات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، الذى وإن كان عند الأفغانى وكذلك عند محمد عبده –خاصة فى فترة ما قبل فشل الثورة العرابية ونفيه إلى خارج البلاد – امتد ليشمل الحديث عن نهضة أشمل عنيت فى أغلب الأحيان بالأمة الإسلامية ككل وفى أحيان أخرى تحدثا عن نهضة شرقية أو عربية أو شمال أفريقية، أو حتى مجرد على مستوى وادى النيل، وقد اختلف النطاق الجغرافى لمشروع النهضة المطروح من حالة إلى أخرى طبقا –وتبعا – للتطورات الإقليمية والمحلية التى واكبت هذه الدعوة.

إلا أنه برغم اختلاف الظروف الدولية والإقليمية الآن عن تلك التى كانت سائدة وقت مشروع النهضة الذى حمل لواءه الأفغانى وعبده، فمن المثير للدهشة أننا نجد أن الكثير من التحديات والمشكلات التى واجهت العالم العربى والإسلامى فى نهايات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وسعى الأفغانى وعبده لبلورة سبل مواجهتها والإجابة عنها من خلال مشروعيهما للنهضة تكاد تكون هى نفسها التحديات والمشكلات التى تواجهها الأمة الإسلامية والوطن العربى أحيانا، ولو بقليل أو كثير من الاختلاف فى تفاصيل وجزئيات أو جوانب هامشية وفرعية.

فقد واجه الأفغانى قضايا متعددة ولكنها متشابكة برغم أنها عكست مستويات مختلفة من التحدى، فعلى صعيد كانت هناك الهجمة الاستعمارية الغربية التى بدأت منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، ولم تقتصر هذه الهجمة على المستوى الفكرى والسياسى فحسب، بل امتدت لتشمل مستويات مثلت للأفغانى ومفكرى العالم الإسلامى الساعين للنهضة حينئذ خطرا بالغا: واقصد بها المستويات الثقافية والدينية والفكرية للتحدى الغربى. فقد بدأ هاجس ما يسمى "الغزو الثقافى الغربى" قريبا جدا من الواقع سواء من خلال نشاط

الإرساليات التبشيرية التى انتشرت تحت حماية السفارات والقنصليات الغربية، والتى لم تخف المسلمين وحدهم بل أيضا الجماعات المسيحية ذات الجذور التاريخية فى الأرض العربية - مثل اقباط مصر - أو من خلال العمل على تغيير نظام التعليم والقضاء سواء سمي هذا التغيير "تحديثا" أو "تغريبا"، بحسب التوجه الإيديولوجي للواصف.

إلا أن هناك مستوى آخر للهجمة الغربية لم يكن أقل خطورة ووعاه منذ مرحلة مبكرة عدد من مفكرى العالم الإسلامي وبعض العناصر التى اكتسبت وعيا سياسيا متقدما من أبناء الطبقة الوسطى الصاعدة حينذاك، وهو البعد الاقتصادى للاستعمار الغربى الذى تجسد فى فرض معدلات مرتفعة للمديونية على عدد من البلدان العربية والإسلامية كفخ نصب لهذه الدول واستدرجها تدريجيا من التبعية الاقتصادية إلى غياب السيطرة على القرار السياسى، والحصول على امتيازات تحولت إلى احتكارات وحقوق استغلال لموارد وثروات وأسواق الشعوب العربية والإسلامية.

وفى مواجهة هذه الهجمة الغربية المتعددة الأبعاد والمستويات، كانت صيحة الإيقاظ التى أطلقها الأفغانى محذرا من انتشار وتغلغل الظاهرة الاستعمارية الغربية فى أنحاء الأمة قطرا بعد قطر، إلا أن هذه الصيحة كان لابد لها أن تعالج الواقع الداخلى للأمة والذى رأى الأفغانى –ومعه محمد عبده - أن مواجهته ضرورة حتمية قبيل افتراض استعداد الأمة لمجابهة "العدو" الخارجى، فماذا كان الحال داخل العالم الإسلامي؟ نستطيع القول أنه بحلول منتصف القرن التاسع عشر كان قد وضح ما أصاب الخلافة العثمانية –التى كانت تغطى معظم العالم الإسلامى - من تدهور وجمود على مستوى البنية السياسية والعسكرية والهياكل الاقتصادية والأطر الثقافية أدت كلها إلى عجز شبه كامل عن الذود عن أقاليم الخلافة وحدودها، واضطرت للجوء إلى تحالفات تكتيكية ومرحلية مع أعداء بعيدين جغرافيا فى مواجهة أعداء "أكثر قربا" وهو ما أدى إلى خسارة على طول الخط للخلافة، ومن ورائها لاستقلال الشعوب التى انضوت تحت لوائها، والتى وإن رضيت بحكم العثمانيين باعتباره فى نهاية المطاف حكما إسلاميا رغم ما اتسم به كثيرا من حالات ظلم كان من الصعب عليها القبول بحكم أجنبى ليس مختلفا فى اللغة فقط بل وأيضا فى الدين والانتماء الثقافى والحضارى والتاريخى والجغرافى.

وهكذا، كان من الطبيعى أن تشمل صيغة النهضة عند الأفغانى وعبده فى نهايات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ما من شأنه إحياء عوامل القوة الكامنة داخل الأمة الإسلامية وتعزيزها، ولو تطلب ذلك الاستعارة من منتجات العلم الحديث الذى كان فى حوزة الغرب "الاستعمارى" حينذاك، وصولا إلى تثبيت ركائز الوحدة الإسلامية على أسس سليمة وواعية لتكون وحدة حقيقية قادرة على تعبئة جماهير المسلمين فى مواجهة "العدو" القادم. ولذلك تراوحت مواقف الأفغانى وعبده بين تحبيذ مخاطبة عامة المسلمين مباشرة وحثهم على أخذ زمام المبادرة بأيديهم وصولا "للنهضة" الداخلية كشرط ضرورى لمواجهة التحدى الخارجى، وبين الأمل فى إقناع الحكام بالعدول عن ممارساتهم التى أوصلت العالم الإسلامى وأقطاره إلى حالة من الضعف و"القابلية" للاستعمار (وهو التعبير الذى استخدمه لاحقا المفكر الإيرانى الراحل د. على شريعتى) التى وصل إليها، واستدراك الأمر وتصحيح المسار وصولا إلى توفير شروط النهضة ومقوماتها داخليا بما يمثل أساسا للصمود أمام الغزوة الخارجية. ومن هنا جاء تعاون الأفغانى مع السلطان العثمانى عبد الحميد الثانى لبعض الوقت بغية الترويج لفكرة الجامعة الإسلامية، وكذلك اتصالاته أحيانا مع حكام إيران حينذاك.وإذا جاز لنا المقارنة بين الأوضاع التى كانت سائدة فى العالم العربى والإسلامى فى نهايات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وما يواجهه العرب والمسلمون حاليا، فإننا نجد -كما أسلفنا الذكر - تشابها كبيرا فى التحديات وإن اختلفت الأشكال والظروف الإقليمية والدولية.

فما زال العالم العربى والإسلامى فى مجمله يواجه واقع التخلف واتساع الهوة بينه وبين العالم المتقدم، ومازالت محاولة الإجابة على التحديات المثارة تتراوح بين النقل الكامل لكل ما أنتجته الحضارة الغربية المتقدمة، وطرح الانطلاق من مرتكزات محلية سواء وطنية أو قومية أو دينية، أو أطروحات توفيقية تحاول الجمع بين هذا وذاك، بالإضافة إلى أطروحات أخرى ثائرة على كل الخيارات المطروحة ورافضة لها جميعا. إلا أن الإجماع هو على وجود التخلف وإن اختلفت الآراء حول توصيف معالمه وأسبابه وسبل مواجهته والتغلب عليه. ومن المسائل مثار الجدل فى هذا السياق الموقف من العلم الحديث والتطور التكنولوجى المتلاحق والمتسارع بشكل غير مسبوق. ومن الدعوة للأخذ بهذا العلم ومناهجه ومنتجاته، إلى الاكتفاء بالحصول على ما أنتجه العمل والتكنولوجيا فى الغرب، ومن الحديث عن الفصل بين منتجات العلم والإطار الاجتماعى الذى أفرزه إلى الحديث عن الارتباط غير القابل للانفصام

بينهما، ومن قبول بمجمل الاكتشافات العلمية والتكنولوجية إلى رفض مطلق لها ولأى منتج تولد عنها.

وتواجه الأمة العربية والإسلامية اليوم كما واجهت فى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين واقع التجزئة، ومرة أخرى تتباين محاولات مجابهة هذا التحدى بين دعوات التشاور المستمر والمنتظم فيما بين قادة الدول إلى التضامن بشكل أكثر مؤسسية وفى إطار هياكل للتعاون الإقليمى ودون الإقليمى وانتهاء بدعوات لأشكال مختلفة من الوحدة تبدأ بأحاديث عن اتحاد يؤدى تدريجيا إلى الوحدة وتنتهى بالتشديد على وحدة اندماجية فورية، ومرة أخرى أيضا –وكما فى القرن الماضى – يختلف النطاق الجغرافى لدعوات الوحدة فيتسع ليشمل العالم الإسلامى كله أو يقتصر على الوطن العربى أو تصبح حتى دعوة الوحدة العربية دعوة طوباوية ويتم الاكتفاء بهياكل دون إقليمية تغطى أقطارا متجاورة فى إقليم بعينه دون التيقن إن كان تدعيم هذه الهياكل سيؤدى فى نهاية المطاف إلى الهدف الأسمى: الوحدة الجامعة، أم على العكس سيعيق أو يؤخر تحقيق هذه الوحدة.

أما استكمال المثلث الذى يماثل وضع نهايات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بالنسبة للبلدان العربية والإسلامية فهو إشكالية العلاقة مع العالم غير الإسلامى، وتحديدا مع العالم المتقدم فى الشمال. ولئن كانت قد اختفت منذ عقود الظاهرة الاستعمارية المباشرة، فإنه من الثابت أن فرض النفوذ والتأثير على عملية صنع القرار السياسى وتأمين امتيازات ومصالح اقتصادية وعسكرية وتحقيق احتواء ثقافى تبقى جميعا بلا شك أهدافا للقوى المتقدمة والمتمثلة حاليا فى الغرب بمعناه الحضارى العام، بل وبمعناه الإيديولوجى الضيق بعد انهيار الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية. وتبقى جميع الشعوب العربية والإسلامية حائرة بين التعامل بشكل منفرد مع الدول المتقدمة على أمل الحصول على أكبر قدر من الامتيازات أو المعاملة الخاصة دون بقية الدول العربية والإسلامية، وهو ما يمكن تسميته بالخلاص الفردى بديلا عن النهضة الجماعية، وبين قبول كل ما يجود به الطرف المانح من شروط تخل بالنهضة ومقوماتها على المدى الطويل، وبين السعى إلى مشروع لبعث أسباب النهضة أملا فى أن تؤدى النهضة الداخلية بجناحيها: التغلب على التخلف وتخطى التجزئة، إلى النهضة على المسار العالمى بعثا للدور الحضارى المعطاء والقوى للعالمين العربى والإسلامى فى إثراء التجربة الإنسانية ومساعدتها على تخطى أزماتها المتعددة.

ويبقى أيضا الحديث عن بدائل أخرى تتراوح بين إعلان الحرب على الداخل أو لا وتغييره وصولا إلى مجابهة الخارج من موقع العداء غير القابل للحلول التوفيقية، أو توحيد صفوف الداخل حكاما ومحكومين وصولا إلى تعبئة الجهود للمواجهة الممتدة مع الخارج.

وهكذا نرى أنه رغم تغير الظروف والأشكال وتعدد الاستجابات، فإن مجمل القضايا الأساسية التى تواجهها الأمة الإسلامية والوطن العربى تكاد تقترب من المواقع التى تركها فيها جمال الدين الأفغانى والإمام محمد عبده منذ أكثر من مائة عام، مما يعنى أنه يمكن لكل من يرفع شعار النهضة الآن قطريا وأو إقليميا، قوميا أو أمميا وعالميا، أن يعود إلى قراءة أكثر تأنيا وعمقا من تلك التى عرضنا لها فى عجالة للاستجابات التى بلورها الأفغانى وعبده فى مشروعهما للنهضة لعالم إسلامى مختلف عن – ولكنه أيضا متشابه مع – الواقع الذى تعيشه اليوم كعرب وكمسلمين.

هوامش الفصل السابع:

(١) اعتمد هذا الجزء على ورقة عمل مقدمة من المؤلف إلى ندوة مشتركة لوزارتى الخارجية اليابانية والبحرينية عقدت فى المنامة فى أبريل ٢٠٠٢ حول موضوع: "حوار الحضارات الإسلامى اليابانى". وقد صدرت أوراق ومناقشات هذه الندوة فى مجلد باللغتين العربية والإنجليزية عن مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، ٢٠٠٣.

(٢) يمكن الرجوع لكتابات ايمانويل والرشتاين حول نشأة وتطور النظام الدولى.

(٣) أعمال الندوة الدولية حول "العولمة ومستقبل النظام الدولى"، والتى نظمها معهد الدراسات الدولية المتقدمة بجنيف بالاشتراك مع الأمم المتحدة بمناسبة اليوبيل الماسى لتأسيس المعهد، يونيو ٢٠٠٢.

(٤) أعمال الندوة الدولية حول "العولمة والإنسان المعاصر" التى نظمتها جامعة جنيف بالاشتراك مع معهد "شمال/جنوب ٢١" خلال الفترة من ٢ إلى ٤ ديسمبر ١٩٩٩.

(٥) يرد تفصيل هذا التيار فى كتاب "أوهام الهوية" المترجم والصادر عن دار العالم الثالث بالقاهرة عام ١٩٨٧.

(٦) يدخل ضمن هذه الآراء المدرسة الماركسية الكلاسيكية على سبيل المثال.

(٧) تندرج هنا التيارات الدينية والقومية بشكل عام.

(٨) يمكن الرجوع إلى أعمال الندوة التى نظمت بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية بجنيف فى ٢ ديسمبر ١٩٩٩ حول "العرب والعولمة".

(٩) د. وليد محمود عبد الناصر، "مقومات النهضة تاريخيا وراهنا"، دراسة منشورة بمجلة المصري الصادرة بزيورخ بسويسرا، سبتمبر ١٩٩٥.

(١٠) د.جلال أمين، الثقافة العربية فى مواجهة ثورة المعلومات، الهلال، ديسمبر ١٩٩٨.

(١١) يمكن الرجوع لكتابات د. رضوان السيد فى دورية حوار، وكتابات د. على أومليل فى مطبوعة المنتدي الصادرة عن منتدى الفكر العربى بعمان، وكتابات المفكر الباكستانى الراحل محمد إقبال.

(١٢) د. جلال أمين، مصدر سبق ذكره.

(١٣) يمكن الرجوع إلى المشروع البحثى للجنة الأوروبية حول موضوع "المسلمون فى أوروبا" عام ١٩٩٧، والندوة الخاصة بالعرب والعولمة السابق الإشارة إليها ومساهمة د. وليد محمود عبد الناصر فى كتاب كاى حافظ عن "الإسلام والغرب فى وسائل الإعلام" الذى صدر بالإنجليزية عن دار HUMPTON بنيويورك عام ٢٠٠٠.

(١٤) اعتمد هذا الجزء على تحليل عدد من كتابات وخطب للرئيس الإيرانى السابق خاتمى، من أهمها خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٩٧ (الدورة العادية الـ ٥٢) وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ٢٠٠٠ (الدورة العادية الـ ٥٥) وخلال منتدى دافوس (المنتدى الاقتصادى العالمى) فى دورته فى يناير ١٩٨٠، وأمام المائدة المستديرة التى نظمتها منظمة اليونسكو فى نيويورك فى ٥ سبتمبر ٢٠٠٠ حول حوار الحضارات، ومجموعة كتابات وخطب له حول نفس الموضوع نشرت فى كتاب بعنوان "حوار الحضارات" صدر عن مكتبة الشروق الدولية بالقاهرة عام ٢٠٠٢، وفى كتاب بعنوان Islam, Dialogue and Civil Society صدر فى أستراليا عام ٢٠٠١.

الفصل الثامن

حوار الحضارات والعولمة..
جدليــــة الـــــتحدى وقـــــضاياه

حوار الحضارات: معطيات ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١

لاشك أن الهجمات التى تعرضت لها مدينتا واشنطن ونيويورك الأمريكيتين يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كان لها تداعيات على قضايا استراتيجية وسياسية واقتصادية دولية وإقليمية ما زلنا نشهد تطورها حتى كتابة هذه السطور. إلا أن ما دفعت به أحداث ١١ سبتمبر وردود الفعل عليها إلى الواجهة هو ما حدث على الساحة الثقافية، وأعنى تحديدا إحياء الحديث الذى كان قد خفت وصار عرضة للتداول على استحياء وهو الحديث عن صراع الحضارات وتصادمها. (١)

وجاء إحياء الحديث عن صراع الحضارات يكرس حقيقة وواقعا حذر بعض الحكماء من بعيدى النظر منهما منذ فترة، حيث أن الإشارات توالت فى مناسبات عديدة سياسية وأكاديمية وثقافية لأن آداء وعائد المبادرات الدولية المختلفة بشأن حوار الحضارات محدود للغاية فيما يتعلق بمردوده على دوائر صنع القرار، خاصة فى الدول الغربية، ووسائل الإعلام بها ومؤسسات المجتمع المدنى الفاعلة والمؤثرة، بل وعلى الرأى العام فى الدول المتقدمة بشكل عام. وجاء النقد لقصور تلك المبادرات على الرغم من تضاعفها عبر السنوات القليلة الماضية، خاصة منذ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الشهير عام ١٩٩٨ باعتبار عام ٢٠٠١ عاما للحوار بين الحضارات، حيث شاهدنا مبادرات من جانب منظمات دولية مثل اليونسكو ومنظمة المؤتمر الإسلامى والفرانكوفونية الدولية، ومن منتديات غير حكومية مثل المنتدى الاقتصادى العالمى بدافوس، ومن دول بعينها مثل ألمانيا والسويد والنرويج وليتوانيا وبولندا وإندونيسيا وإيران وغيرها، ومن مؤسسات ذات ارتباطات دينية مثل جمعية سانت إيجيديو القريبة من الفاتيكان. إلا أن المحصلة النهائية جاء أقل من المفترض والمتوقع بكثير.

وقد كان لإيجاد صور نمطية سلبية عن الآخر عبر بعض وسائل الإعلام أو مناهج التعليم أو رجال الدين أو الثقافة أو الأدب من جانب هذا الطرف أو ذاك تأثير شديد الخطورة على إمكانية الفهم المتبادل ليس بالضرورة بهدف إقناع كل طرف الأطراف الأخرى بصحة موقفه وصدق رؤيته ولكن على الأقل لإيجاد مناخ من التسامح والقبول المتبادل والإقرار بوجود

الآخر واحترام منطلقاته ودوافعه، والانطلاق من هنا سعيا للوصول إلى حد أدنى من المعايير والقيم المشتركة التى تربط فيما بين مختلف الثقافات والحضارات والأديان. إلا أن العكس كان هو ما حدث إلى حد كبير، حتى من قبل أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١، حيث صارت النظرة للآخر هى أنه خطر وتهديد وعدو متوقع أو محتمل، واتصفت التوقعات من الآخر بالتشاؤم بدلا من توقع المساهمة الإيجابية منه.

كذلك فإن اتجاهات التعميم أدت إلى تجاهل وجود فوارق وتباينات داخل كل ثقافة وحضارة ودين قد تفوق أحيانا تلك التى تتواجد فيما بين حضارة وأخرى، وهو أمر كان يستلزم - ومازال - بحثا علميا يهدف إلى تبيان هذه الاختلافات داخل كل حضارة وثقافة للتعرف على الأسباب الحقيقية لهذه التباينات وهل مصدرها طبيعة كل ثقافة أو ثقافة فرعية، أم أنها أحيانا تتخذ من الثقافة والدين غطاء وستارا لمصالح اقتصادية أو سياسية أو جيواستراتيجية.

كما أن نعت أبناء دين أو حضارة بعينها بالالتصاق بالطبيعة والضرورة بالإرهاب عكس جهلا أو سوء قصد، خاصة حين تركز ذلك على العرب والمسلمين بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بأفعال مدانة، سياسية كانت أو أمنية أو حتى سلوكيات اجتماعية منبوذة. بينما تغيب الإشارة إلى الانتماء الدينى والحضارى تماما - أو فى أغلب الأحوال - عندما يتصل الأمر بأفعال مماثلة يرتكبها غير المسلمين وغير العرب، حيث يتم توصيفهم فى هذه الحالات بحسب انتمائهم الوطنى أو حتى المحلى، وأحيانا يتم نسبتها فقط إلى أشخاص الفاعلين دون أى صفة لهم، وهو ما يؤكد أن العنف والإرهاب لا وطن لهما ولا عرق ولا دين ولا حضارة ولاثقافة.

ويتصل بما سبق المخاطر التى أفرزتها مشاعر التفوق والفخار والإحساس بزهو وقوة الانتصار لدى بعض سياسيى ومثقفى الغرب وما أدت إليها تلك المشاعر من حالة استعلاء على الآخر وزعم بالتفوق عليه وبدونية هذا الآخر حضاريا وقيميا والحط من شأنه، وما تولده هذه المشاعر من قناعة يقينية وإيمان لا يتزعزع بحتمية انتصار وسيادة النموذج الغربى الليبرالى الرأسمالى على العالم باسره سياسيا واقتصاديا وثقافيا، دونما أخذ فى الاعتبار للخصوصية الثقافية/ الاجتماعية والتطور التاريخى لكل منطقة وشعب وحضارة. ويتصل بهذا الموضوع أيضا مسألتا إزدواجية المعايير والانتقائية التى كثيرا ما تصادفها الدول

الإسلامية والعربية بشكل خاص فى تعاملها مع النظام الدولى والأطراف الأساسية فيه، وهو ما يتم إرجاعه فى ذاكرة شعوب هذه الدول إلى أسباب تاريخية واعتبارات ثقافية/ دينية وهو الأمر الذى يعززه تصرفات وتصريحات تخرج هنا وهناك عن مسئولين ومفكرين غربيين سواء عن حسن نية أو عن سوء قصد.

وفى أجواء مثل تلك السائدة منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ من الصعب توقع سيادة العقلانية والرشد فى الأقوال والأفعال من هذا الجانب أو ذاك، فكما هو متوقع زاد حجم الغضب والكراهية الموجهين ضد العرب والمسلمين فى مناطق مختلفة من العالم، بينما سعت دوائر مستنيرة وواعية بحقيقة الترابط الأزلى والحتمى بين أبناء مختلف الحضارات لمواجهة التحديات المشتركة التى تواجه البشر أينما كانوا وكانت انتماءاتهم الحضارية والثقافية والدينية إلى لعب دور معاكس لتلك الحملة الضارية من إذكاء مشاعر الكراهية والاستعلاء وإدانة الاخر وإنكاره. وبين هؤلاء وأولئك فإن قطاعات عريضة التزمت الصمت إنتظارا لما ستؤول إليه تطورات الأيام القادمة وانعكاساتها على العلاقة فيما بين أتباع مختلف الحضارات والأديان.

وفى وجه هذا الواقع الجديد، وبالرغم من أجواء الغضب والانتقام التى أشرنا إليها آنفا، فإن أصواتا عاقلة عادت تعلو هنا وهناك تحاول الخروج من الحالة الراهنة والتذكرة بأن حاضر الحضارة الغربية السائدة على الصعيد العالمى ليس نتاجا فقط لما يسمى تاريخيا بالإرث اليهودى/ المسيحى، بل إن للعرب وللمسلمين فضل كبير فيه وعليه من واقع حفظهم للتراث السابق عليهم، خاصة التراث الإغريقى اليونانى، واستيعابه وتطويره والبناء عليه وإثرائه ثم تسليمه ونقله دون حساسية أو تكبر إلى الحضارة الغربية الوليدة فى الأندلس أو وسط أوروبا أو جنوبها عندما كان الغرب فى عصور الصحوة المسماة فكريا بعصر النهضة وماديا بعصر الثورة الصناعية.

وجاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما تلاها لتثير النقاش الجاد حول العديد من القضايا التى كانت غائبة أو شبه غائبة عن ساحة الحوار الدولى الجاد، وتربطها -عن حق أو غير ذلك - بتلك الأحداث، وتربط فيما بينها وكذلك بينها وبين موضوعنا هنا وهو حوار الحضارات، ونقصد بهذه القضايا مسألة التسوية العادلة للصراع العربى الإسرائيلى، ومدى القدرة على تحقيق التوازن المنشود بين التضامن مع من تعرض للعدوان والسعى

لإنجاز العدالة المطلقة وعلاقة ذلك بالقانون الدولى، ومدى ملاءمة السعى لإحياء الإطار المتعدد الأطراف لإدارة العلاقات والأزمات الدولية ومدى حاجة هذا الإطار للإصلاح وإعادة الهيكلة حتى يصبح معبرا عن قيم مشتركة فيما بين الحضارات المختلفة ولا يعكس فقط النظام القيمى لحضارة بعينها.

وبالرغم من المآسى الإنسانية والخسائر البشرية والمادية الضخمة التى خلفتها أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها، فإن أحد الإيجابيات غير المقصودة بالطبع التى ترتبت عليها كانت نزعة على صعيد بعض الدوائر المثقفة والواعية فى الولايات المتحدة وفى الغرب بأسره لمحاولة إعادة اكتشاف الذات وجوهرها وإعادة النظر فى أنماط العلاقات مع الآخر والإقرار بوجود أوجه خلل فى هذه العلاقات منها ما يتعبر الغرب مسئولا عنه وما جعل الغرب موضعا للإدانة والكراهية والاتهام من جانب العالم غير الغربى بشكل عام، والعالمين العربى والإسلامى بشكل خاص.

وجاءت العديد من الدراسات واستطلاعات الرأى عقب ١١ سبتمبر لتثبت بما لايدع مجالا للشك محدودية ما يحمله الغرب من معرفة بالعالم العربى والإسلامى، ويشكك فى صحة المعلومات المحدودة أصلا والموجودة لدى الغرب عن الدين الإسلامى والحضارة العربية الإسلامية، وظهر هذا جليا فى ما تداولته وسائل الإعلام الأمريكية عن إسراع الأمريكيين بشراء كتب أساسية عن الإسلام للتعرف على ما يحتويه هذا الدين من أحكام وتعاليم، وكذلك كتب أساسية عن دور الحضارة العربية والإسلامية فى مسيرة تطور البشرية. كما كشفت هذه الأحداث عن غياب شبه كامل لوسائل الإعلام العربية والإسلامية عن الساحة الغربية مما لا يوفر فرصة لتعريف المواطن العادى فى الغرب بمجتمعات العرب والمسلمين من منظور هذه المجتمعات أو حتى من منظور موضوعى محايد وعلى دراية بواقع هذه المجتمعات.

ومن المسائل التى جرى تجاهلها لفترة، وعادت الآن إلى الواجهة من جديد موضوع تحول وتطور الحضارات ذاتها، فالحضارة ليست كائنا استاتيكيا ثابتا ومطلقا بل هى نتاج تراكمى لنشاط فكرى وثقافى واجتماعى واقتصادى وسياسى وفنى لأبناء تلك الحضارة فى مواقع جغرافية متعددة وعبر مراحل تاريخية متعاقبة.

كما طرحت الأحداث الأخيرة الصلة غير القابلة للإنفصام بين حوار الحضارات من جهة وبين تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين وتجنب الصراعات المسلحة من جهة أخرى، بحيث لم يعد مفهوم حوار الحضارات مفهوما نظريا أكاديميا منقطع الصلة بالواقع المعاش، بل أصبح أداة فعالة للمساهمة بشكل ملموس فى تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين من منطلق الحفاظ على الحضارة الإنسانية والسعى لتطويرها للأفضل بشكل مستمر فى مواجهة كل ما يتهددها من عنف أو إرهاب أو ظلم أو هيمنة أو استغلال.

وأثارت الأحداث من جديد مسألة العلاقة بين حوار الحضارات والثقافات وبين موضوع هجرة أبناء الدول العربية والإسلامية إلى الغرب بهدف الإقامة الدائمة وقضايا التأقلم مع الواقع الثقافى المحيط والمعادلة بين رغبة المجتمعات المستقبلة فى استيعاب وإدماج وأحيانا إذابة المهاجرين الجدد ورغبة هؤلاء فى الحفاظ على هويتهم الحضارية والثقافية الأصلية ونقلها إلى أبنائهم وأحفادهم.

كما أن موضوع حوار الحضارات له ارتباط وثيق بقضايا العولمة سواء من جهة ثورة المعلومات والاتصالات المتزايدة بمعدلات غير مسبوقة، أو لتجنب أن تتحول العولمة إلى أداة لقهر الثقافات الوطنية والإقليمية وهو ما يؤدى أحيانا إلى ردود فعل عكسية تتمثل فى تمسك البعض بتقاليده بشكل مغالى فيه ويرفض أى تجديد أو تحديث تخوفا من فقدان هويته الحضارية.

وأخيرا يبقى الدور الهام الذى يمكن أن تلعبه أدوات ومؤسسات بعيدة عن السياسة بمعناها اليومى فى تعزيز دعوة حوار الحضارات والترويج لها، بما فى ذلك جمعيات رجال الأعمال والجامعات ومراكز البحث العلمى ومراكز الشباب والأندية الرياضية والفرق الفنية من موسيقية ومسرحية وسينمائية، وكذلك دور الأعمال الأدبية والفن التشكيلى، بالإضافة بالطبع إلى دور وسائل الإعلام المختلفة كما سبق القول، وهى كلها أدوار تكون أكثر عمقا فى تأثيرها على المواطن العادى من التصريحات السياسية والبيانات الرسمية، خاصة أن المهم هو بناء أجواء ثقة متبادلة فى الأجيال الجديدة من الطلاب والشباب والربط فيما بينهم وتعريف كل منهم بحضارة الآخر عبر المناهج الدراسية الموضوعية ليس من خلال تبشير أى طرف بحضارته وإنما إزالة الخوف من حضارة الآخر.

حوار الحضارات بين العالمية والخصوصية

تعد مسألة العالمية فى مواجهة الخصوصية فيما يخص الحضارات والثقافات من القضايا القديمة المتجددة فى مختلف الأزمنة. وبالرغم من مساهمات لا تعد ولا تحصى من سياسيين وأكاديميين وإعلاميين فى هذا المجال، خاصة منذ نهاية الحرب الباردة منذ حوالى عقد من الزمان، فإن هذه المساهمات لم تنجح حتى الآن فى تقديم صيغة صلبة وثابتة ومقبولة من قبل كافة الأطراف المعنية. وقد حدث ذلك بالرغم من كون هذه المساهمات أتت من شخصيات تنتمى إلى خلفيات فكرية ومدارس نظرية متباينة.

ولا تهدف هذه المساهمة إلى حسم الإشكالية عميقة الجذور المتصلة بالعلاقة بين العالمية والخصوصية فيما يتعلق بالحضارات والثقافات. وإنما تهدف هذه المساهمة إلى إلقاء بعض الضوء على الجزئية المتصلة بدور وسائل الإعلام فى التغلب على هذه الإشكالية أو بالمقابل تجذيرها. [٢] وفى هذا السياق، يتعين علينا فهم ما هو الوضع الراهن لدور وسائل الإعلام وما هو الدور المتوقع منها، علما بأننا لا نتحدث هنا على المستوى المحلى، بل على المستوى العالمى.

ونرى حاليا أدوارا متعددة تلعبها وسائل الإعلام فى مختلف أنحاء العالم بما يساهم فى تعميق الهوة أو تقريب الحوار بين الحضارات. وقد تختلف هذه الأدوار فى إطار نفس الحضارة أو الثقافة الأساسية أو الفرعية إلا أنه يمكننا بشكل عام أن نحدد أربعة اتجاهات أساسية فيما بين هذه الأدوار.

فأولا، هناك وسائل الإعلام التى تسعى للترويج لنظام قيمى خاص بالحضارة التى تنتمى إليها وسائل الإعلام تلك أو التى تعمل فى إطار معطياتها الثقافية أو التشريعية، أو التى تعتبرها نموذجا يجب أن يحتذى به. فبفضل التقدم غير المسبوق بمعدلاته فى مجالى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن البشر من مختلف أنحاء العالم -خاصة المثقفين- أصبحوا أكثر معرفة بتفاصيل الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى العالم من حولهم، حتى بشكل يومى. وبالتالى، تعززت وسائل الإعلام التى تسعى إلى عولمة نظام قيمى واحد وتحويل خصوصيتها الثقافية/الحضارية إلى معايير عالمية صالحة لكافة البشر، أيا كان مكان معيشتهم وبالرغم من انتمائهم الثقافى والحضارى الأصلى. وتعكس رؤية هذه المجموعة من وسائل الإعلام قناعة بالطبيعة العالمية للأنساق التى تحملها ثقافتها.

وتحتوى هذه القناعة بدورها على إيمان بأن بقية الثقافات والحضارات الموجودة فى العالم هى ذات طبيعة دنيا مقارنة بالثقافة التى تروج لها وسائل الإعلام تلك. وينبع هذا الإيمان من افتراض مفاده أنه يجب وجود حضارة واحدة مسيطرة وقائدة على الصعيد العالمى فى أى مرحلة زمنية وأن مثل هذه الحضارة تكون هى الحضارة المنتصرة. وبالتالى فإن نقل الأخبار عبر العالم وتحليلها والتعليق عليها تحكمه معايير تلك الحضارة المنتصرة ومرجعياتها مع إنكار أى تنوع حضارى يوجد خارج حدود تلك الحضارة.

أما النوع الثانى من وسائل الإعلام الذى يعنينا هنا فهو نقيض النوع الأول السابق الإشارة إليه، فهو ينكر وجود أى قيم ذات طبيعة أو مصداقية عالمية ويؤكد على خصوصية كل حضارة وثقافة ويحصرها فى نطاقها الإقليمى الذى نشأت وتطورت فيه. وترى وسائل الإعلام المنتمية إلى هذه الفئة أن كل ثقافة وحضارة تطورت فى ارتباط وثيق وعضوى وعلاقة جدلية مع البيئة الاجتماعية المحيطة فى تطورها التاريخى. وطبقا لهذه الرؤية، تصبح كل ثقافة أو حضارة أسيرة للبيئة المحيطة وليس لها حياة مستقلة قائمة بذاتها. ويدخل فى إطار هذه الرؤية من ينظرون إلى الثقافة باعتبارها جزء من البنية الفوقية وبالتالى ناتجا فرعيا للبنية التحتية لأى مجتمع، حتى ولو تعرضت للإثراء بواسطة عملية التراكم التاريخى. وينظر هذا النوع من وسائل الإعلام بعين الشك والريبة لأى محاولة لوضع معايير موحدة للقيم والأخلاق على الصعيد العالمى وتعتبرها محاولات "للغزو الثقافى"، ولا تأتى هذه التسمية فقط من العالم الثالث بل أيضا من دول ومجتمعات أوروبية تتحدث بها أصوات عن "غزو ثقافى أمريكى".

أما النوع الثالث من وسائل الإعلام فهو يتفق مع النوع السابق فى نفى وجود حضارة عالمية وتأكيد خصوصية كل ثقافة وحضارة، إلا أنه يختلف معه فى الدعوة لعلاقات سلمية –ومن الأفضل أن تكون تعاونية –فيما بين مختلف حضارات العالم باعتبار ذلك ضرورة حتمية إذا كان للإنسانية أى فرصة فى مواجهة التحديات التى تجابهها، خاصة تلك التحديات ذات الطبيعة العالمية مثل المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية والحروب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتهريب غير المشروع للمخدرات والأسلحة والإرهاب وغير ذلك. وفى تغطيتها للأحداث التى تدور خارج حدودها الثقافية، فإن وسائل الإعلام المنتمية إلى هذه الفئة الثالثة لا تسعى بالضرورة لتطبيق معايير تنتمى إلى ثقافتها باعتبارها معايير عالمية، كما تحاول أحيانا شرح الخلفية الاجتماعية والثقافية للمكان الذى يدور فيه الحدث والإشارة إلى المعايير الثقافية الحاكمة فى هذا المكان الآخر.

أما رابع وآخر أنواع وسائل الإعلام التى نتناولها هنا فهو ذلك الذى يتقدم خطوة أخرى إلى الأمام عن النوع السابق، أى أنه لا يكتفى بالتعايش السلمى أو حتى التعاون أحيانا فيما بين الحضارات والثقافات المختلفة، بل إنه أكثر طموحا حيث يسعى للتوصل إلى توافق آراء عريض على الصعيد العالمى على حد أدنى مشترك من القيم الموجودة فى مختلف الثقافات والحضارات عبر العالم. وهذا النوع يختلف عن أول الأنواع الذى أشرنا إليه فى هذا المقال فى أنه أكثر تواضعا ولا يسعى لإيجاد حضارة عالمية، وإنما يدرك أن القيم والمعايير المشتركة فيما بين كافة الثقافات والحضارات ستكون بالضرورة محدودة وستحظى بالتوافق فقط فيما يخص خطوطها العريضة دون الدخول فى التفاصيل التى ستكون غالبا محل خلاف ويفترض هذا النوع من وسائل الإعلام عدم وجود حضارة واحدة تستطيع الادعاء باحتكار الحقيقة وإنما كل حضارة تمتلك جزء من الحقيقة. وهذا الإيمان فى نسبية كل حضارة يستلزم تفهما وتسامحا نجاه الحضارات والثقافات الأخرى دون السعى لاستيعابها أو إذابتها أو تصفيتها إذن يميل هذا النوع من وسائل الإعلام إلى القبول الصادق بالتنوع الحضارى والتعددية الثقافية بديلا عن نزعة الهيمنة التى تحاول حضارة ما أن تفرضها مستغلة تفوقها العلمى والتكنولوجى أو من خلال فرض ضغوط ومشروطيات متنوعة.

وفى مراجعة هذه الأنواع الأربع من وسائل الإعلام بحسب تناول كل منها للعلاقة بين العالمية والخصوصية فيما يتعلق بالثقافات أو الحضارات، علينا أن نأخذ فى الاعتبار واقع عالمنا اليوم ولا نسبح فى بحار التجرد النظرى، ومن الهام كذلك أن نأخذ فى الاعتبار الميراث السلبى الذى تركه دعاة صدام الحضارات ونهاية التاريخ وهيمنة حضارة واحدة على آفاق حوار الحضارات وعلى دور وسائل الإعلام فى هذا المجال. فقد تبنت بعض وسائل الإعلام هذه النظريات أو وظفتها للترويج لأنماط سلبية أو حتى كريهة للآخر من خلال التعميم من الاستثناءات والحالات المتطرفة، وسعت للتقليل من شأن هذا الآخر وتصويره كعدو أو خطر أو تهديد. وإذا أخذنا ما سبق فى الاعتبار، يصبح الأكثر واقعية وإمكانية فى هذه المرحلة السعى لدفع صيغة تجمع بين النوعين الثالث والرابع من أنواع وسائل الإعلام التى أشرنا إليها، وبعبارات أبسط وأكثر تحديدا نقول يجب على الصعيد العالمى تشجيع دور وسائل الإعلام المطالبة باتخاذ مهمة مزدوجة:

الأولى: مساعدة شعب كل بلد أو منطقة على فهم واحترام وتقدير وجود ثقافات وحضارات أخرى لكل منها معاييرها القيمية والأخلاقية التى تحكم سلوكيات أتباعها وتؤثر على سير الأحداث والظواهر التى تحدث بالأماكن التى تسودها هذه الثقافات والحضارات.

والثانية: أنه فى إطار تنفيذ هذه المهمة، على وسائل الإعلام أنه تنظر خلف ما هو واضح وأن

تسعى وتشجع البشر العاديين والمثقفين والفنانين ورجال الأعمال وغيرهم لأن يعبروا عن آرائهم بشأن القيم الحضارية التى يمكن أن تخدم كأساس ونقطة انطلاق لبلورة مجموعة من المرجعيات والمعايير المشتركة والمتصلة فيما بينها والمشتركة فيما بين مختلف حضارات وثقافات العالم. فالمهمة الأولى تسهل الحوار فيما بين الحضارات والثقافات، بينما تعتبر المهمة الثانية شرطا لا غنى عنه لإنجاز هذا الحوار.

وسائل الإعلام ودعوة حوار الحضارات

مقدمة : (٢)

صار التنوع الحضارى عنصر بناء وإثراء فى مسيرة الإنسانية الطويلة، ولم يعد سببا للانقسام أو المواجهة. وظهر طرح "حوار الحضارات" ليعيد تأكيد الحق فى "الاختلاف" وفى نفس الوقت "المساواة" على صعيد العلاقات بين الدول والشعوب والثقافات، وتهدف دعوة حوار الحضارات لتحقيق فهم متبادل أعمق فيما بين الشعوب المنتمية لحضارات مختلفة عبر زيادة معرفة كل شعب بالنظم القيمية والمثل العليا والدوافع وطرق التفكير والحياة لشعوب أخرى. وعبر عملية سلمية ومتواصلة، يرتكز حوار الحضارات على التسامح والاحترام المتبادل، ويتطلب من كافة الأطراف المشاركة فيه الالتزام مسبقا بأنها على قدم المساواة وأن تستمع باهتمام وقدرة استيعابية مرتفعة لوجهات نظر الآخرين وآرائهم.

والمستهدف من حوار الحضارات فى نهاية المطاف هو المساعدة على تجنب سوء الفهم وغياب الثقة فيما بين المجتمعات البشرية المختلفة من جهة، وحل التحديات التى تواجهها الإنسانية حاليا ومستقبلا على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية والسياسية والأمنية من جهة أخرى، وذلك من خلال إيجاد الآليات التى تسمح بتبادل

الخبرات والمشاركة فيها والحوار حولها على المستويات الدولية وعبر الإقليمية والإقليمية ودون الإقليمية والقطرية والمحلية.

دور وسائل الإعلام:

فى ضوء أن وسائل الإعلام تلعب دورا هاما فى صياغة وتوجيه الرأى العام، فإن لديها إمكانيات كبيرة لتسهيل حوار الحضارات عبر توسيع معرفة المواطن العادى - أو تعريفه أصلا - فى كل مجتمع ودولة بالأنساق المعتقدية والممارسات الفعلية واليومية المتواجدة لدى جماعات ثقافية ودينية وعرقية واجتماعية وقومية أخرى، سواء تقيم فى جوار هذا المجتمع أو هذه الدولة أو بعيدا عنها. إلا أن إمكانية لعب هذا الدور بواسطة وسائل الإعلام لا يتحقق بشكل آلى، حيث أن وسائل الإعلام تؤدى عملها فى ضوء ظروف وقيود ومحددات بعينها، مثل النواحى التمويلية والحاجة لتأمينها، أحيانا بشروط معينة وفى ظل إملاءات بتبنى توجهات بعينها أو المطالبة بتقديم تنازلات فكرية أو سياسية أو ثقافية أو غير ذلك. وهناك أيضا عامل المنافسة القوية والشديدة التى لا تركن بالضرورة إلى اعتبارات موضوعية أو تلتزم بالحقيقة والدور التثقيفى، كما أن هناك عامل التسويق التجارى الذى بدوره يكون عليه مداهنة الاتجاهات المجتمعية السائدة وأذواق متلقين لا ترقى عادة إلى مستويات فكرية عليا بل تلهث وراء أخبار "الإثارة" بأنواعها المختلفة والابتعاد عن ما هو مألوف والميل إلى غير المألوف من منطلق المقولة الشهيرة بأنه "إذا قرض الفأر إنسانا فهذا ليس خبرا أما إذا قرض إنسان فأرا فهذا خبر". والعامل الرابع الذى يمثل قيدا على دور وسائل الإعلام فهو الطلب المتزايد على المادة المرئية على حساب المادة المسموعة أو المقروءة وهى ظاهرة عالمية نكاد لا نجد لها استثناءا. أما العامل الأخير - ولكن ربما يكون أحيانا الأكثر خطورة - فهو وجود تحيزات أيديولوجية لدى أصحاب وسيلة الإعلام ذاتها أو مديرى التحرير فيها أو المحررين بها. وهذه العوامل أو القيود كثيرا ما تؤدى إلى تغطية قصيرة النظر أو ضيقة الأفق أو أحادية الجانب أو نمطية أو متحيزة لأحداث تجرى فى دول أخرى لها ثقافات مختلفة.

ويتطلب أن يتجه دور وسائل الإعلام لمنحى إيجابى بشأن تسهيل حوار الحضارات أن يصبح العاملون فى هذا القطاع - خاصة المعنيين بالجانب الحرفى فى تغطية وصناعة وإعداد وتقديم المكون الخبرى - أكثر وعيا بالدور الحيوى لوسائل الإعلام فى تعريف المواطن العادى بحضارات وثقافات وأنماط حياة "الآخر" المختلف، ويعزز فرص وسائل

الإعلام فى تعزيز العدالة والسلام والاحترام المتبادل فيما بين الجماعات ذات الانتماءات الثقافية والدينية والعرقية والاجتماعية، سواء داخل حدود نفس الدولة أو خارجها. وعلى العاملين فى قطاع الإعلام إجراء مراجعة مستمرة ودورية لمدى تضمن تغطيتهم الخبرية والتقريرية والتحليلية لعنصرى الموضوعية والتسامح فى اختيار الموضوع الذى سيتم تغطيته وزاوية وأسلوب التغطية بل والصياغة والكلمات التى سيتم استخدامها.

وأسوة بوسائل الإعلام التقليدية، فإن ما يسمى بوسائل الإعلام الجديدة التى تتصل بثورة المعلومات والاتصالات والممثلة فى "الإنترنت" وشبكات المعلومات الأخرى تحمل بداخلها فرصا وإمكانيات ضخمة لتسهيل حوار الحضارات، حيث تطرح الإنترنت ومثيلاتها بشكل خاص فرصا للأفراد للتعامل والتفاهم والاتصال مع أعضاء مجموعات ثقافية واجتماعية أخرى، بغض النظر عن حدود الأوطان أو غيرها من الحدود. ولا شك أن هذه الأشكال الجديدة للإعلام تساهم فى زيادة وتنويع ولا مركزية عملية تدفق المعلومات. فالتحولات التكنولوجية الحديثة سمحت بإيجاد روابط عبر أجهزة الكمبيوتر وشاشات التليفزيون والهواتف المحمولة وغيرها من المعدات الإلكترونية. وبرهنت تكنولوجيا الأقمار الصناعية والاتصالات اللاسلكية أنها يمكن استخدامها كبديل جزئى - أو حتى كلى - للبنية الأساسية التقليدية لوسائل الاتصال مما يسمح للدول النامية أن تعبر جسر سريع فوق الهوة التكنولوجية المتزايدة التى تفصلها عن الدول المتقدمة.

إلا أننا يجب أن نذكر هنا أن الوصول إلى والحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأكثر تقدما ليس متساويا أو متوازنا فى توزيعه عبر العالم. فمعظم مستخدمى الإنترنت ومضيفى شبكاته يوجدون فى العالم الغربى ودوله الصناعية الرأسمالية المتقدمة.

وإذا عدنا إلى الرابطة الرئيسية فى مقالنا هنا، وهى الصلة بين وسائل الإعلام وحوار الحضارات، فإننا نرى أنه للاستفادة من إمكانيات التكنولوجيا الجديدة فى مجالى الاتصالات والمعلومات لتحسين الحوار بين الحضارات فإن هناك المزيد من الجهد الذى يجب بذله لإصلاح الخلل بين هذه الطفرة للإمام وبين محدودية دورها فى خدمة دعوة الحوار تلك وتبقى مسألة اللغة المستخدمة عائقا أمام التوظيف الأمثل لقدرات تكنولوجيا الاتصالات المتقدمة لتحسين حوار الثقافات والحضارات. فاللغة الغالبة على الإنترنت هى الإنجليزية التى تمثل اللغة الأصلية أو الأم لنسبة مئوية محدودة من سكان العالم. ولا شك أن تنوعا

لغويا أكبر في محتوى شبكة الإنترنت، وخدمات ترجمة أرخص وأفضل وذات طابع آلي والكتروني، ومعهما تركيز أكبر على تعليم اللغات الأجنبية في مختلف بلدان العالم، بما في ذلك البلدان التي تعتبر اللغة الإنجليزية لغتها الأم، كل ذلك سيقلل أو يحد - وإن لن يمحى تماما - اعتبارا مسألة اللغة حاجزا أمام توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لتحقيق حوار ناجح وإيجابي فيما بين الحضارات.

وبالرغم مما ذكرناه في الفقرات السابقة من دور الأشكال والوسائل التقليدية والجديدة لإعلام في تسهيل حوار الحضارات، فإن الواقع يبقى ليؤكد أن الحوار فيما بين أتباع الحضارات المختلفة من خلال الاتصال المباشر وجها لوجه يمثل أفضل وسيلة لتصحيح الآراء النمطية المقولبة أو المشوهة حول جماعات أخرى من البشر أو حول أحداث تدور في سياق ثقافي مختلف، وهي آراء تتأسس عادة على أساس معلومات تصل بشكل غير مباشر أي مثلا عن طريق وسائل الإعلام. ومن المنتظر أن يبقى الاتصال المباشر وجها لوجه ذا أهمية قصوى أولية في تعظيم فهم متبادل أفضل بين أفراد ينتمون إلى ثقافات وحضارات مختلفة في عالمنا المعاصر. ومن مميزات وسائل الإعلام الجديدة وغير التقليدية المرتكزة على ثورة تكنولوجيا المعلومات المتقدمة أنها - وإن كانت لن تحل محل الاتصال المباشر وجها لوجه، فإنه يمكن توظيفها كأداة لايجاد صيغ وأشكال أفضل وأكثر للتبادل باعتبارها تطرح فرصا للاتصال المباشر فيما بين أفراد يوجدون في مناطق جغرافية متباعدة للغاية

الإعلام وحوار الحضارات ... دروس التاريخ :

تثبت المتابعة التاريخية أنه في الماضي ساهمت وسائل الإعلام في تحقيق فهم أفضل فيما بين مختلف الثقافات كما نرى على سبيل المثال لا الحصر من الدور الذي لعبته وسائل الإعلام في تأسيس منظمات إنسانية دولية مثل حالة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC .
وعلى الجانب الآخر، فإن وسائل الإعلام ساهمت في إذكاء صراعات عرقية ودينية وقومية وقبلية، سواء فيما بين دول أو داخل حدود الدولة الواحدة، وسواء بين شعوب متعددة أو داخل صفوف الشعب الواحد، وذلك من خلال لعب دور أدوات للدعاية أو آليات وأصوات للتحريض على الكراهية أو العنصرية تجاه أطراف أخرى في صراعات دولية أو إقليمية أو محلية. كما كشف لنا التاريخ أن التغطية الإعلامية لثقافة بعينها تتحرك أحيانا في اتجاه بندولي للحركة يتراوح بين الصور النمطية والتغطية ذات الطابع المثير، وبين أسلوب تغطية أو

رصد يعطى اهتماما أكبر لـ "العادى" و"الطبيعى" وليس "الاستثناء" أو "الغريب" من الأحداث والأنماط.

كما يبرز لنا التاريخ بوضوح أهمية صناعة الخبر وتغطيته فى نقل وتحليل أوجه التشابه بين ثقافات وحضارات مختلفة بجانب نقل وتحليل أوجه الاختلاف، وذلك بهدف الترويج لفهم متبادل أفضل وأعمق، ومعه أساس متين وذى جذور لحوار مثمر.

وللوصول إلى هذه الغاية، فيتعين أن يتمتع صناع الأخبار فى وسائل الإعلام بفهم عميق للخلفيات الثقافية المختلفة، وذلك بما يمكنهم من إحداث مقارنات ملائمة وذات معنى، وكذلك تقييم خصائص وأحداث تدور فى إطار معطيات ثقافية مختلفة بشكل منصف ومتوازن.

المجتمعات متعددة الثقافات والتحولات الحضارية :

تظهر أمثلة من مختلف مناطق العالم أن وسائل الإعلام يمكن إما أن تسهل أو تعيق الحوار فيما بين الثقافات فى المجتمعات متعددة الانتماءات الثقافية. وفى بعض الحالات فإن وسائل الإعلام لعبت - وما زالت تلعب دورا هاما فى تمكين الوصول إلى فهم أفضل فيما بين جماعات محلية من البشر تنتمى إلى هويات متباينة أو أطر مرجعية ونظم قيميه مختلفة وذلك من خلال منح المساحة الكافية لهؤلاء لنقل رسائل تخص هوياتهم العرقية أو اللغوية أو الثقافية أو الدينية الخاصة إلى "الآخرين" فى نفس الوقت الذى تسمح فيه بنقل وعرض - بل أحيانا كشف وإظهار - ما هو مشترك فيما بين تلك الجماعات. إلا أنه فى حالات أخرى، فإن تركيز وسائل الإعلام على إبراز خصوصيات جماعات عرقية أو ثقافية أو لغوية أو دينية بعينها أوجد - أو على الأقل عزز - من "صورة تصنيفية نمطية" طبقا لها يتشبث الأفراد بهويتهم الخاصة تلك على حساب السعى لاكتشاف ما هو مشترك مع "الآخر" دينيا أو ثقافيا أو عرقيا أو لغويا تمهيدا للتقارب معه، بل وقد يصل الأمر إلى حد تطوير موقف عدائى أو على الأقل " تربصى" - إزاء هذا " الآخر" ويمكن أن تؤدى هذه العملية - كما حدث فى الماضى ويستمر فى الحدوث حاليا فى حالات عديدة - إلى صدمات حادة فيما بين أفراد ينتمون إلى جماعات عرقية وثقافية ولغوية ودينية مختلفة .

إن النقل والتغطية الإخباريتين للتنوع الثقافى داخل الدولة الواحدة يتحقق بشكل أفضل عبر وجود تعددية إعلامية تسمح بالتعبير عن هذا التنوع المتعايش فى ظل مجتمع واحد ويعبر عن رؤى مختلفة. فالدول متعددة الثقافات التى تفتقد حاليا لشبكات إعلامية شفافة

ومتنوعة بدرجة كافية تستحق - إذا ما رأت حكوماتها ذلك ضروريا - أن تطلب ومن ثم تحصل على مساعدات من المجتمع الدولى حتى تزيد من عدد مصادرها الخبرية والإعلامية، بما فى ذلك ولكن بما لا يقتصر على البث لوسائل الإعلام العامة. ويجانب محطات التليفزيون الوطنية، والصحف ووسائل الإعلام الأخرى التى تغطى الدولة بأسرها، فإن موردى المادة الإخبارية المحليين أو الإقليمين داخل هذه الدولة يمكنهم أيضا لعب دور إيجابى فى تعزيز التسامح فيما بين الجماعات العرقية والثقافية واللغوية والدينية المتعددة داخل نفس الإقليم بنفس الدولة. كذلك فإن المراكز المحلية متعددة الإنتاج الإعلامى حيث يحصل المواطنون على حق متساوى للوصول إلى والحصول على المعلومات ويعملون سويا على قدم المساواة لإيجاد برامج إعلامية بغض النظر عن انتماءاتهم الثقافية والدينية والعرقية، تعتبر آلية أخرى إيجابية تسهم فى إنجاز مهمة حوار الحضارات.

وبالمقابل، فإنه من الهام إيجاد أجهزة لها سلطات تنظيمية فى الدول المتقدمة لوضع والإشراف على تنفيذ معايير متفق عليها تمثل الحد الأدنى المطلوب من البث المنصف والمتوازن بغرض رصد ما يتم بثه بواسطة موردى الأخبار وشبكاتها.

رؤى من العالم الثالث :

إن تاريخ تغطية أحداث العالم الثالث فى وسائل الإعلام الغربية والعكس يوضحان بما لا يدع مجالا للشك أن إعطاء اهتمام زائد للفوارق والخلافات بين الثقافات والحضارات، بدلا من إبراز والتركيز على ما هو مشترك فيما بينها، يؤدى إلى تبسيطات مبالغ فيها ومخلة بالحقيقة والواقع للتصنيف بين "الشرق" و "الغرب" أو "التقدم" و "التخلف". فهذا التوجه يميل فعليا إلى تجاهل أوجه التشابه الثقافية وغير الثقافية فيما بين الغرب والعالم الثالث، كما يؤدى إلى عدم رؤية التباينات داخل الأنساق الثقافية والحضارية الفرعية الموجودة داخل المظلة الحضارية أو الثقافية الواحدة. وتناقض هذه الروح جوهر الدعوة للحوار بين الحضارات والتى تناضل جاهدة لإقرار التنوع الحضارى والثقافى فى إطار وحدة الإنسانية. وللأسف فإن هذه النزعة للتبسيط فى تقسيم الحضارات والثقافات مستمرة.

كما أن وسائل الإعلام تطبق أحيانا خطابا هرميا وحصريا فى النظر إلى حضارات الآخرين بما يذكرنا بخطاب استعمارى أو استشراقى المفترض أنه انتهى تاريخيا منذ زمن.

وبالمقابل، فإن هناك العديد من الأمثلة فى العالم الثالث على منح الفرصة للمواطن العادى ليرى بنفسه كيف ينظر أبناء ثقافات مختلفة - خاصة من الدول المتقدمة - إلى أحداث عالمية وكيف يفسرونها. وعلى سبيل المثال، فإن مشاهدى التليفزيون فى بعض بلدان الجنوب يستطيعون مشاهدة برامج إخبارية من عدد متنوع من الدول الأخرى بشكل يومى. وفى بعض الحالات، فإن صحفا قطرية فى دولة من العالم الثالث تدخل فى مشروع مشترك مع جريدة دولية تصدر بدولة متقدمة لإصدار صحيفة مشتركة بين الطرفين، ويمكن أن تحمل هذه الصحيفة المشتركة بعض الأخبار والتقارير والتحليلات التى تظهر فى الصحيفتين الأصليتين، وبالتالى تقدم لقرائها رؤى مختلفة لنفس الواقع وتشجعهم على التفكير والاختيار بأنفسهم وممارسة قراءة نقدية.

وعلى الجانب الآخر، فإن صحفا من العالم الثالث بدأت فى إصدار طبعات دولية منها مطبوعة فى دول متقدمة لتقديم طرح بديل لما هو سائد فى هذه المجتمعات المتقدمة من رؤية عن الدول التى تأتى منها هذه الصحف فيما يتعلق برؤية الأحداث فى هذه الدولة وإقليمها والمسرح العالمى بأسره. كما أن إمكانية ثالثة تحققت على أرض الواقع وتكمن فى قيام صحيفة من دولة من دول العالم الثالث بإصدار مطبوعة دورية (أسبوعية، نصف شهرية أو شهرية) بلغات أجنبية، خاصة الإنجليزية والفرنسية، للتعبير عن رؤى تخص أبناء الثقافة أو الحضارة التى تأتى منها هذه الصحيفة بشأن الأحداث المحلية أو الإقليمية أو الدولية، وذلك فى محاولة لموازنة التغطية ذات التوجه الغربى الملوءة غالبا بتحيزات قيمية لنفس هذه الأحدث، ومن الأمثلة على الصحف المنتمية إلى هذه المجموعة الأخيرة صحيفة الأهرام المصرية وإصدارها الأسبوعى بالإنجليزية (الويكلى) والفرنسية (الابدو).

إن الجنوب إقليم متنوع ليس فقط فى الأعراف والثقافات والأديان والنظم السياسية، وإنما أيضا فى لغاته، إلا أن غالبية الأخبار فى الغرب يتم تغطيتها باللغة الإنجليزية بواسطة مراسلين أجانب يقومون غالبا - وهذا أمر طبيعى ومتوقع - بتأسيس أحكامهم وتقييماتهم على خلفياتهم الثقافية. ومن أجل تغطية أفضل تعكس التنوع للرؤى الوطنية أو المحلية للأحداث التى تدور فى دول الجنوب، فإن المزيد من التغطية الإعلامية التى تتم باللغة الإنجليزية يجب أن يتم بواسطة إعلاميين من الجنوب أيضا على الأقل عاشوا جزءا هاما من حياتهم فى مجتمعاتهم الأصلية فى الجنوب، ومن شأن هذا أن يؤدى إلى نقل أفضل وأكثر موضوعية واتساقا مع المعايير المحلية لتنوع الجنوب وللحقائق الخاصة بواقعه، على الأقل

من منظور شعوب الجنوب، إلى المجتمع الدولى. كما من شأن ذلك أن يعزز الفهم المتبادل فيما بين بشر ينتمون إلى ثقافات مختلفة داخل العالم الثالث نفسه.

وبالتأكيد سيتدعم هذا التوجه ويزداد سهولة عبر تعزيز التعاون بين وسائل الإعلام فى دول الجنوب، بما يتضمنه ذلك من تبادل للمعلومات فيما بينها من المنظور الخاص لكل منها على أساس منتظم ودورى بالإضافة إلى تشجيع أشكال أخرى من تعاون وسائل الإعلام والتبادل فيما بينها عبر ترتيبات مؤسسية.

عولمة الإعلام والتنوع الثقافى والحضارى :

عبر العقود الماضية، تعززت ظاهرة تركيز ملكية وإدارة وسائل الإعلام عبر الدمج والشراء وغيرهما، وذلك فى مختلف أنحاء العالم. وتمثلت إحدى نتائج هذه العملية فى تأسيس خدمات إعلامية ووكالات أنباء وإعلان تعمل على نطاق عالمى، وأصبحت برامجها الإخبارية متاحة بأشكال وصيغ واحدة أو متشابهة فى مختلف أرجاء المعمورة. وعلى الجانب الآخر، فإن ظاهرة تركيز المؤسسات الإعلامية اتصفت بغلبة نظم قيمية بعينها، اتسم أغلبها بمعاداة أو التقليل من قدر ثقافات وحضارات يقع معظمها ضمن الحدود السياسية لما يسمى بالعالم الثالث. ويكمن السبب الرئيسى وراء هذا التوجه فى أن عملية التركيز تلك حدثت بشكل أساسى فى البلدان الغربية المتقدمة. وبالتالى فإن عولمة وسائل الإعلام ومؤسساته لا يجب أن يتم تفسيرها بالضرورة بأنها وسيلة لعولمة نظم قيمية بمعنى توسيع رؤية مشتركة بين أفراد منتمين لثقافات وحضارات مختلفة لنفس الواقع المعاش. إلا أن بعض وسائل الإعلام تحاول تحقيق هذا الهدف. البعض يفعله من منطلقات إنسانية أو عالمية إيجابية، على الأقل فى نواياها، بينما البعض الآخر يفعله من منطلق مخططات لتحقيق احتكار أو هيمنة أو غلبة لحضارة أو ثقافة بعينها، والتى يؤمن هؤلاء - أو يدعون - بأنها أرقى من الثقافات والحضارات الأخرى، وذلك بما يتسق ما رؤيتهم لنسق هرمى للحضارات والثقافات على الصعيد العالمى. وبالمقابل، فإن فئة أخرى من وسائل الإعلام ترى أن دورها يقتصر على الترويج أو الدفاع عن قيم ثقافية معينة ترتبط غالبا بحدود جغرافية محددة. ويقع ضمن هؤلاء مجموعة فرعية من وسائل الإعلام التى لا تسمح بأى آراء غير تلك السائدة فى الثقافة التى يحاولون الترويج لها، بينما بعضها الآخر قد يكون منفتحا نسبيا، على الأقل للبحث عن حلول لمشكلات وتحديات متشابهة تواجه جماعات بشرية فى مناطق مختلفة من العالم لها هويات ثقافية وأطر مرجعية حضارية متباينة.

إلا أنه يتعين هنا أن نشير إلى أن وسائل الإعلام الأكثر توفيرا لأجواء مواتية لدعوة حوار الحضارات هى تلك التى تتضمن تغطيتها للأحداث والأخبار خارج حدودها –والتى يكون أبطالها أفراد ينتمون لجماعات ثقافية مختلفة – مسعى للبحث عن المثل الأساسية المشتركة بين أتباع مختلف الحضارات فى إطار التنوع الثقافى والتعددية التى تتصف بها الإنسانية فى مرحلة تطورها الراهنة. وتشجع هذه النوعية من التغطية للأخبار والخصائص لأبناء الحضارات الأخرى – سواء عبر تقارير أو برامج أو مقالات – المستمعين والمشاهدين والمتلقين بشكل عام على فهم واحترام واستيعاب وتقدير خصوصيات ثقافات أخرى سواء داخل محلياتهم أو أقطارهم أو أقاليمهم أو على الصعيد العالمى، وذلك عبر تقديم هذه الثقافات ومجتمعاتها وخصوصياتها مع الاحتفاظ بالمرجعية ممثلة فى المحددات الثقافية والنظم القيمية الأصلية لهذه المجتمعات وعدم الحكم عليها بمحددات أو قيم ثقافية لمجتمع آخر، حتى ولو ادعى أنه الأكثر تقدما. وفى نفس الوقت، فإن هذا النوع من التغطية يسمح باكتشاف المشترك على صعيد العادات والتقاليد والقيم وطرق الحياة وأنماط التفكير التى توجد عبر الحدود بين الثقافات، وبما يؤدى فى نهاية الأمر إلى التمكين من التوصل إلى بعض الأطر المرجعية المشتركة فى بعض القطاعات –وذلك فى مواجهة طرح التوصل إلى قيم عالمية أو كونية – فيما بين أتباع حضارات مختلفة.

خـاتـمـة:

لكى تستطيع وسائل الإعلام لعب دور المساعد والمسهل فى زيادة كفاءة وفاعلية حوار الحضارات فإن على المؤسسات الإعلامية التعاون فيما بينها أكثر على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية ويمكن أن يشمل هذا التعاون الأشكال التالية:

– تبادل الخبرات والإعلاميين فيما بين هذه المؤسسات، ومن شأن هذا ليس فقط أن يمنح الإعلاميين الفرصة لتوسيع آفاقهم ورؤاهم الشخصية على التعامل مع أشكال ومضامين مختلفة للتغطية الإعلامية عندما ينقلون تقاريرهم إلى مؤسساتهم الإعلامية الأصلية، وإنما سيجعلهم منغمسين فى عمل مضيفيهم كمجتمعات وثقافات ومؤسسات إعلامية.

– تبادل المحتوى الإعلامى (برامج تليفزيونية، مقالات صحفية ودورية، محتويات مواقع على شبكات معلوماتية ...الخ) بما يشجع على تعرض القارئ والمستمع والمتلقى عموما بشكل مباشر لإنتاجيات وإصدارات من منظور ثقافى مختلف.

– بحث ودراسة إمكانيات وفرص إنتاج مشترك لرسالة إعلامية تعزز القدرة لدى المتلقى للوصول إلى تحديد ما هو مشترك فيما بين أتباع ثقافات وحضارات متباينة.

وعلى المؤسسات الإعلامية والمنظمات ذات الصلة على الأصعدة دون الإقليمية والإقليمية وعبر الإقليمية والدولية دعم مختلف أشكال هذا التعاون وتطويره.

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإنه من الهام الإشارة إلى أن التفسير النهائى لأى نوع من الأخبار والمعلومات المنقولة عبر وسائل الإعلام يتم بواسطة الفرد المتلقى، وبالتالى يجب إيلاء الاهتمام الكافى لتعليم وتثقيف وإعداد كل مواطن على مستوى العالم بحيث يستطيع هو أو هى غربلة وتقييم ما يتلقاه من معلومات بشكل ملائم. وتزداد أهمية هذه الدعوة فى ضوء أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والمتقدمة تمنح الفرصة لأولئك الساعين إلى إيجاد قطبيات فكرية أو ثقافية أو عرقية أو أو قومية أو دينية أو سياسية من خلال توفير قنوات لنشر صور محرفة للواقع. وبالتالى، فإن العملية التعليمية يجب أن تخضع لمراجعة دقيقة حتى يتم التأكد من أنها تهدف بالفعل إلى تمكين الأفراد من امتلاك المعرفة والمهارات اللازمة للتفكير بشكل بناء وإيجابى ونقدى لأنفسهم.

حوار الحضارات والديمقراطية فى العلاقات الدولية

تشهد هذه الأيام تصاعد حملة الدوائر اليمينية فى الغرب – وهى نفسها الدوائر التى ترفع شعار مهمة نشر الديمقراطية عبر العالم – فى مواجهة العرب والمسلمين والتبشير بانتصار الغرب على العالمين العربى والإسلامى فى صراع محتوم بينهما تعتبره تلك الدوائر من المسلمات وتروج لذلك فى إطار تصاعد لثقافة العنف التى يحاول أنصار تلك الدوائر اليمينية إلصاقها بالعرب والمسلمين.

والواقع أن أهمية حوار الحضارات والثقافات والأديان وارتباطها بواقع العلاقات الدولية ليست مرتبطة بوقوع أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ .[٤] فالحديث عن ذلك الحوار بدأ مع نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكى والرأسمالى والتى شهدت من جهة

بداية الحديث عن انتهاء الصراع بين الأيديولوجيات وبداية الصراع أو الصدام بين الحضارات، ومن جهة أخرى الحديث عن نهاية التاريخ وانتصار النموذج الليبرالى الرأسمالى الغربى وسيادته على الصعيد العالمى.

وقد جاء تجسيد الاهتمام بقضية العلاقة بين الحضارات وتداعياتها على العلاقات الدولية مع المقال الشهير للبروفيسير الأمريكي "صموئيل هنتنجتون" أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد، والذى أعقبه نشر ردود على المقال ثم تعقيبات من الكاتب ثم تجميع كل ذلك فى كتاب بعنوان "صدام الحضارات" عام ١٩٩٦. وقد تضمنت ردود الفعل على الكتاب على كثرتها من اتفق مع مقولة هنتجتون – سواء كليا أو جزئيا – ومن اختلف معها أو عارضها. ثم توارى الجدل الدائر حول هذه الأطروحة لفترة وجيزة ليعود بقوة إلى الواجهة فى أعقاب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة واتهام عرب مسلمين يحملون جنسيات دول من العالمين العربى والإسلامى بالمسئولية عنها.

إلا أن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية (اليونسكو/ منظمة المؤتمر الإسلامى ..الخ) تلقفت موضوع حوار الحضارات وارتباطه بواقع ومستقبل العلاقات الدولية فى السنوات الفاصلة بين عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠١، فقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة – بعد جولات من المشاورات الرسمية وغير الرسمية – اقتراحا إيرانيا عام ١٩٩٨ بإعلان عام ٢٠٠١ عاما للحوار بين الحضارات، فإذا بهذا العام يتحول مع أحداث سبتمبر ٢٠٠١ إلى عام تعرض فيه هذا الحوار المتمدين بين الحضارات إلى كثير من الخسائر وعانى خلاله العديد من التراجعات.

وعلى صعيد منظمة المؤتمر الإسلامى، فقد تشكلت بها مجموعة من تسعة عشر من الخبراء – بصفتهم الشخصية ولكن مع مراعاة توازن التمثيل الجغرافى – فى عام ١٩٩٨ لدراسة موضوع حوار الحضارات من منظور الدول الإسلامية ككل، وانتهت المجموعة إلى إعداد تقرير تبنته المنظمة على المستوى الحكومى ورفعته إلى الأمم المتحدة كإسهام منها فى الحوار وتصور لأنماط نتائجه.

كذلك كان هناك اهتمام واضح من جانب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بالإشكاليات المتصلة بحوار الحضارات وانعكاساتها على النظام الدولى والعلاقات فيما بين الدول والشعوب. وتمثل ذلك فى الندوات التى نظمتها المنظمة فى مختلف

أنحاء العالم حول الموضوع بأبعاده المختلفة ومع النظر إليه كمسألة ثقافية فى الأساس. وقد انعكس الاهتمام العالمى بتناول موضوع حوار الحضارات من جانب اليونسكو فى مشاركة عدد من رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية فى ندوات ومؤتمرات اليونسكو المتصلة بهذا الموضوع بدءا بالمائدة المستديرة التى نظمت بنيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ٢٠٠٠ وشارك فيها الرئيس الإيرانى محمد خاتمى ووزير الخارجية المصرى الأسبق عمرو موسى، وهى مائدة شهدت تبادلا غير رسمى، وبالتالى صريحا، لوجهات النظر حول هذا الموضوع.

ونعود إلى هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة وتأثيرها على طرح حوار الحضارات فنقول أنه نتيجة معاناة دعوة حوار الحضارات على الصعيد العالمى من انتكاسة مؤقتة عقب هذه الهجمات سواء على مستوى الحكومات أو حتى على مستوى المنظمات غير الحكومية، فقد نشأت الحاجة إلى استراتيجية جديدة للتعامل مع قضية العلاقة بين الحضارات وارتباطها بأنساق العلاقات الدولية وطرحت العشرات من المبادرات بعضها من منظمات دولية والبعض الآخر من بعض الحكومات والبعض الثالث من منظمات غير حكومية والبعض الرابع والأخير من شخصيات دولية تحظى باحترام على المستوى العالمى.

ويمكن تلخيص أهم تلك المبادرات فى أربع مبادرات هى:

١ - مشروع حوار حضارات العالم القديم، وقد بدأ بين أربع دول هى مصر (الحضارة الفرعونية) وإيران (الحضارة الفارسية) وإيطاليا (الحضارة الرومانية) واليونان (الحضارة الإغريقية)، وحاول المشروع البحث عما هو مشترك بين حضارات العالم القديم وبالتالى السعى لصياغة مجموعة مشتركة من الخطوط الإرشادية التى يمكن استنتاجها من هذه الحضارة القديمة يمكن الاستعانة بها فى التأثير الايجابى على العلاقات الدولية الراهنة والمستقبلية فيما هو أبعد من تقسيمها الدول مهد هذه الحضارات بين دول مسيحية وأخرى إسلامية. وتوسع المشروع من المستوى الحكومى إلى المستوى البرلمانى (وهو ما مثل ربطا للمبادرة بنواب الشعوب وممثليهم لتأكيد البعد الديمقراطى للمبادرة) ومستوى الأكاديميين والباحثين مما أضفى عليها على المشروع زخما شعبيا على الصعيد غير الحكومى. كما جرت محاولات لتوسيع عضوية هذا المشروع لجعله أكثر تمثيلا لدول وحضارات العالم بضم دول مثل الصين، اليابان، الهند، بل وطرح البعض اقتراح ضم إسرائيل، إلا أن هذه المحاولات

لم تلق قبولا للخلاف حول وضع معايير موحدة لقبول انضمام دول تضم جغرافيا حضارات من العالم القديم.

٢ - المبادرة الألمانية التى أطلقها الرئيس الألمانى الأسبق هيرتزوج وتبناها الرؤساء الذين جاءوا بعده، وهى اقتصرت على الحوار بين الحضارتين الإسلامية والغربية الأوروبية ولكنها كانت أوسع تمثيلا من المبادرة المشار إليها فى الفقرة السابقة، كما أدمج فيها بالإضافة إلى المسئولين الرسميين شخصيات أكاديمية وفكرية غير حكومية. وضم الحوار فى بدايته ثمانية دول، أربع منها إسلامية أعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى منها مصر وإيران وإندونيسيا، وأربع منها أوروبية غربية بقيادة ألمانيا. وقد شهدت هذه المبادرة توسعا عقب الاجتماع الذى عقدته على مستوى رؤساء الدول والحكومات وكبار المفكرين على هامش اجتماعات المنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس فى يناير ٢٠٠٠ حيث شارك فى الاجتماع الرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقة والرئيس التشيكى السابق فاكلاف هافيل، وشارك فيه المفكر المصرى الدكتور أحمد كمال أبو المجد. وأدت هذه المشاركة الواسعة إلى توسيع عضوية المبادرة إلى اثنى عشر دولة منها دولتين إسلاميتين ودولتين من أوروبا الشرقية، كما توسعت المبادرة من حيث طبيعة المشاركة لتنتقل من المستوى الحكومى فقط لمستوى الانتليجنتسيا. والملفت للنظر فى هذه المبادرة أنها تتم بين طرف (الدول الغربية) تقوم نظمها السياسية على الديمقراطية الليبرالية وتتهم الطرف الآخر (الدول الإسلامية) فى أغلبه إما بتعارض موروثه الثقافى والحضارى مع الديمقراطية أو بتعمد تبنى حكومات هذه الدول لنماذج حكم غير ديمقراطية على النسق الغربى ولا تتسق مع مسلمات النموذج الليبرالى الغربى. ومن جانب آخر، فإن الدول الإسلامية فى معظمها تتهم الحكومات الغربية - بدرجات متفاوتة فيما بينها - بالمسئولية عن غياب الديمقراطية عن العلاقات الدولية، وهو مطلب تبنته دول العالم الثالث بأكملها - ومن ضمنها الدول الإسلامية - منذ استقلالها، بل وربما من قبل ذلك وتحديدا منذ نشأة الأمم المتحدة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولقد تعزز هذا المطلب بطبيعة الحال بعد انتهاء الحرب الباردة وبزوغ شمس النظام الأحادى القطبية.

٣ - المبادرة اليابانية للحوار بين الحضارتين الإسلامية واليابانية، وهى مبادرة أطلقها وزير الخارجية الأسبق يوهاى كونو فى يناير ٢٠٠٠ على هامش جولة له فى منطقة الخليج وتحديدا خلال محاضرة له فى العاصمة القطرية الدوحة. وبالرغم من أن هذه المبادرة تميزت

عن بقية المبادرات المطروحة بأنها بدأت بجناحين أحدهما يتحدث عن مفاهيم فكرية وأنشطة ثقافية والآخر يتناول مشروعات تقنية محددة مثل التعاون بين اليابان والدول الإسلامية فى منطقة الخليج بشكل متعدد أطراف فى مجال تحلية مياه الخليج على نطاق واسع. وجاءت الخطوة الملموسة الأولى فى سياق الحوار حول ترجمة المبادرة إلى مشروعات محددة متمثلة فى مؤتمر استضافته الخارجية البحرينية ومركز البحرين للدراسات فى المنامة فى ربيع ٢٠٠٢ حول حوار الحضارات اليابانى/الإسلامى، والذى حضره مسئولون ومفكرون وأكاديميون وشخصيات من المجتمع المدنى من عدد من الدول الإسلامية واليابان من بينهم كاتب هذه السطور. وتتصل خصوصية هذه المبادرة بأنها تتم بين دولة تمثل حضارة واحدة قديمة تأثرت بشكل كبير بالحضارة الغربية الحديثة، خاصة فى مكونها السياسى الممثل فى النظام الديمقراطى الليبرالى، فى الزمن المعاصر وهى اليابان، وبين دول كثيرة بينها تباينات فى السياق التاريخى والحديث ولكنها تمثل الحضارة الإسلامية فى مجراها العام وتتعرض هذه الدول بدورها منذ سنوات للاتهام فى معظمها بعدم اتباع النهج الديمقراطى فى نظمها السياسية الداخلية. كما تناولت هذه المبادرة أوجه التشابه والاختلاف بين الحضارتين اليابانية والإسلامية وسبل التعاون فيما بينهما فوق أرضية مشتركة على الصعيدين الثنائى والدولى للتأثير فى العلاقات الدولية وكيفية تفاعل كل منهما مع الحضارة الغربية الحديثة خاصة المسألة الديمقراطية والنظام الراسمالى. وتمثل حالة حوار الحضارات اليابانى/الإسلامى حالة فريدة من جهة أخرى، فهى نموذج لحالة حوار متعدد الأطراف بين الحضارات. فالجانب اليابانى أطلق المبادرة من منطلق إدراكهم أنهم دائما ما ينظرون الى العالم الإسلامى من خلال عيون ومنظار دول الغرب الليبرالى الديمقراطى الحديث والمعاصر حيث اعتمدوا فى دراسة العالم الإسلامى على المستشرقين الغربيين أو على دراسات أجراها العرب. واعتبر اليابانيون أنه حان الوقت ليقوموا بأنفسهم بدراسة العالم الإسلامى بشكل مباشر والتحاور معه بدون وسيط وإعطاء العالم الإسلامى فكرة واضحة عن كون اليابانيين يستمدون قيمهم من جذور الحضارة الشرقية القديمة وعدم تعارض ذلك مع القيم الديمقراطية الغربية الحديثة. وفى ذلك الحوار تتضح معالم تعدد الأطراف ففى جانب توجد الحضارة اليابانية ممثلة فى دولة واحدة وعلى الجانب الآخر توجد عدة دول إسلامية، عربية وغير عربية، تمثل الحضارة الإسلامية.

وفى أولى جلسات الحوار بالمنامة فى ربيع ٢٠٠٢ تعددت الأطراف المتحاورة من الجانبين فلم تقتصر على أساتذة الجامعات وعلماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والمثقفين والإعلاميين، وإنما شارك فيها أيضا أطباء ومهندسون ورجال أعمال مما أضفى طابعا تعدديا وديمقراطيا وغير حكومى قوى على الحوار. واستند ذلك التنوع فى التمثيل الى فكرة أنه لإعطاء الحوار اليابانى /الإسلامى معنى فيجب أن يغطى كافة جوانب العلاقة بين الحضارتين. وبالمقابل، افتقد هذا الحوار إلى التكافؤ فبينما كان فى جانبه اليابانى مؤلفا من دولة عملاقة اقتصاديا وديمقراطية ليبرالية سياسيا ومتجانسة الثقافة والحضارة، كان الطرف الإسلامى بداخله تباينات واختلافات على مستوى الفكر والعقيدة أو على مستوى الممارسة والتجارب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

٤ - المبادرة التى تبنتها تركيا لحوار حضارات ذات طابع مؤسسى بين الاتحاد الأوروبى ومنظمة المؤتمر الإسلامى، واستضاف اسطنبول منتدى وزارى حول هذا الموضوع أيضا فى ربيع ٢٠٠٢. وبالرغم من تسمية هذا المحفل التى توحى بطابعه الرسمى البحت فإنه تميز بعدة خصائص: الأولى أن معظم الجلسات التى تمت فى إطاره كانت مفتوحة لحضور واسع، والثانية أن المتحدثين فى هذه الجلسات لم يقتصروا على الوزراء بل ضموا أكاديميين وخبراء وشخصيات من المجتمعات المدنية للدول المشاركة فعلى السبيل المثال ضمت إحدى الجلسات وزير الخارجية المصرى السابق أحمد ماهر السيد ووزير الخارجية الإيرانى كمال خرازى والبروفيسير الأمريكى برنارد لويس والمفكر المصرى الدكتور حسن حنفى. أما الخاصية الثالثة المميزة لمنتدى اسطنبول فكانت الصراحة فى تناول القضايا التى تمثل مصادر الشكوك المتبادلة بين الطرفين مثل قضايا المرأة والأقليات والتطرف الدينى وغياب الحريات المدنية والسياسية والديمقراطية فى العالم الإسلامى من جانب الغرب، وقضايا النهب الاقتصادى والاستعلاء الحضارى والسعى لفرض النموذج الغربى واحتكار القرار الدولى السياسى والاقتصادى كاتهامات موجهة للغرب من جانب العالم الإسلامى.

وفى ضوء هذه المعطيات المتراكمة لدعوة حوار الحضارات خلال السنوات القليلة الماضية، يمكن القول بأن تحدى نجاح دعوة حوار الحضارات مرهون بحسم العديد من الإشكاليات ذات الطابع الجدلى فى تركيبها.

فهناك أولا الحاجة للوصول إلى حالة توازن بين الحوار القائم على أسس الديمقراطية الحقيقية من مساواة وتكافؤ واحترام متبادل فيما بين حضارات مختلفة، وبين الحوار داخل الحضارة الواحدة على نفس الأسس بين أنساق فرعية حضارية وثقافية. فبينما كثر الحديث عن ضرورة إجراء حوار بين الحضارات المختلفة مثل الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية والحضارة الهندية والحضارة الصينية والحضارة اليابانية، لم تظهر سوى نداءات محدودة العدد والتأثير لإجراء حوارات داخل كل حضارة من منطلق الوعى بوجود خلافات وتباينات واختلافات داخل كل حضارة بسبب تعدد النماذج المطروحة للأخذ بها داخل كل حضارة والاختلاف بين أركان كل حضارة وكيفية تطبيق كل منها والحاجة لتفاعل ديمقراطى فيما بين هذه الأنساق الفرعية. فعلى سبيل المثال، ففى داخل الحضارة الإسلامية ما زال الجدل متواصلا داخل العالم الإسلامى منذ القرن الثامن عشر الميلادى – أحيانا عبر التحاور بالحجج وأحيانا أخرى بالعنف – حول ما إذا كان الإسلام الحضارى يوفر نظرية ونظاما مفصلا للحياة صالحا لكل زمان ومكان ويغطى كافة مناحى نشاط المجتمع أم أنه يوفر إطارا شاملا من القيم والمبادئ العامة والتقليل من الأحكام المحددة بما يجعله صالحا لكل زمان ومكان. وزادت حدة الخلاف بمرور الوقت فى وجهات النظر حول أى النموذجين أصلح فى عالم اليوم ومن منهما يملك النموذج الصالح لكل زمان ومكان، وذلك بين من يقول بنسبية الحقيقة وجزئيتها أم من يقول بإطلاقها واحتكارها. وفيما يخص الحضارة الإسلامية أيضا، فإذا نظرنا إلى الحضارة الإسلامية فى مصر فلا يمكن إنكار أن لمصر أبعاد تعددية حضارية أخرى بخلاف الحضارة الإسلامية مثل التراث الفرعونى والقبطى والرومانى وإثراء تلك الأبعاد لتعامل مصر مع معطيات الفقه الإسلامى. فعلى سبيل المثال عدل الإمام الشافعى من العديد من أحكام مذهبه بعد انتقاله لمصر بإضفاء الاعتدال والمرونة عليه. كما أن هذا التعدد الحضارى فى شخصية مصر أثر إيجابا على تعاطى مصر مع حوار الحضارات حاليا وعلاقته بالعلاقات الدولية بأسلوب متميز يثرى هذا الحوار. كما أن شعب مصر بتعدديته الحضارية تلك اتسم دائما بالتسامح والاعتدال فى مجمله وباستثناء فترات محدودة للغاية فى تاريخه وأعداد محدودة للغاية من أبنائه. كذلك فإن أى دارس أو مراقب للحضارة الغربية يدرك أن مظاهر تلك الحضارة وأنماط تطورها فى أوروبا تختلف عن نظيراتها فى أمريكا الشمالية نظرا لاختلاف الظروف الاجتماعية وتباين النظم القيمية وسياق التطور التاريخي واختلاف التجارب فى كل حالة عن الأخرى. وكذلك الحال فى سياق الحضارة الهندية

والحالة اليهودية الإسرائيلية حيث يتسم التنوع فى كل منهما بالصراع بين المتدينين والعلمانيين نتيجة تشابك تعريف الديانة مع تعريف الحضارة وهو صراع شهدته أوروبا منذ قرون ويرى البعض أن لم يحسم بعد بشكل نهائى وأنه مستمر حتى يومنا هذا بل أنه انبعث بقوة فى السنوات الأخيرة سواء فى أوروبا أو فى الولايات المتحدة فى ضوء تزايد أعداد غير المسيحيين البروتستانت والكاثوليك، بمن فى ذلك المسلمين بهذه الدول، كما أنه داخل كل حضارة هناك إسهامات لأشخاص لا ينتمون الى النسق الدينى والمذهبى السائد فى هذه الحضارة. فعلى سبيل المثال، ساهم مسيحيون ويهود - خاصة من الأندلس - فى ازدهار الحضارة الإسلامية فى الكثير من جوانبها. كما أن العديد من المسلمين ساهموا فى إثراء الحضارة الغربية الحديثة، ولا يقصد هنا إسهامات الحضارة الإسلامية التى نقلها الغرب فى نهضته الحضارية الحديثة، بل نقصد إسهامات مسلمين معاصرين عاشوا فى الغرب وساهموا فى مسيرة تقدمه الحضارى.

وثانيا، توجد حاجة لتحقيق صيغة ما تضمن التوازن بين الطابع المقيد فى المشاركة فى بعض مبادرات حوار الحضارات وبين الحاجة لمظلة عالمية للحوار بما يضمن الشفافية والطابع الكونى وعدم صعود تحالفات فيما بين بعض الحضارات ضد حضارات أخرى بما ينفى الصفة الديمقراطية عن حوار الحضارات وبالتالى انتفاء تصور أى تأثير إيجابى لحوار الحضارات على عملية دمقرطة العلاقات الدولية، حيث نلحظ على سبيل المثال غياب الولايات المتحدة الأمريكية وهى القوة العظمى الوحيدة فى عالم اليوم عن كافة المبادرات ذات العضوية المحدودة بينما تشارك فى تبنى المبادرات التى تتم فى إطار الأمم المتحدة.

وثالثا، يتأكد بمرور الوقت وفى ضوء التطورات الدولية الراهنة الحاجة لضمان مشاركة فعالة وذات طبيعة مترابطة فى مبادرات حوار الحضارات لكافة الأطراف المعنية من حكومات ومنظمات دولية ومنظمات مجتمع مدنى وقطاعات الأعمال ومراكز الأبحاث والجامعات ووسائل الإعلام وذلك لضمان الطابع التمثيلى الديمقراطى لهذه المبادرات. فالتطورات التى أعقبت هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة سواء من خلال الحرب فى أفغانستان تحت شعار الحرب ضد الإرهاب حول العالم أو شن الحرب على العراق بعد ذلك أدت الى التأثير سلبا على التصور المتبادل للعلاقة بين الإسلام والغرب وانعكاس ذلك على العلاقات الدولية بشكل عام من حيث تغليب وتصعيد روح المواجهة على حساب روح الحوار والسعى لدمقرطة العلاقات الدولية. إلا أن هذه التطورات أدت أيضا الى زيادة الدور المطلوب من

المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدنى فى الغرب وفى العالم الإسلامى على وجه الخصوص للدخول فى حوار غير رسمى وقائم على أسس ديمقراطية حقيقية موازى وداعم لحوار الحكومات بما يعزز الأخير ويكسبه المصداقية وبما يحافظ على قوة الدفع باتجاه دعوة الحوار.

ورابعا، أثبتت الأحداث منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياته أن مسالة حوار الحضارات ليس ترفا ثقافيا ولا هى سفسطة فكرية منقطعة الصلة بأرض الواقع، بل على العكس يجب ترجمة حوار الحضارات وارتباطه بمشروعات ملموسة وأنشطة تشعر بها وتمارسها وتستفيد منها الشعوب ومبادئ وممارسات فى العلاقات الدولية تؤكد حجية مبادئ المساواة فى السيادة والاعتماد المتبادل مع احترام خصوصية الآخر وعدم التدخل فى شئونه الداخلية والسعى لإرساء أسس لبناء نظام دولى يتصف بالديمقراطية سواء فى أنماط علاقاته أو فى منظومته المؤسسية. كما أنه على الجميع إدراك أنه لا توجد حضارة بعينها، وأيا كانت درجة تفوقها، قادرة بمفردها على مواجهة وتقديم الحلول للمشكلات والتحديات التى تعانى منها الإنسانية اليوم بل هناك حاجة لتعاون فيما بين الشعوب والدول التى تنتمى لحضارات مختلفة مع ضمان نصيب كل منها فى سلطة اتخاذ القرارات التى تتصل بهذه المشكلات والتحديات على أساس ديمقراطى سواء فى المنظمات والمحافل الدولية القائمة أو فى أى إطار متعدد أطراف قد ينشأ لمواجهة تحدى بذاته. وهنا تتأكد الحاجة لأن تكون هذه الأطر متعددة الأطراف من مؤتمرات وغيرها تحت مظلة الأمم المتحدة وبمرجعية القانون الدولى والشرعية الدولية بما يحمى حقوق ومصالح الدول الصغيرة والمتوسطة فى العالم التى قد يمثل بعضها مدارس عريقة وإرث حضارى فى الفكر الإنسانى بمختلف تفريعاته يفيد مجمل المسعى البشرى فى مسعاه لمواجهة هذه التحديات الكونية والتغلب عليها أو التعامل معها إيجابا. ويجب الأخذ فى الاعتبار أن كلا من دعاة صراع الحضارات ودعاة حوار الحضارات يعتمد فى دعوته على منهج انتقائى فى قراءة التاريخ ينتزع الوقائع التاريخية والموضوعية التى تدعم موقفه وتعزز من وجهة نظره ودمجها فى سياق يتماشى مع انحيازا ته الأيديولوجية.

وخامسا، فالحضارة الواحدة قد تضم أكثر من قبيلة أو مدينة أو أمة أو عرق أو دين أو قومية أو مجموعة أعم. وفى كل الأحوال فالمحصلة النهائية هى وحدة الجنس البشرى والإنسانية فى مجموعها. والواقع أن هذا يوجد التداخل الملفت بين الحضارة والدين والعرق والقومية واللغة بشكل خاص وصعوبة التفرقة فى التعريف فيما بينهم، أو اعتبار الحضارة

ظاهرة متعددة الأبعاد دينيا ولغويا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا وربما أيضا اقتصاديا واستراتيجيا. إلا أن الواقع الراهن، بل وفى العقود الأربعة الأخيرة بوجه عام، شهد تصاعدا ملحوظا فى أهمية عنصر الدين عند تصنيف الحضارات والثقافات أو إبراز العنصر الغالب أو المؤثر فيها، وهو أمر طبيعى فى ضوء الصحوات التى شهدتها معظم الأديان السماوية وغير السماوية وتعزز دورها فى السياسات الداخلية والإقليمية والدولية، خاصة الحرب فى أفغانستان ضد السوفيت وما تلاها ثم أحداث يوغوسلافيا السابقة، وهو أمر أضفى تعقيدات جديدة على إشكاليات دور وتفاعل الأديان على الصعيد العالمى وتشابكه وتداخله مع دور الثقافات والحضارات مما حجم من القليل الذى كان متاحا أصلا من هامش تحرك ديمقراطى على صعيد اتخاذ القرارات الدولية ذات الصلة بالمسائل التى تهم الإنسانية.

وسادسا، أنه فى إطار كل حضارة يوجد تنافس بين الإطلاق والنسبية وبين تفسيرات متباينة ومتعددة بين من هو غير متسامح ويزعم أن لديه الإجابات النهائية والصحيحة على كافة الأسئلة المطروحة وبين من هو منفتح على الآخر يقبل بها مرن فى حدوده ومتسامح إزاء من يختلف معهم. وفى السياق نفسه، فإن هناك تنافس بين المدينين والعلمانيين وما بينهما من تيارات داخل كل حضارة تعتمد على الدين كمكون أساسى لها.

وسابعا، أن العلاقة بين الحضارتين الإسلامية والغربية ليست بالتأكيد فى أفضل أحوالها اليوم وتبتعد عن الحميمية، بل يصفها البعض بالابتعاد عن الود أصلا، كذلك تتداخل فيها المفاهيم الحضارية مع العقائد الدينية البحتة ذات الطابع المقدس، كذلك فالبعض يصف الحضارة الغربية بالمسيحية بينما ينفى عنها البعض الآخر أى صبغة دينية ولكن الإجماع هو أنها الحضارة المنتصرة والسائدة على الصعيد العالمى حاليا دون أن يعنى ذلك اختفاء أو هزيمة بقية حضارات العالم الأخرى بالضرورة، إلا أن هذا الانتصار والشعور والزهو به ينعكس سلبا على أى جهد لإنجاز مهام دمقرطة العلاقات الدولية بل ينقص مما هو موجود من معالم قليلة ومتفرقة لهذه الديمقراطية للعلاقات الدولية هنا وهناك.

وثامنا، أنه على الصعيد العملى، فإن هناك دور منوط بالمسلمين والعرب فى بقية أنحاء العالم، خاصة المقيمين منهم فى الغرب، للتحرك بهدف تجاوز تداعيات أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما خلفته من خطاب سياسى واجتماعى وتعديلات قانونية وممارسات يومية وسياسات إعلامية وأكاديمية تناقض جوهر الدعوة الديمقراطية وقيم الحرية والليبرالية أيا كانت زاوية الرؤية لها ومعايير تعريفها وأطرها المرجعية.

وبناءا على ما تقدم، فإن دعوة حوار الحضارات لا يجب النظر إليها كإجراء دفاعى أو وقائى شهره البعض - خاصة فى العالم الإسلامى - فى مواجهة دعوات صدام الحضارات والتحريض فى الغرب خاصة على حضارات أخرى فى مقدمتها الحضارة الإسلامية، وبالتالى الدفاع عن قيمة الديمقراطية فى العلاقات الدولية على المستويين الفكرى والمؤسسى. بل يجب النظر إلى هذه الدعوة على اعتبار أنها نقطة تعبئة وانطلاق لحشد كافة طاقات الإنسانية للاتفاق على حد أدنى مشترك على أسس التفاهم والاحترام المتبادل بما يمهد لإيجاد حلول على أساس ديمقراطى دولى لما تواجهه البشرية من تحديات فى وقتنا الراهن تهدد بقاءها واستمرارها، والأهم من ذلك أنها تهدد إنسانيتها وعالميتها.

هوامش الفصل الثامن:

(١) اعتمد هذا الجزء على إسهام مؤلف الكتاب فى ملف نشرته جريدة الحياة فى ١١ سبتمبر ٢٠٠٢ بمناسبة مرور عام على أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) اعتمد هذا الجزء على ورقة عمل مقدمة من المؤلف إلى ندوة جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو حول حوار الحضارات، طوكيو، أبريل ٢٠٠١.

(٣) اعتمد هذا الجزء على محاضرة ألقاها المؤلف باللغة الإنجليزية على هامش معرض الكتاب العربى والدولى الذى نظمته مؤسسة الأهرام فى العاصمة الأمريكية فى ١٦ يونيو ٢٠٠٤.

(٤) اعتمد هذا الجزء على محاضرة ألقاها المؤلف باللغة الإنجليزية فى المركز الثقافى المصرى فى العاصمة الأمريكية فى ٤ يونيو ٢٠٠٣.

الخاتمة:
حوار الحضارات فى عالم متغير

كما أثبتنا فى هذا الكتاب، أضحى موضوع حوار الحضارات من الموضوعات التى تحظى بأهمية متزايدة على الساحة الدولية خلال الأعوام القليلة الماضية، وبات مطروحا بقوة على جدول أعمال معظم المؤتمرات والمنتديات الدولية، سواء السياسية أو الثقافية أو حتى الاقتصادية.

فقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠١ عاما للحوار بين الحضارات وشكل السكرتير العام للأمم المتحدة فريق من الشخصيات رفيعة المستوى المشهود لها بالباع الطويل فى مجال حوار الحضارات لإعداد تقرير قدمه للدورة الخاصة التى تعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة عن هذا الموضوع فى نوفمبر ٢٠٠١. كما قامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بأنشطة متنوعة وفى مختلف أقاليم العالم بغرض الترويج لمفهوم حوار الحضارات كمنهاج حياة، وتوجت أنشطتها فى هذا المجال بتنظيم مائدة مستديرة على هامش القمة الألفية للأمم المتحدة جرت أعمالها يوم ٥ سبتمبر ٢٠٠٠ فى نيويورك وشارك فيها عدد محدود ومختار من قادة وممثلى دول العالم، وفى مقدمتها مصر. ومن جانبها شكلت منظمة المؤتمر الإسلامى فريق خبراء بارزين لصياغة موقف موحد للعالم الإسلامى حيال هذا الموضوع. وبلغ الاهتمام بموضوع حوار الحضارات امتداده إلى دوائر رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية، حيث كرس منتدى دافوس الاقتصادى العالمى الشهير جلسة خاصة فى يناير ٢٠٠٠ لتناول موضوع حوار الحضارات شارك فيها أيضا مجموعة من نخبة القادة والمفكرين من دول غربية وإسلامية مختارة كان من بينها مصر.

ولم يقتصر الأمر على المنظمات والهيئات الدولية، وإنما شمل مبادرات لدول أو مجموعات من الدول بعينها، بحيث تعددت المبادرات المطروحة إقليميا ودوليا فى مجال الحوار بين

الحضارات والثقافات العشرين مبادرة. ومن أهم هذه المبادرات المبادرة الإيرانية الخاصة بالحوار بين حضارات العالم القديم (مصر/ إيران/ إيطاليا/ اليونان)، والتى اكتسبت بالإضافة إلى بعديها الحكومى والأكاديمى بعدا برلمانيا منذ نوفمبر ١٩٩٩ عبر حوارات ثقافية فيما بين برلمانات الدول الأربعة التى كانت لها جميعا إسهاماتها فى إثراء مسيرة الحضارة الإنسانية، كما مر كل منها بأطوار حضارية متعاقبة ومتداخلة دون إحساس بالتناقض أو فقدان الهوية.

كما تبرز المبادرة الألمانية الخاصة بالحوار فيما بين الحضارتين الغربية والإسلامية، والتى كان لمصر فيها دور تأسيسى منذ نشأة هذه المبادرة فى عهد الرئيس الألمانى السابق "هيرتزوج" ثم استمرارها فى عهد الرئيس الحالى "يوهانس راو"، وهى مبادرة تتسم بالمرونة فى عضويتها من حيث اتساعها تدريجيا لتضم عددا متزايدا من الدول الممثلة للحضارتين الغربية والإسلامية.

ولكن ماذا يمكن أن نستخلص من استنتاجات مما تقدم عن موضوعات حوار الحضارات، ومحدداته، وأهدافه؟

ترتكز دعوة حوار الحضارات على كونها البديل الموضوعى والإيجابى لطرح صدام الحضارات الذى خرج من أفواه بعض المثقفين فى الغرب فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة بين الشرق الشيوعى بقيادة الاتحاد السوفيتى السابق والغرب الرأسمالى بقيادة الولايات المتحدة، وتعددت تفسيرات خروج طرح صدام الحضارات ما بين افتراض أن الدعوة لمواجهة عدو جديد على أسس حضارية وليست أيديولوجية يوفر رؤية مشتركة للغرب وسبب للحفاظ على تماسك تحالفه السياسى والثقافى خوفا من منافسات اقتصادية فيما بين دوله قد تؤدى إلى صدامات تطيح بصلابة التحالف الغربى، وما بين الافتراض أن الدعوة تعكس أحقادا وعداوات قديمة ودفينة لدى بعض الدوائر فى الغرب ضد الحضارات الشرقية، خاصة الإسلامية والصينية، وذلك لاعتبارات تاريخية وعقائدية وسياسية وثقافية.

وفى كل الأحوال، وأيا كانت دوافع أطروحة صدام الحضارات، فقد كان رد الفعل المتوازن والعاقل فى آن واحد هو الداعى إلى حوار الحضارات، وهى دعوة تبنتها دوائر كثيرة عبر العالم، خاصة فى العالم الإسلامى، كما تبنتها أصوات عاقلة فى الغرب. وكانت موضوعات هذه الدعوة – ومازال – هى أهمية إزالة سوء الفهم المتبادل من خلال معرفة

أفضل وأكثر عمقا واتساعا وشمولا بالآخر، والتخلص من الصور النمطية السلبية التى تروج لها أحيانا بعض وسائل الإعلام وبعض المنظمات السياسية والمدنية عن الآخر باعتباره الخطر والتهديد والعدو، وكذلك توظيف وسائل الإعلام ومناهج التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لتحقيق رؤية واقعية ومحايدة لفكر وعادات وتقاليد وسلوك وممارسات الآخر.

أما فيما يتعلق بمحددات حوار الحضارات، فتعكس رغبة متبادلة فى التعايش والتفاهم والتعاون انطلاقا من قناعة مؤداها أن العالم يواجه مشكلات وأزمات أكبر من أن تدعى حضارة ما أنها تملك المفتاح السحرى لحلها، أو تدعى أيديولوجية ما أنها تحتكر الحقيقة بصددها، وإنما يستلزم الأمر إقرار كل طرف بأنه يملك جزء من الحقيقة ولا ينكر على الأطراف الأخرى امتلاك أجزاء أخرى منها، والإقرار أيضا بقدرة الجميع على المساهمة بشكل أو بآخر فى تقديم الحلول لتلك المشكلات، وضمان توازن تقدم مسيرة الحضارة الإنسانية دون إخلال بأحد مكوناتها قد يؤدى إلى حالة عدم توازن تدخل بالبشرية فى مرحلة جديدة من الاضطراب والفوضى والحروب العرقية والقومية والدينية تفضى إلى الدمار والخراب.

وبالنسبة لأهداف حوار الحضارات، فيمكن تلخيصها بشكل عام فى أنه يسعى لإيجاد بيئة دولية سلمية ومستقرة تقوم على أساس الاحترام المتبادل والمساواة فيما بين الثقافات والحضارات المختلفة، وعدم ازدراء الآخر أو الحط من شأنه، والاعتراف بوجود تباينات واختلافات فيما بين الحضارات والثقافات، وهو ما يعكس حقيقة خصوصية ظروف وتطور كل حضارة، مع الإقرار بأن كل حضارة تحمل فى داخلها انساق حضارية وثقافية مختلفة تتباين فيما بينها، مع تأكيد ضرورة الاتفاق على قدر من الحد الأدنى المشترك من القيم والسلوكيات التى تشترك فيها مختلف الحضارات والثقافات والتى يجب التمسك بها والالتفاف حولها ومحاولة تعظيمها دون تضحية بتمايز كل حضارة وثقافة أو بالأولوية التى يجب أن تحظى بها قيم الحرية والعدل والمساواة.

ولئن كان موضوع حوار الحضارات قد اكتسب أهمية متزايدة خلال العقد ونيف المنصرم، وتحديدا منذ نهاية الحرب الباردة، فقد أكد هذا الكتاب أن هذه الأهمية زادت بشكل واضح بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بالولايات المتحدة الأمريكية، وفى ظل معطيات المرحلة

الحالية من تطور العولمة وانعكاساتها. ولئن كانت الحضارات موضوعا للبحث والتحليل منذ نشأة العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكلها الحديث منذ زمن طويل، فإن المعنى الذى تناولناه فى هذا الكتاب بشكل أساسى هو المدلول السياسى والثقافى والاجتماعى والحضارى لدعوة حوار الحضارات وتوظيفه من قبل هذا الطرف أو ذاك، إلى الدرجة التى وصل بها البعض إلى القول بأن الحضارات – وليست الدول كما هو مفترض منذ نشأة التنظيم الدولى المعاصر– فى طريقها لأن تكون اللاعب الرئيسى فى النظام العالمى.

وبالرغم مما تثيره التوقعات بتعزيز الدور السياسى لدعوة حوار الحضارات – فى مقابل دعوات نهاية التاريخ وصدام الحضارات – فى العلاقات الدولية من إشكاليات مثل التساؤل عن أى دولة تمثل أى حضارة – أو على الأقل تدعى تمثيلها لها – فإن معطيات الأحداث الدولية الراهنة وقراءة آفاقها المستقبلية تفرض علينا فهم طبيعة وخصائص الحضارات، والتعرف على الجدل الدائر بين طرح صدام أو صراع الحضارات من جهة وبين كم المبادرات المطروحة لحوار الحضارات من جهة أخرى، وتحليل الرؤى المختلفة لدعوة حوار الحضارات، سواء على أسس دينية أو ثقافية أو جغرافية أو أيديولوجية، وأيضا تعريف المفاهيم وتوضيح ماهياتها وحدودها، ومعالجة الإشكاليات المنهجية المتصلة بالموضوع، ثم تقييم العلاقة بين دعوة حوار الحضارات وقضايا مثارة فى الطور الراهن للعولمة مثل دور وسائل الإعلام ومسألة الديمقراطية، وأخيرا التعامل الجاد والمؤصل فكريا وتاريخيا مع هذه المعطيات فى ضوء مصالح الوطن والأمة والرؤية الفكرية والسياسية وصولا إلى صياغة رؤية مصرية وعربية وإسلامية لحوار الحضارات والثقافات والأديان.

ويبقى أن نقول أن ما تقدم هو مجرد جهد متواضع على طريق طويل لتاصيل منهج مصرى وعربى وإسلامى متكامل لتناول موضوع حوار الحضارات والتعامل معه، سواء فيما يتعلق بأسباب نشأة الدعوة فى العقد ونصف الأخير، والجذور التاريخية لهذه الدعوة، ودلالاتها الراهنة فى ظل الطور الذى تمر به العولمة فى مرحلتها الحالية، وفى ضوء تشابك وتعقد القضايا المطروحة، على الأصعدة المحلية، ودون الإقليمية، والإقليمية، والعالمية. فالمسألة ليست ترفا أكاديميا، أو حوارا مقصورا على دوائر المثقفين فى غرف مغلقة، بل صار يمس حياة البشر اليومية فى مختلف أرجاء العالم

ولكن الأمر يحتاج إلى أكثر من هذا بكثير، يحتاج إلى صياغة استراتيجية لها خططها على المدى القصير والمتوسط والطويل، وهو الأمر الذى يستلزم بدوره ورش عمل وندوات ومؤتمرات يتم الإعداد لها بشكل مسبق ويتم الاتفاق على جداول أعمالها التفصيلية حتى تصب فى خدمة الأهداف التى تحدد سلفا، وبحيث يضمن فيها تمثيل كافة الفئات المعنية بحوار الحضارات فى بلداننا العربية والإسلامية من سياسيين ورجال أعمال وأكاديميين ومثقفين وبرلمانيين وفنانين، مع تمثيل المرأة والشباب بشكل كاف. إلا أنه مع هذا الترتيب يجب على المستوى القطرى داخل دولة وعلى صعيد مجمل الدول العربية ومجمل الدول الإسلامية، تحديد نقطة تنسيق تكون مكرسة لمعالجة هذا الموضوع حتى لا يضيع فى متاهات بين جهات متعددة و"يتفرق دمه بين القبائل". كما أنه سيتعين حسن توظيف المنظمات الدولية والإقليمية فى هذا المسعى (جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى ومنظماتهما المتخصصة المعنية)، دونما تجاهل لأهمية التشاور ، وكلما كان ذلك ممكنا ومحققا للمصلحة، التعاون والتنسيق مع بقية بلدان العالم الثالث والقوى المنفتحة علينا بإيجابية فى أوروبا وأمريكا الشمالية.

ويقدم الكتاب الذى بين أيدينا تحليلا متعمقا ويطرح تقييمات من جهة وتقديرات من جهة أخرى نزعم أنها تصب لصالح هذا المسعى الأشمل المطلوب، كما أنه يوفر رؤى تأخذ فى الاعتبار العوامل المؤثرة إيجابا أو سلبا على حوار الحضارات، والتفاعل والتداخل بين دعوة الحوار تلك وغيرها من الظواهر والأحداث الجارية فى عالمنا ومنطقتنا.

ونأمل فى أن يكون هذا الكتاب قد ساعد على فهم أفضل للمسائل المطروحة به على النحو الذى فصلنا له فيما تقدم.

وما ابتغينا من وراء هذا الجهد سوى وجه الله تعالى، ثم الحقيقة والعدل وخير الوطن والأمة والإنسانية جمعاء وصالح الأجيال الجديدة كما رأيناها.

رقم الإيداع ٢٣٥٩٩ / ٢٠٠٥

الترقيم الدولي I.S.B.N. 977 - 227 -341 -1

مطابع التجارية - قليوب - مصر

هـــذا الكتـــاب

منذ انهيار المنظومة السوفيتية ، وسقوط حائط برلين ونهاية الحرب الباردة ، أبرزت دول وقوى جديدة على خرائط القوة والعلاقات الدولية، وانتهت إمبراطورية - الشر الشيوعية - وفق المصطلحات الأيديولوجية الأمريكية والغربية ، وفى هذا الإطار ظهرت كتابات أيديولوجية جديدة على رأسها نهاية التاريخ لفوكوياما ، وبعدها صراع الحضارات لصمويل هانتنجتون كتنظيرات عن نهاية عالم وصراعات، وانتصار لأيديولوجيا السوق والليبرالية، ومن ناحية آخرى ظهر السعى لإنتاج عدو جديد يسمح بالتماسك ، واستمرارية التحالفات الغربية ، والتعبئة إزاء هذا العدو الأيديولوجى الجديد .

من هنا كان الإسلام ، والجماعات الإسلامية ، والعولمية الراديكالية كالقاعدة هى محور العداء الجديد للغرب والإمبراطورية الأمريكية.

فى أعقاب عمليات الانهيار الإمبراطورى الماركسى والحرب الباردة، وبدء الجدل حول الصراعات الجديدة فى العالم المعولم الأمر الذى أدى الى طرح موضوع حوار الحضارات فى إطار ردود الدول الإسلامية، ومنظمة المؤتمر الإسلامى، - وجهود الرئيس الإيرانى محمد خاتمى فى هذا الصدد - على الحملات الإعلامية ، السياسية على الثقافة الإسلامية ، والدين الإسلامى العظيم ، وعدم التمييز بين العقائد والقيم والثقافة الإسلامية وبين بعض الجماعات الراديكالية التى تمارس العنف والإرهاب على المستوى العالمى المعولم.

أن الحوار بين الحضارات والثقافات فى عصرنا المعولم ، هو أبرز ردودنا الإنسانية والحضارية على تحديات العولمة، وعالم المابعديات.

يمثل كتاب د. وليد عبد الناصر ، حوار الحضارات وتحدى العولمة، دراسة شيقة تنطوى على تزاوج الخبرتين الدبلوماسية والبحثية، للمؤلف فى معالجة هذا الموضوع الذى ساد المؤتمرات الدولية منذ نهاية عقد التسعينيات ، واوائل القرن الحالى.

ويسر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية أن يقدم هذا العمل البحثى الى القراء الكرام.

رئيس التحرير



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر